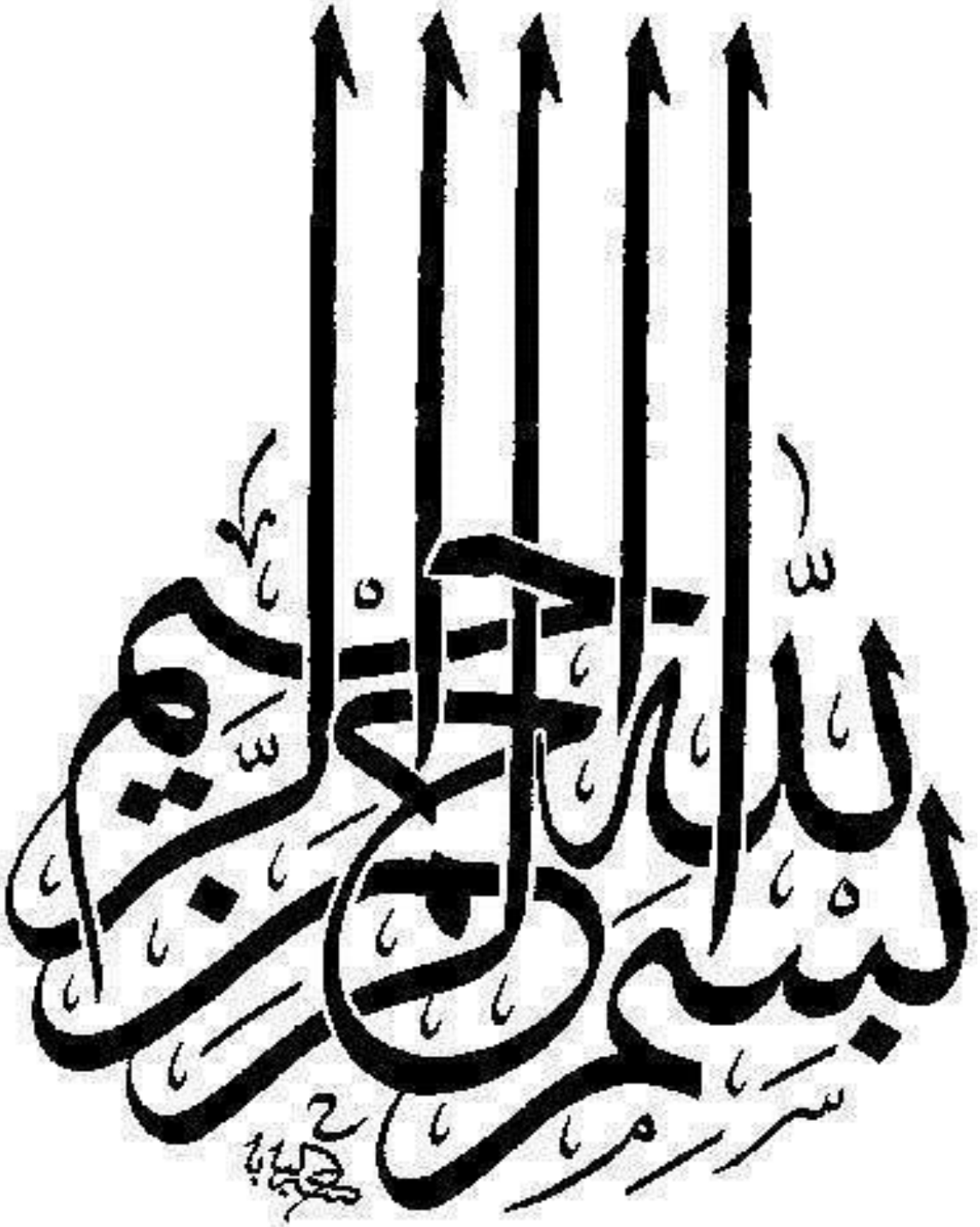
بسم الله الرحمن الرحيم

# إ هـد ا ء

**بسم الله الرحمان الرحيم**

**أهدي هذا الجهد المتواضع إلى**

**أغلى و أعز إنسان**

**أمي الغالية و التي لم تبخل علي بعطائها**

**إلى أبي و أخوتي و إلى أخواتي و الى كل شخص قدم لي**

**المساعدة في كل الأحوال.**

# شكر و عرفان

**الحمد الله الذي خلق الإنسان و زوده بنعم كثيرة منها العقل و الصبر**

**هذه النعم التي كانت وراء إتمام هذا العمل المتواضع جدا**

**مقارنة بما كنت أتمناه**

**أتوجه بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل**

**كما أتوجه بالشكر إلى الأساتذة الكرام**

**و خاصة الأستاذة المشرفة**

**" رحمان أمال "  الذي لم  تبخل علي بإرشاداتها و نصائحها السديدة**

# الملخص

تعتبر السياحة من بين أهم القطاعات المكونة للاقتصاد العالمي، لاعتبارات تتعلق بحجم الإيرادات المالية التي تدرها على العديد من دول العالم، حيث تكمن أهميتها في زيادة مصادر الدخل الفردي والوطني، تحسين ميزان المدفوعات والعمالة و مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي للدولة ، تحقيق النمو الاقتصادي ، ونظرا لمكانة السياحة في الجانب الاقتصادي للدول تطرقنا في بحثنا هذا حول أهمية السياحة و كيف تقوم بتفعيل النشاط الاقتصادي، ومن خلال المنهج الوصفي والتحليلي قمنا بتحليل الدور الاقتصادي للسياحة بالنسبة للجزائر حيث استنتجنا في الاخير أن السياحة في الجزائر لا تعتبر كمصدر مهم للدخل الوطني رغم حجم المقومات الضخمة التي تمتلكها الجزائر، و ذلك لعدة اعتبارات خاصة و ان الجزائر مصدر دخلها الاساسي هو قطاع المحروقات ، رغم ذلك الا ان الجزائر وضعت مخططات استراتيجية للنهوض بقطاع السياحة



**الكلمات المفتاحية :** سياحة، نمو إقتصادي ، إيرادات سياحية، ناتج محلي اجمالي، قطاع سياحي في الجزائر.



## Résumé :

Le tourisme est l’un des secteurs les plus importants de l’économie mondiale en raison de l’importance des revenus financiers qu’il génère dans de nombreux pays du monde, où il est important d’accroître les sources de revenus par habitant et national, d’améliorer la balance des paiements et l’emploi et de contribuer au PIB en tant qu’indicateur de la croissance économique, La croissance économique et le statut du tourisme dans la partie économique des pays examinés dans la présente étude sur l’importance du tourisme et les moyens d’activer l’activité économique, L’approche descriptive et analytique a permis d’analyser le rôle économique du tourisme en Algérie et de conclure que le tourisme en Algérie n’est pas considéré comme une source importante de revenu national malgré la taille des énormes atouts de l’Algérie, en raison de plusieurs facteurs particuliers, l’Algérie étant la principale source de revenu Cependant, l'Algérie a développé des plans stratégiques pour promouvoir le secteur du tourisme



**Les mots clés:** Le tourisme, Croissance économique , Revenus touristiques ,

Produit intérieur brut, Secteur du tourisme en Algérie

**قائمـة المحتويات**


| | |
|---|---|
| الإهداء | I |
| الشكر والتقدير | II |
| الملخص | III |
| المقدمة العامة | أ |
| **الفصل الأول مفاهيم عام حول النشاط السياحي** | |
| المبحث الاول : مفاهيم عامة حول السياحة | **14** |
| المطلب الاول : تعريف السياحة و السائح | **14** |
| الفرع الاول : تعريف السياحة | **15** |
| الفرع الثاني : تعريف السائح | **15** |
| المطلب الثاني : أنواع السياحة و مقومات الجذب السياحي | **16** |
| الفرع الاول : أنواع السياحة | **16** |
| الفرع الثاني : مقومات الجذب السياحي | **19** |
| المطلب الثالث: خصائص السياحة و دوافعها | **20** |
| الفرع الاول : خصائص السياحة | **20** |
| الفرع الثاني : دوافع السياحة | **22** |
| المطلب الرابع : أركان السياحة | **24** |
| المبحث الثاني : أسس السياحة و دورها في تفعيل النشاط الاقتصادي | **25** |
| المطلب الاول : أسس السياحة | **25** |

| | |
|---|---|
| الفرع الاول : الطلب السياحي | **25** |
| الفرع الثاني : العرض السياحي | **28** |
| الفرع الثالث : الايرادات السياحية و الاستثمار السياحي | **30** |
| الفرع الرابع : الانفاق السياحي | **30** |
| المطلب الثاني : أهمية و أثر السياحة في تفعيل النشاط الاقتصادي | **31** |
| الفرع الاول : خلق فرص العمل | **31** |
| الفرع الثاني : أثر السياحة على ميزان المدفوعات | **32** |
| الفرع الثالث : أثر السياحة على إعادة توزيع الدخل | **34** |
| خلاصة الفصل | **35** |
| **الفصل الثاني النمو الاقتصادي و علاقته بالنشاط السياحي** | **36** |
| المبحث الاول : ماهية النمو الاقتصادي | **37** |
| المطلب الاول : المطلب الاول : مفهوم النمو الاقتصادي و أهميته | **37** |
| الفرع الاول : مفهوم النمو الاقتصادي | **37** |
| الفرع الثاني : أهمية النمو الاقتصادي | **38** |
| المطلب الثاني : : تقدير و قياس النمو الاقتصادي | **38** |
| الفرع الاول :طريقة الدخل | **39** |
| الفرع الثاني : طريقة القيمة المضافة | **39** |
| الفرع الثالث: طريقة الانفاق | **40** |
| المطلب الثالث : عوامل النمو الاقتصادي و نظرياته | **40** |
| الفرع الاول : عوامل النمو الاقتصادي | **40** |

| | |
|---|---|
| الفرع الثاني : نظريات النمو الاقتصادي | **41** |
| المبحث الثاني : علاقة السياحة بالنمو الاقتصادي | **50** |
| المطلب الاول : مؤشر النمو الاقتصادي | **50** |
| الفرع الاول : الناتج المحلي الاجمالي | **50** |
| الفرع الثاني : : تحليل معيار الناتج المحلي كمؤشر للنمو الاقتصادي | **52** |
| المطلب الثاني : العوامل السياحية لتفعيل النمو الاقتصادي و العلاقة بينهما | **52** |
| الفرع الاول: العوامل السياحية لتفعيل النمو الاقتصادي | **53** |
| الفرع الثاني : علاقة النشاط السياحي بالنمو الاقتصادي | **53** |
| خلاصة الفصل | **58** |
| **الفصل الثالث : دور النشاط السياحي في الجزائر على النمو الاقتصادي** | **59** |
| المبحث الاول : واقع السياحة في الجزائر | **60** |
| المطلب الاول : الامكانات السياحية في الجزائر | **60** |
| الفرع الاول : الامكانات الطبيعية | **60** |
| الفرع الثاني : المقومات التاريخية والحضارية | **63** |
| المطلب الثالث : المقومات المادية و المالية | **66** |
| المطلب الثاني : أنواع السياحة في الجزائر | **66** |
| الفرع الاول: السياحة الساحلية | **66** |
| الفرع الثاني: السياحة الجبلية | **67** |
| الفرع الثالث: السياحة الصحراوية | **68** |

| | |
|---|---|
| الفرع الرابع : السياحة الحموية | **68** |
| المطلب الثالث : الهيئات المساهمة في نمو القطاع السياحي | **68** |
| المبحث الثاني : دراسة دور السياحة في النمو الاقتصادي من خلال مؤشراته في الجزائر | **70** |
| المطلب الاول : مؤشرات النمو الاقتصادي و مدى تأثره بالنشاط السياحي في الجزائر | **70** |
| الفرع الاول : تدفق السياح من و الى الجزائر | **71** |
| الفرع الثاني : تطور الايرادات السياحية من اجمالي الصادرات في الجزائر | **73** |
| الفرع الثالث : مساهمة السياحة في الناتج المحلي الاجمالي بالجزائر | **74** |
| الفرع الرابع: تطور ميزان المدفوعات في الجزائر | **75** |
| الفرع الرابع : تطور مساهمة قطاع السياحة في العمالة في الجزائر | **76** |
| المطلب الثاني: المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030 | **78** |
| الفرع الاول : تعريف و كيفية اعداد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030 | **79** |
| الفرع الثاني :أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2030 | **80** |
| المطلب الثالث: **المعوقات السياحية التي تكبح النمو الاقتصادي في الجزائر والحلول المقترحة** | **81** |
| الفرع الاول : المعوقات السياحية التي تكبح النمو الاقتصادي في الجزائر | **81** |
| الفرع الثاني : الحلول والمقترحات للنهوض بالقطاع السياحي لتفعيل النشاط الاقتصادي | **82** |
| خلاصة الفصل | **84** |
| الخاتمة | **85** |
| قائمة المراجع | **87** |

## قـائمة الجداول


| رقم الجدول | مـحتوى الجـدول | رقم الصفحـة |
|---|---|---|
| 1-2 | مساهمة السياحة في الناتج المحلي الاجمالي العالمي خلال الفترة 2010-2018 | **56** |
| 1-3 | أهم المحطات المياه المعدنية في الجزائر | **63** |
| 2-3 | موسم نهاية الاصطياف سنة 2017 | **67** |
| 3-3 | تدفق السواح من و الى الجزائر خلال الفترة بين 2008-2017 | **71** |
| 4-3 | تطور الايرادات السياحية من اجمالي الصادرات %في الجزائر الفترة بين 2008-2017 | **73** |
| 5-3 | مساهمة السياحة في الناتج المحلي الاجمالي بالجزائر في الفترة بين 2008-2017 | **74** |
| 6-3 | تطور ميزان المدفوعات -بند السفر- الفترة 2015-2017 | **76** |
| 7-3 | تطور مساهمة قطاع السياحة في العمالة في الجزائر من 2008- 2018 | **77** |

**قـائمة الاشكال**


| رقم الشكل | مـحتوى الشكل | رقم الصفحـة |
|---|---|---|
| 1-1 | دوافع السياحة | **22** |
| 2-1 | اركان السياحة | **24** |
| 1-2 | التداخلات الكلية بين قطاع السياحة و النشاط الاقتصادي العام | **54** |
| 2-2 | العلاقة بين السياحة و النمو | **55** |
| 1-3 | تنوع الموارد الثقافية في الجزائر | **65** |
| 2-3 | تدفق السواح من و الى الجزائر خلال الفترة بين 2008-2017 | **72** |
| 3-3 | تطور الايرادات السياحية من اجمالي الصادرات %في الجزائر الفترة بين 2008-2017 | **73** |
| 4-3 | مساهمة السياحة في الناتج المحلي الاجمالي بالجزائر في الفترة بين 2008- 2017 | **75** |
| 5-3 | تطور ميزان المدفوعات -بند السفر- الفترة 2015-2017 | **76** |
| 6-3 | تطور مساهمة قطاع السياحة في العمالة في الجزائر من 2008- 2018 | **77** |

# المقدمة العامة

تعتبر السياحة من المجالات الاقتصادية الحيوية للكثير من الدول سواء المتقدمة أو النامية ويلعب الفرد فيها الدور الأكبر من خلال وعيه المستمر النابع من ثقافة سياحية مبنية أساسا على ضرورة استقطاب السواح باستمرار، كما يلعب الإرث السياحي وما تملكه الدولة من إمكانيات ومواقع سياحية العامل الأساسي في جلب عدد كبير من السواح.

لقد ازداد الاهتمام في الفترة الأخيرة بالسياحة و التنمية السياحية لتشابكاتها مع قطاعات كثيرة، و لدورها في خلق فرص عمل جديدة ودعم رصيد ميزان المدفوعات و من ثم المساهمة الدخل الوطني و الناتج المحلي الاجمالي، إذ تؤكد الدراسات الحديثة أن صناعة السياحة تعد من أسرع الصناعات من حيث تحقيق معدلات النمو الاقتصادي ، لذا نجد الكثير من الدول النامية تسعى إلى تسخير كافة السبل لتقديم تسهيلات تدعمها بالتشريعات اللازمة لتكفل تحقيق الأهداف المرجوة من تطوير قطاعها السياحي والمتتبع للبيانات الخاصة بالسياحة العالمية بنوعيها الداخلية والخارجية يلاحظ أن صناعة السياحة قد أصبحت واحدة من أكبر الصناعات في العالم إن لم تكن أكبرها على الإطلاق.

و نظرا للمزايا التي يحققها النشاط السياحي و انعكاساته الاقتصادية و الاجتماعية على الدول السياحية، سعت العديد من الدول النامية إلى النهوض بهذا القطاع ببلادها، و جعلت منه إحدى الخيارات الاستراتيجية لإخراج شعوبها من التخلف، هذا الخيار كان بسبب ما تحظى به هذه الدول من مؤهلات و بالرغم من هذه الأهمية المتزايدة للقطاع السياحي في العديد من الدول، إلا انه في الجزائر رغم وضع المخطط للتهيئة السياحية 2030 للنهوض بقطاع السياحة ، الا انه لم يرقى بعد إلى المستوى الذي يكفل بلوغ الأهداف المرجوة منه و بقيت انجازاته محدودة إذا ما قارناها بالبلدان المجاورة و بالرغم من امتلاكها لمناطق خلابة و شريط ساحلي و تنوع المناخ و غيرها، التي تحتاج إلى

العناية والاهتمام بها لتصبح قطبا سياحيا عالميا.

وعليه سوف نسلط الضوء في دراستنا هذه على مدى مساهمة النشاط السياحي في تحقيق النمو الاقتصادي في العالم و بوجه التحديد دراسة حالة الجزائر و مدى اهتمامها بقطاع السياحة و ماهي انعكاساتها على النمو الاقتصادي في الجزائر، ومنه يمكن طرح الاشكالية التالية :

**-ما دور السياحة في دفع عجلة النمو الاقتصادي في الجزائر؟**

هذه الإشكالية تمكننا من طرح عدة **تساؤلات فرعية**، التي نحاول الإجابة عليها من خلال هذا البحث نذكر كما يلي:

- كيف تقوم السياحة بتفعيل النشاط الاقتصادي ؟

– ما علاقة السياحة بالنمو الاقتصادي ؟

– ماهو واقع السياحة بالجزائر و مساهمتها في النمو الاقتصادي ؟

**الفرضيات المقترحة في هذا البحث:**

من خلال الإشكالية المطروحة و محاولة تحليلها و دراستها بشكل دقيق، اعتمد على وضع الفرضيات التالية:

–تساهم السياحة في تحسين ميزان المدفوعات و خلق مناصب العمل و زيادة الدخل الفردي و الوطني

– السياحة المستقبلة تحفز النشاط الاقتصادي للبلد مستقبل السواح ، اما بالنسبة للنمو الاقتصادي يحفز على تصدير السياحة نحو الخارج .

–تمتلك الجزائر مقومات ضخمة في الجانب السياحي، لكن لا تستغلها بالشكل المطلوب حيث أنها تعتمد على قطاع المحروقات كمصدر اساسي

**أهمية البحث:**

أصبحت السياحة تحظى في كثير من دول العالم باهتمام كبير من قبل الحكومات والباحثين، وكذلك الممارسين من رجال الأعمال كونها تمثل قطاعا اقتصاديا يعمل على ضخ العملات الصعبة و جذب الاستثمارات الأجنبية و يوفر أعداد لا يستهان بها من فرص العمل بشكل مباشر أو غير مباشر، كما إنها تعتبر نشاط متميز يهدف إلى تجديد طاقة الإنسان و تنشيطها من خلال تغيير البيئة و نمط السلوك الاعتيادي و إشباع رغبات دينية و اقتصادية واجتماعية ورياضية و ثقافية وغيرها، و نظرا لاهمية السياحة وجب التطرق في بحثنا الى :

–أهمية السياحة التي تعتبر قطاعا حيويا ومصدرا هاما لتحقيق إيرادات مالية خارج قطاع المحروقات

–الرغبة الشخصية في دراسة السياحة و علاقتها بالنمو الاقتصادي

–توضيح واقع السياحة في الجزائر بالوقوف على مقومات السياحة هناك و مدى تأثيرها على النمو الاقتصادي و النشاط الاقتصادي ككل .

– وضع مجموعة حلول و اقتراحات للنهوض بالقطاع السياحي في الجزائر من خلال تحديد المعوقات و ايجاد حلول لها

**أهداف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة الى العديد من الاهداف نذكر منها :

– محاولة التحسس بمكانة السياحة في رفع معدلات النمو الاقتصادي و دعم التنمية في ظل شح الموارد الطبيعية

– توضيح أهمية دور قطاع السياحة في المساهمة في قضايا النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية في الجزائر

–إبراز وتوضيح ما مدى مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي والصادرات والعمالة والتنافسية القطاع السياحي وفق التقارير الدولية المهتمة بالقطاع السياحي

–حصر المعوقات التي حالت و لا زالت تحول دون الاهتمام بهذا القطاع في السياسة التنموية في الجزائر

–وضع بعض النتائج و التوصيات على ضوء النتائج المتحصل عليها في البحث للنهوض بالقطاع السياحي في الجزائر

**المنهج المتبع في البحث:**

للإجابة على الإشكالية المطروحة، تم إتباع المنهجين الوصفي والتحليلي، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي الذي يخص مختلف المفاهيم و التعاريف التي تمس الموضوع، و المنهج التحليلي الذي اعتمد عليه في التعليق على مختلف الجداول و الأشكال، النسب المئوية و غيرها

**الدراسات السابقة**

هناك الكثير من الدراسات التي تناولت موضوع بحثنا ، نذكر منها دراستين اثنين :

– خلوط عواطف، عيسى نبوية، اثر السياحة على النمو الاقتصادي بدول المغرب العربي، مجلة دولية علمية محكمة ،المجلد 15، العدد1، 2018، تناولت هذه الدراسة تقييم أثر السياحة على النمو الاقتصادي في الجزائر، المغرب وتونس خلال الفترة 1995–2015 ، وذلك بدراسة أثر الإيرادات السياحية على الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي للدول الثلاث، بالإضافة إلى أثرها على ميزان المدفوعات والعمالة. ومن خلال تحليل الدور الاقتصادي للسياحة في الدول الثلاث، تبين أنها تساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي في المغرب وتونس، أما بالنسبة للجزائر فإنها لا تعتبر كمصدر مهم للدخل.

– نصر حميداتو، النشاط السياحي و اثره على النمو الاقتصادي ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر اكاديمي ، جامعة الشهيد حمه لخضر ، الوادي ، 2015، حيث تناولت هذه الدراسة مفهمو م السياحة و وواقعها دوليا و وواقعها في الجزائر ، في الاخير تطرق الباحث الى دراسة اثر السياحة على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة الممتدة من 1997–2013لدراسة أثر النشاط السياحي (الايراد السياحي) على النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الاجمالي) كمتغير تابع، أما المتغيرات المستقلة فتتمثل في الايراد السياحي وبعض المتغيرات الكلية ( اجمالي الاستثمارات، صافي الميزان التجاري، والناتج المحلي الاجمالي بفترة ابطاء عام واحد) وذلك باستخدام برنامج spss الاصدار 21 لحساب النتائج

اما في بحثي سوف تتطرق الى دراسة دور السياحة الجزائرية في تحقيق النمو الاقتصادي في الفترة ما بين 2008 -2018 من خلال دراسة اثر السياحة على مؤشرات النمو الاقتصادي الناتج المحلي الاجمالي والايرادات السياحية و مدى مساهمتها في ميزان المدفوعات و توفير العمالة المباشرة و الغير مباشرة ، حيث اعتمدت على تحليل الجداول الخاصة بالمؤشرات السباقة التي تطرقتا اليها الدراستين السابقتين لكن تحليل مباشرة وتحديد مدى مساهمة السياحة الجزائرية لهذه المؤشرات التي تخص النمو الاقتصادي، عكس الدراستين السابقتين اللذين اعتمدا على مقارنة مساهمة السياحة لمؤشرات النمو الاقتصادي لبعض الدول المجاورة للجزائر في الدراسة الاولى و التحليل نتائج لمؤشرات النمو ببرنامج spss في الدراسة الثانية .

**محتوى البحث :**

لدراسة هذا الموضوع قسم البحث إلى ثلاث فصول رئيسية تتمثل في

**الفصل الاول:**

تم التطرق في هذا الفصل الى مفهوم العام للسياحة و خصائصها و انواعها و أهم مقومات الجذب السياحي في المبحث الاول ، اما في المبحث الثاني فتطرقنا الى أسس السياحة و أهميتها في تفعيل النشاط الاقتصادي

**الفصل الثاني:**

عولج في هذا الفصل ايضا مفهوم و اهمية النمو الاقتصادي و تناولنا فيه كيف يتم تقديره وقياسه و النظريات التي تفسره في المبحث الاول ، اما في المبحث الثني فتطرقنا الى علاقة النشاط السياحي بالنمو الاقتصادي و كيف تساهم السياحة في دفع عجلة النمو الاقتصادي

**الفصل الثالث:**

تم فيه إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي، حيث تم تقديم بيانات و جداول و معلومات و التعليق عليها من خلال عرض أهمية القطاع السياحي في تحقيق النمو الاقتصادي و أخذنا حالة الجزائر كدراسة حيث وضعنا واقع بعض مؤشرات النمو الاقتصادي و مدى تأثرها بالقطاع السياحي في الجزائر و في الاخير وضعنا معوقات السياحية و الحلول المقترحة للنهوض بالقطاع السياحي بالجزائر

# الفصل الاول

# مفاهيم عامة حول النشاط السياحي

**تمهيد:**

أصبحت السياحة من المصادر الأساسية المشاركة في حركة التنمية الاقتصادية و خصوصا في الدول النامية، بحيث تمثل بديلا هاما للقطاعات الأخرى التي لا تمتلك فيها هذه الدول قدرات تنافسية كبيرة. فهي في الوقت الحالي الصناعة الأولى عالميا، و يبرز ذلك من الإحصائيات الخاصة بعدد السياح في العالم و التي تؤكد تجاوز عدد السياح922 مليون سائح سنة 2008م و من المتوقع أن يصل1,6 مليار سائح سنة 2020، لذلك تعتبر عملية التنمية السياحية عند الكثير من دول العالم من القضايا المعاصرة كونها تهدف إلى الإسهام في زيادة الدخل الفردي الحقيقي، و بالتالي تعتبر أحد الروافد الرئيسية للدخل الوطني ، و كذلك بما تتضمنه من تنمية حضارية شاملة لكافة المقومات الطبيعية و الإنسانية و المادية

## المبحث الاول :مفاهيم عامة حول السياحة

تعددت مفاهيم السياحة و ذلك بتعدد مجالاتها و انعكاساتها الاقتصادية و الاجتماعية ، و استثأرت بالاهتمام الباحثين من مجالات الفكر في الاقتصاد و السياسة و بذلك تنوعت الرؤى الواردة بشأنها في الادبيات الحديثة تبعا لتنوع معايير التمييز بينها ، و ضهور مصطلحات جديدة

ومن هذا المنطق يمكن تسليط الاضواء على بعض المفاهيم التي تناولت النشاط السياحي من قبل المفكرين و الباحثين ، ومن طرف بعض المنضمات الدولية المهتمة بالسياحة

ومع هذا التطور الذي تشهده السياحة العالمية و تنوع و تعدد أنماطها ، ظهرت العديد من الانواع التي تتناسب مع مختلف السواح الاقتصاديين و الاجتماعيين

لذا سنتطرق في هذا المبحث الى المفاهيم الاساسية للسياحة من قبل المفكرين و المنضمات العالمية و خصائها والمقومات التي يجب أن تتوفر عليها السياحة لجذب السياح، اضافة الى انواع السياحة حسب عدة معايير

### المطلب الاول : تعريف السياحة و السائح

سيتم التطرق في هذا المطلب الي نشأة النشاط السياحي منذ العصور القديمة الى يومنا هذا، و التطرق الى مفهوم النشاط السياحي و السائح .

#### الفرع الاول : مفهوم العام للسياحة

بدأت المحاولات الأولى لتعريف ظاهرة السياحة في الثمانينات من القرن التاسع عشر، و كان أول تعريف محدد للسياحة يعود للعالم الألماني جوبير فرويلر (Guyer Freuler) عام 1905م بوصفها: "ظاهرة عصرية تنبثق من الحاجة المتزايدة للحصول على الراحة و الاستجمام و تغيير الجو و الإحساس بجمال الطبيعة و تذوقها و الشعور بالبهجة و المتعة بالإقامة في مناطق لها طبيعتها الخاصة، و هي ثمرة تقدم وسائل النقل[1] و ما يعاب على التعريف السابق إهماله الجوانب الاقتصادية المترتبة عن النشاط السياحي، و هو ما حاول العالم النمساوي

[1] دليلة طالب، عبد الكريم وهراني، **السياحة أحد محركات التنمية المستدامة : نحو تنمية سياحية مستدامة .** مداخلة مقدمة الى الملتقى الدولي الثاني حول :الاداء المتميز للمنضمات و الحكومات ,جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، يومي 22-23نوفمبر،2011،ص571

شولير شراتنهومن (Schullard.H.V) التركيز عليه في تعريفه للسياحة عام 1910م، حيث أشار إلى أن السياحة هي: "اصطلاح يطلق على العمليات المتداخلة و خصوصا العمليات الاقتصادية التي تتعلق بدخول الأجانب و إقامتهم المؤقتة و انتشارهم داخل حدود منطقة أو دولة معينة[1] ركز هذا التعريف على الجانب الاقتصادي و لكنه أهمل هو الأخر الجانب النفسي و الثقافي للسياحة بعد هاذين التعريفين تعاقبت الكثير من التعاريف المختلفة و الحديثة للسياحة من خلال كتابات الكثير من الباحثين، الهيئات الإقليمية و الدولية خاصة الاقتصادية و السياحية أهمها :

- تعريف منظمة السياحة العالمية ( W.T.O) : "السياحة هي أنشطة المسافر إلى مكان خارج بيئته المألوفة لفترة معينة من الوقت لا تزيد عن سنة بغير انقطاع للراحة أو لأغراض أخرى"[2].
- تعريف الأكاديمية الدولية للسياحة (A.I.T): "السياحة عبارة عن لفظ ينصرف إلى أسفار المتعة؛ فهي مجموعة الأنشطة البشرية التي تعمل على تحقيق هذا النوع من الأسفار".[3]

من خلال التعاريف السابقة يفهم بأن السياحة لها أكثر من تعريف واحد و كل منها يختلف عن الأخر بإخلاف الزاوية التي ينظر منها إلى السياحة، فالبعض ينظر إليها بوصفها ظاهرة اجتماعية، و آخرون يرونها ظاهرة اقتصادية، و منهم من يركز على دورها في تنمية العلاقات الإنسانية و الثقافية بين الشعوب. و لكن الأمر الذي تتفق فيه الكثير من التعاريف هو أن السياحة تنشأ للحصول على الراحة و ليس للعمل، و أنها يجب أن لا تؤدي السياحة إلى إقامة دائمة و لا تكون لأقل من 24ساعة.

**الفرع الثاني : تعريف السائح**

ينتقل غالبية البشر سواء داخل القطر أو خارجه، فمنهم من ينتقل للحصول على عمل، و منهم من يهاجر و آخرون لزيارة الأقارب، و هكذا تعددت الفئات البشرية التي تنتقل من مكان لأخر و المهم هو تحديد الفئات التي تنتقل لأغراض سياحية، و قد تعددت الآراء حول تعريف و تحديد السائح ومن أبرزها

♦**تعريف يفاس تينارد(Yves Tinard)** : " السائح هو كل شخص يتنقل خارج مكان إقامته المعتادة لمدة لا تقل عن 24 ساعة ولا تزيد عن 4 أشهر، وذلك للأسباب التالية: أسباب ترفيهية، صحية، دراسية، الخروج للمهمات والاجتماعات[4]."

♦**تعريف الاتحاد الدولي للمنظمات السياحية(*U* I.U.O.T.O)**: "السائح هو أي شخص يزور دولة أو جهة عادة ماعدا قبول وضيفة بأجر في الدولة المضيفة ."[1]

[1] ماهر عبد العزيز توفيق، **صناعة السياحة**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان الاردن ، ص23

[2] د. يحي سعيدي ، سليم العمراوي ، مساهمة القطاع السياحي في تحقيق التنمية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، جامعة المسيلة، العدد 36،ص

[3] يحي سعيدي ، سليم العمراوي ، مرجع سابق تم ذكره ، ص36

[4] بزة الصالح ، تنمية السوق السياحية بالجزائر ، رسالة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجيستار ،جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، 2013،ص05

و بهذا تتضح الرؤى على أن السائح هو كل شخص يترك مكان إقامته المعتادة إلى أماكن أخرى، طلبا لإشباع حاجات نفسية و روحية من أجل تجديد نشاطه، أو لأغراض أخرى كتوسيع معارفه و الترفيه عن النفس وزيارة الأهل و الأصدقاء، و غيرها من الحاجات التي يسعى لإشباعها من خلال قيامه بالرحلة السياحية سواء داخل البلد أو خارجه

**المطلب الثاني: أنواع السياحة و مقومات الجذب السياحي**

تتعدد أنواع السياحة الرغبات و الاحتياجات المختلفة ، فهناك السياحة الثقافية و الترفيهية و العلاجية و الدينية و الرياضية بالإضافة الى أنواع أخرى جديدة ساعدت على ظهورها و انتشارها، التقدم و التطور العلمي و السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي و ما صاحبهم من تطلعات و متطلبات ذات نوعيات خاصة لم تكن معروفة من قبل كسياحة المؤتمرات و سياحة المعارض و سياحة الحوافز.. الخ، و هو ما نتج عنه الاتجاه الى توفير خدمات و تسهيلات و تجهيزات و عناصر جذب مختلفة و الكثير المقومات التي السائح الى السفر، حيث سنتطرق في هذا المطلب الى الانواع المختلفة للنشاط السياحي و أهم المقومات التي تجذب السياح

**الفرع الأول : أنواع السياحة**

قد صنف خبراء السياحة الى أنواع مختلفة وفقا لعدة معايير نذكر منها :

**أولا : تقسيم وفقا للغرض السياحي**

تتأثر حركة السياحة بالغرض أو الهدف الذي يحمله السائح، فالرغبة لدى السائح تتولد لهدف ما أو غرض ما ودائما يسعى السائح إلى تحقيق هذه الرغبة أو الهدف ويبحث دائما عن برنامج سياحي معين أو سفره سياحية تحقق له هذه الرغبة، ومن هذه الأغراض

- سياحة قضاء الإجازات والترفيه.
- سياحة لغرض العمل المؤقت.
- سياحة الصحة والعلاج.
- سياحة المؤتمرات والاجتماعات.
- سياحة الدينية.
- سياحة الثقافية.
- أغراض أخرى[2]

[1] ادهم وهيب مطر ، التسويق الفندقي و مبيع و ترويج الخدمات السياحية و الفندقية الحديثة دار مؤسسة رسلان للطبع و النشر ، الطبعة الاولى ، دمشق ، 2014، ص10

[2] حراث حنان ، أثثر الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر ، مذكرة تخرج من متطلبات نيل شهادة الماستر اكاديمي ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة عبد الحيد بن باديس ، مستغانم ، 2015، ص12

**ثانيا : تقسيم وفقا الشكل التنظيمي للسياحة**

باعتبار أن زيادة النمو السكاني على مستوى العالم يتيح فرصة ذهبية لزيادة نسبة الأفراد الذين يسافرون إلى مختلف المناطق السياحية سواء كانوا فرادى أو جماعات، وهذا ما يعطي السياحة الشكلين التاليين:

**1-السياحة الفردية :**

يقصد بالسياحة الفردية وهي سفر الأفراد لوحدهم للإقامة خارج مكان سكنهم الأصلي لأي غرض من الأغراض السياحية.

**2- السياحة الجماعية :**

وتكون السياحة الجماعية عندما يسافر السياح مع بعضهم جماعيا وفي مجموعات، وعادة ما تكون ضمن برامج تشمل الأماكن المراد زيارتها وغيرها، إضافة إلى تنظيم أماكن النوم والطعام وغيرها، وعادة ما تنظم عن طريق وكالات السياحة والسفر.

**ثالثا : تقسيم وفقا للاتجاه السياح**

يعتبر التصنيف الطبيعي للسياحة أهم أسس أنواع السياحة، ومع ذلك توجد أسس أخرى تفرض بدورها أنواعا أخرى للسياحة كحركة السياح واتجاهاتهم داخليا أو خارجيا، ولذلك يمكن تقسيم السياحة حسب إتجاه السياح إلى:

**1-السياحة الداخلية**

تتسم السياحة الداخلية بسفر مواطني الدولة داخل حدود بلادهم، وتشمل كذلك إنتقال السياح داخليا ما بين المناطق المختلفة، وبالتالي يمكن القول بأن السياحة الداخلية ما هي إلا إنتقال المواطن من مكان إقامته المعتاد إلى مكان الزيارة مع مراعاة ما يلي :

أ-فترة الإقامة لا تقل عن الأربع والعشرين ساعة ولا تتجاوز ستة شهور.

**ب**-قطع مسافة 40كلم على الأقل أو 100كلم وفقا للرأي السائد في أوروبا.

**ث**-السفر يكون لأي غرض من الأغراض ماعدا العمل والهجرة

**1-السياحة الخارجية**

يطلق مصطلح السياحة الخارجية على حركة السياح الذين يقصدون أماكن سياحية خارج وطنهم الأصلي، وهي من أوجه النشاط التي تمارس في تسفير السياح الوطنيين إلى الخارج أو استقبال السياح الأجانب وذلك بغرض قضاء أوقات فراغهم أو الراحة والاستجمام، أو المشاركة في نشاطات معينة .

وقد تكون السياحة الخارجية على نوعين هما :

- **السياحة الاقليمية**

تعبر السياحة الإقليمية عن تلك السياحة التي يقوم الأفراد من خلالها بالسفر والتنقل بين الدول المجاورة لبلدهم الأصلي والتي تعد مناطق سياحية، كالسفر والإقامة في الدول العربية أو الإفريقية، دول حوض البحر الأبيض المتوسط، الدول الأوروبية وغيرها.

- **السياحة الدولية**

إن من أهم أشكال السياحة الخارجية نجد السياحة الدولية، فهي تمثل حركة الأفراد وتنقلاتهم عبر حدود الدول والقارات المختلفة والإقامة المؤقتة فيها بغرض السياحة، وهي تخضع للعديد من المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تسود المناطق السياحية[1]

**رابعا : تقسيم وفقا للفئة العمرية للسواح**

حسب هذا المعيار تنقسم السياحة الى :

1- سياحة الطلائع:

و يتعلق هذا النوع من السياحة بالمراحل العمرية من 7-14 سنة و هي مرحلة تعليمية يتم خلالها الأطفال باكتساب معارف و مهارات و سلوكيات معينة ، تقوم كثير من الشركات السياحية أو النقبات أو الجمعيات الخيرية بتنظيم هذا النوع من الرحلات كأن تكون في شكل رحلات الكشافة أو رحلات تعلم السباحة أو تعلم الحاسوب أو التعرف على الطبيعة و دائما تكون في فترة العطل المدرسية و تكون أسعارها رخيصة و خدماتها قليلة و مناسبة

2- سياحة الشباب :هي تلك السياحة التي يقوم بها الأفراد الذين يتراوح عمرهم ما بين 16-30سنة.

3-سياسة الناضجين وهذا يتضمن مرحلة عمرية من 35-55سنة وهو عبارة عن سياحة استرخاء ومتعة

4-سياحة المتقاعدين : و يتراوح اعمارهم 60 سنة فما فوق[2]

**خامسا : تقسيم وفقا لوسيلة النقل السائح**

و طبق هذا المعيار تنقسم الى [3]:

**1-سياحة برية** : و تتمثل في وسائل النقل البرية مثل **السيارات** ، الحافلات ، السكك الحديدية

---

[1] عميش سميرة ،دور استراتيجية الترويج في تكييف وتحسين الطلب السياحي الجزائري مع مستوى الخدمات السياحية المتاحة، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 2015،ص43-44

[2] حنان حراث ، مرجع سابق تم ذكره ، ص 13

[3] زهير بوعكريف ،التسويق السياحي و دوره في تفعيل قطاع السياحة ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2012، ص20

**2-سياحة نهرية أو بحرية** : و تتمثل في وسائل النقل التي على سطح البحر و المحيطات كالسفن و البواخر

**3-سياحة جوية** : و تتمثل في وسائل النقل التي تحلق في السماء كالطائرات بأنواعها العامة و الخاصة

**الفرع الثاني : عناصر و مقومات الجذب السياحي**

و تتمثل في مايلي [1]

**أولا : عناصر جذب طبيعية**

و تظم كافة القيم الجمالية الطبيعية من طبيعة الأرض ، امتداد البحار و الأنهار و السهول والصحراء و المراكز الصحية الطبيعية من مياه معدنية

**ثانيا : عناصر جذب من صنع الإنسان**

و تظم الأثار التاريخية ، طريقة معيشة الشعوب و عادتها و تقاليدها كما تضم هذه العناصر ايضا الصناعات التقليدية و صناعة التذكارات السياحية و المناسبات الحضارية ، و بصفة عامة يمكن تصنيف عناصر الجذب السياحي الى العديد من التقسيمات ، و يتم تصنبف عناصر الجذب السياحي تبعا للخصائص الرئيسية المميزة لكل عنصر و تبعا للدوافع و الحاجات التي يشبعها هذا العنصر و من هذه التصنيفات نجد

**1-مرغبات تاريخية** : و تضم المناطق التاريخية القديمة و اماكن الحضارات و أماكن الأحداث التاريخية

**2-مرغبات ثقافية** :و تشمل طريقة حياة الشعوب و معيشتهم ، و التي تعتبر من الدوافع الأكثر الأهمية للقيام بالسياحة للتعرف على طريقة معيشة بعض الشعوب

**3-مرغبات علاجية و استشفائية**

و تعتبر المنتجعات العلاجية من اوائل المراكز العلاجية التي عرفت كعنصر من عناصر الجذب السياحي، وتتمتع هذه المنتجعات العلاجية بتوافر كافة المقومات التي تخدم السياحة العلاجية أو الاستشفائية

**4-مرغبات دينية** : و تشمل المناطق الدينية المقدسة و أماكن الأحداث الدينية كمكة المكرمة و المدينة المنورة و القدس

**5-مرغبات للأعمال**

وغالبا ما تركز في المدن الكبرى و خاصة في مدن و عواصم الدول الصناعية الكبرى أو الدول المتقدمة حيث تتوافر كافة الخدمات و التسهيلات لرجال الأعمال لإبرام الصفقات

[1] ماهر عبد الخالق السيسي ، مرجع سابق تم ذكره ، ص49

**ثالثا : عناصر جذب خاصة**

لقد ظهرت الأحداث الخاصة في السنوات الأخيرة كمرغب سياحي له اهميته و دوره في جذباعداد متزايدة من الحركة السياحية الى الدولة التي تقع بها هذه الأحداث الخاصة و تتنوع هذه الأحداث الخاصة سواء كانت احداثا خاصة ضخمة كتنظيم الأولمبياد أو المعارض الدولية أو تنظيم المهرجانات، وتعتبر هذه الأحداث الخاصة جزء لا يتجزأ من التنمية السياحية التي تسعى الدولة الى تحقيقها ،وعلى الرغم من ان هذه الأحداث الخاصة ارتبطت بأغراض لا علاقة لها بالسياحة

الا انه قد تم استغلالها في مجال السياحة و اكثر من ذلك فقد تم خلق أحداث خاصة لتكون بمثابة عامل من عوامل الجذب السياحي في حد ذاته.

**المطلب الثالث : خصائص السياحة و دوافعها**

تهدف السياحة إلى استثمار الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة في المنطقة أو الدولة كالشواطئ الرملية أو المناخ المعتدل أو المناطق الجبلية أو الغطاءات الجليدية أو الأماكن الدينية والتاريخية والأثرية، وهي بذلك لا تختلف على الأنشطة الاقتصادية الأخرى التي تسعى إلى استغلال الموارد الطبيعية المتاحة كالموارد المعدنية والغابات

و لذا حصرنا في هذا المطلب أهم خصائص و الدوافع التي تدفع المواطنين الى السفر

**الفرع الاول : خصائص القطاع السياحي**

تعتبر السياحة من اهم القطاعات التي تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي ، ويمكن حصر أهم الخصائص فيما يلي :

1-تشعب و تعدد مكونات النشاط السياحي و ارتباطها بالكثير من الانشطة الاقتصادية الاخرى صناعية و خدمية .. الخ

2-مدى ملائمة المناخ السياحي بمفهومه الشامل من العوامل المؤثرة على الطلب على المنتج السياحي محليا و دوليا

3-الطلب السياحي لا يتوقف فقط على مدى توافر الموارد و تنوع المقومات و الخدمات و التجهيزات السياحية و، بل وعلى غيرها من العوامل كأسعار الخدمات السياحية الاساسية او التكميلية

4-يتأثر الطلب السياحي بمستوى الرفاهية الاقتصادية في الدولة و التقدم التكنولوجي في وسائل المواصلات و الاتصال و التقلبات الاقتصادية كالرواج و الكساد بالاضافة الى عوامل ثقافية و سياسية يصعب على الدولة التأثير و التحكم فيها [1]

4-إن المنتج السياحي المتمثل في عوامل الجذب السياحي: الموارد السياحية ( الطبيعية، التاريخية والأثرية) لا تباع إلا من خلال السياحة، فهذه الموارد لا تدر عائدا بطبيعتها، إلا إذا بيعت في شكل منتج سياحي .

5-ان المنتج السياحي منتج مركب، فهو مزيج مشكل من مجموعة عناصر متعددة تتكامل مع بعضها البعض ، وتأثر وتتأثر بالقطاعات الأخرى في المجتمع

6-إن السياحة الدولية منتج تصديري، يتعرض في بعض الأحوال إلى درجة من عدم الإستقرار، لأنه يتعلق بتأثيرات من القوى الخارجية، ومرونة عالية بالنسبة لكل من السعر والدخل بالإضافة إلى مشكل الموسمية التي تؤثر على النشاط السياحي كما يلي:

-تعرض الطلب السياحي للتأثيرات الخارجية، كوجود اضطرابات سياسية أو تغيرات في أسعار الصرف، التغيرات المناخية غير المنتظرة، بالإضافة الى قرارات الدول القاضية بالرقابة على النقد وتحديد حجم النقد الذي يسمح للسائحين الخروج به.

-تتميز السياحة بمرونة عالية، لكل من السعر والدخل.

-موسمية النشاط السياحي، فهناك عوامل تؤدي الى الموسمية أهمها تركز العطل المدرسية والعطل في المنشآت الصناعية وغيرها في موسم معين.

7-عدم قابلية المنتج السياحي للتخزين أو النقل من مكان إلى آخر وبما يتفق وحجم العرض والأسعار، وخاصة أن الطلب السياحي يتصف بالموسمية في معظم الأحوال مما يؤدي إلى عدم ثبات مستويات التشغيل في صناعة السياحة .

8-صعوبة استقطاب السياح وتعذر ضمان جذبهم سنويا نظرا لكثرة المغريات السياحية في مناطق العالم المختلفة لذلك يسعى العاملون بصناعة السياحة وبكافة الوسائل إلى استقطاب السياح وإرضائهم وإيجاد الألفة والوفاء لديهم للمنطقة السياحية على أمل العودة مرة أخرى [2]

[1] سماعيني نسيبة ، دور السياحة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، مذكرة لنيل شهادة ماستر اكاديمي ، جامعة وهران ، 2014 نص21

[2] نصر حميداتو ، النشاط السياحي في الجزائر و اثره على النمو الاقتصادي، مذكرة لنيل شهادة ماستر اكاديمي ، جامعة الوادي ، 2015نص11

**الفرع الثاني : دوافع السياحة**

من الدوافع التي تؤدي الى حركة الانسان و رغبته الى السفر و التوجه الى مناطق غير مكانه الاصلي نذكر منها :

**الشكل رقم 01: دوافع السياحة**

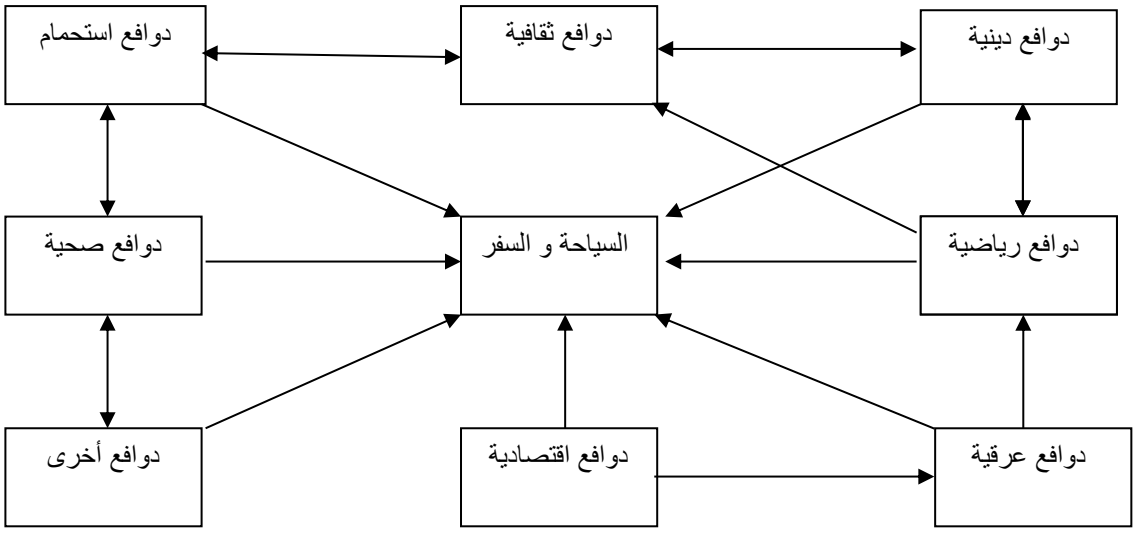


**المصدر:** نصر حميداتو ، النشاط السياحي في الجزائر و اثره على النمو الاقتصادي، مذكرة لنيل شهادة ماستر اكاديمي ، جامعة الوادي ، 2015نص17

من خلال المخطط السابق تتضح أهم الدوافع التي تؤدي الى قيام النشاط السياحي وتتمثل أهم هذه الدوافع في:

**1- دوافع ثقافية و تاريخية**

تتعلق بالرغبات المختلفة للتعرف على الحضارات القديمة و مشاهدة الآثار ، و التعرف على حياة الشعوب و معرفة حياتهم، اعمالهم، ثقافاتهم، و حياتهم الاجتماعية و الحضارية و الثقافية كحضور بعض الاحداث المهمة بالعالم و معرفة ما يدور من حوادث الساعة و التقدم العلمي و مشاهدة الاحداث العلمية الحديثة و المتطورة [1]

**2- دوافع دينية**

لقد تطورت فكرة الحج في هذه المرحلة عند المسيحيين، حيث كانت مقتصرة على زيارات بيت المقدس تكفيرا عن الذنوب والخطايا، وظهرت طبقة من النبلاء والملوك والأمراء والباباوات والأغنياء بصفة عامة اخذوا يهتمون إلى جانب شعائر الدين بتبجيل الرسل والقديسين والتبرك بزيارة القبور والحصول على الغفران من رجال الكنيسة

[1] سماعيني نسيبة ، دور السياحة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، مذكرة لنيل شهادة ماستر اكاديمي ، جامعة وهران ، 2014 نص23

وقد كان للتسامح الواضح للعرب المسلمين الذين كانوا يسيطرون على العتبات المقدسة في فلسطين حيال الحجاج المسيحيين أثر كبير في المساعدة على تشجيع ظاهرة الحج وازدياد وعي الناس للإقدام على السفر[1]

**3 – دوافع الراحة و الاستجمام**

يرتبط هذا الدافع بمحاولة الهروب المؤقت من الجو الروتيني اليومي للعمل و الابتعاد عنضجة المدن المزدحمة بالسكان و اللجوء الى الاماكن الهادئة من اجل الاستمتاع بأوقات الفراغ و الترفيه عن النفس بتوفر الوقت و العمل [2]

**4– دوافع صحية**

تكون السياحة فيها بهدف :

– لابتعاد عن الجو البارد والتوجه الى اماكن دافئة أو الابتعاد عن الجو الحار، والتوجه الى اماكن باردة وخاصة بالنسبة لكبار السن والمرضى.

– السفر لغرض النقاهة والاسترخاء بعد الشفاء من مرض معين أو لغرض الراحة النفسية، والتمتع بالجو الصافي والهواء النقي.[3]

**5– دوافع رياضية**

السفر بغرض مشاهدة المباريات الرياضية و تشجيع فرق معينة أو ممارسة الرياضة و المشاركة في المنتديات و المحاضرات و التجمعات الرياضية [4]

**5– دوافع اقتصادية**

و تكون فيها السياحة بسبب :

– انخفاض الاسعار في بلد ما يؤدي الى تدفق السياح للتمتع بالخدمات المقدمة بأقل الاسعار والحصول على السلع والخدمات بأسعار أقل .

– السفر لغرض الاعمال والحصول على صفقات تجارية بالنسبة لرجال الاعمال.

–فرق العملة الناتج عن تحويل يؤدي الى تدفق السواح الى بلد ما انخفضت عملته لغرض التمتع بالخدمات و السلع باسعار اقل [5]

[1]كواش خالد ، أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية حالة الجزائر ، مرجع سابق، ص38
[2]سماعيني نسيبة، مرجع سابق تم ذكره ، ص24
[3]كواش خالد، مرجع سابق تم ذكره ، 39
[4]سماعيني نسيبة، مرجع سابق تم ذكره ، ص24
[5]نصر حميداتو ، مرجع سابق تم ذكره ،ص18

**المطلب الرابع: أركان السياحة**

السياحة عبارة عن نشاط مركب و متعدد، و لها أركان تعتمد عليها و التى تتمثل عموما في النقل، الإيواء، الأطعام بالإضافة الى بعض الهياكل القاعدية الضرورية لقيام النشاط السياحي

و سنتطرق في هذا المطلب الى أركان النشاط السياحي التي تُقسم إلى ثلاثة أركان أساسية هي[1]:

نقل
ايواء
برامج

تعتمد على البنية التحتية و البنية الفوقية ، التي يعكسها الشكل التالي :

**الشكل 02 : أركان السياحة**

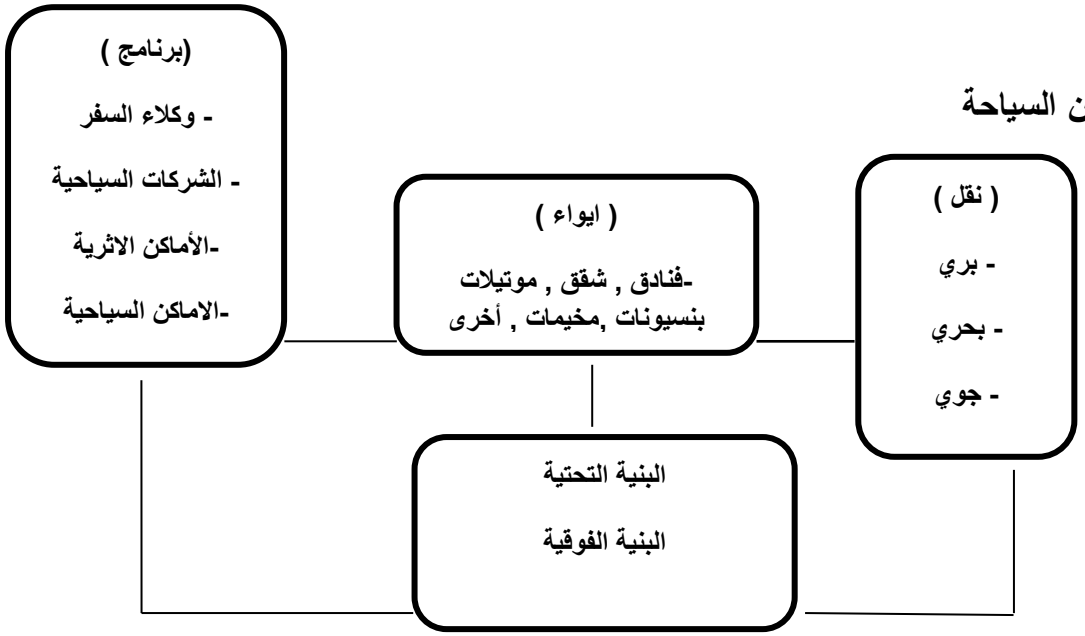


المصدر : نصر حميداتو ، مرجع سابق تم ذكره ، ص16

**1-النقل:** ترتبط صناعة السياحة ارتباطا وثيقا بصناعة النقل، ويعتبر أحد الأركان الاساسية للنشاط السياحي، فبدون النقل والمواصلات لا وجود للنشاط السياحي.

**2-الإيواء:** لا يوجد سياحة بالمعنى الحقيقي بدون اماكن الإيواء فإن أول ما يبحث عنه السائح عند وصوله للدولة محل السياحة هو مكان الاقامة.

**3-البرنامج:** لا تنجح أي سياحة بدون برنامج معين يتمتع به السائح ويحجز له مسبقا أو عند وصوله البلد، وهذا البرنامج يشمل زيارة المتاحف والأماكن الاثرية والتاريخية وأماكن الترفيه والراحة والمناطق العلاجية أو الدينية او الطبيعية أو الرياضية...بالإضافة الى الخدمات السياحية الأخرى كالمحلات، الاسواق المنتزهات، المنتجعات...الخ

[1] نصر حميداتو ، مرجع سابق تم ذكره

**4-البنية التحتية للسياحة:** وتتمثل في الخدمات الاولية أو القاعدية الواجب توفرها لقيام أي مشروع سياحي أو منطقة سياحية زمنها شبكات المياه وشبكات الصرف الصحي، الكهرباء، الغاز، الطرق والمواصلات، الخدمات الصحية، الخدمات البنكية..

5-**البنية الفوقية للسياحة:** وتتمثل في منشئات الاقامة والإيواء ومشاريع الاستقبال السياحي ومكاتب المعلومات السياحية كوكالات السياحة والسفر، الشركات السياحية مكاتب ايجار السيارات، المترجمين، المنظمات السياحية، المسارح، الملاعب، السينما

## المبحث الثاني : أسس السياحة و دورها في تفعيل القطاع الاقتصادي

تبنى السياحة كغيرها من العلوم الاخرى على مجموعة من الاسس و التي تتكامل فيما بينها لتفعيل النشاط السياحي الذي بدوره يرجع بالفائدة على القطاع الاقتصادي و نموه و تطويره لذا سوف نتطرق في هذا المبحث الى أسس النشاط السياحي و دورها في تفعيل النشاط الاقتصادي .

### المطلب الاول : أسس السياحة

ان السياحة كغيرها من العلوم الاخرى أصبحت تبنى على مجموعة من أسس تتكامل فيما بينها لإقامة هذا النشاط ، لذا سنتناول في هذا المطلب أهم اسس السياحة

#### الفرع الاول : الطلب السياحي

تعتبر السياحة ظاهرة من الظواهر الإنسانية والاجتماعية وصناعة من الصناعات الحديثة غير التقليدية تخضع لظروف العرض والطلب مثلها مثل أي سلعة أو خدمة أخرى، لكن الطلب عليها يكمن في الدول المصدرة للسائحين باعتبارها المصدر الرئيسي لهذا الطلب، لذلك فإن دراسة الطلب السياحي يعتبر أحد الموضوعات الهامة التي اهتم بها خبراء السياحة في مختلف دول العالم

**أولا : تعريف الطلب السياحي**

يمكن تعريف الطلب السياحي بأنه" تعبير عن اتجاه السائحين لشراء منتج سياحي معين أو زيارة منطقة أو دولة سياحية بذاتها قوامه مزيج مركب من عناصر مختلفة تمثل الدوافع والقدرات والميولات والحاجات الشخصية التي يتأثر بها السائحون من حيث اتجاهات الطلب على منطقة سياحية معينة[1]"

وكما يعرف البعض الطلب السياحي على أنه مجموع الوافدين الى البلد ، كما يتأثر الطلب على المنتج السياحي بنوعين من العوامل هما :

[1] زهير بوعكريف ، مرجع سابق تم ذكره ، ص94

1-**عوامل الدفع:** و تشمل هروب من الروتُين اليومي الذي يعيش به الفرد مثل طبيعة ، العمل، الملل، الحاجة النفسية الى التغيير و البحث عن الجديد .

2-**عوامل جذب:** و تشمل نقاط الجذب في المواقع السياحية التي تدفع السائح الى طلب السياحة

**ثانيا : أنواع الطلب السياحي**

يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من الطلب السياحي تتمثل فيما يلي[1] :

**1-الطلب السياحي العام:** يقصد بهذا النوع من الطلب السياحي، الطلب العام على إجمالي الخدمات السياحية بشكل عام بصرف النظر عن الوقت والنوع والمدة، ومن هنا يرتبط الطلب العام بالعملية السياحية ككل وليس بنوع محدد منها أو برنامج خاص من برامجها .

**2-الطلب السياحي الخاص:** يرتبط هذا النوع من الطلب السياحي ببرنامج سياحي معين يجده السائح لإشباع رغباته واحتياجاته، ويختص هذا البرنامج بإشباع تلك الرغبات ومن هنا فإن هذا الطلب على برنامج معين يعتبر طلبا خاصا وليس بسائح ما أو مجموعة من السياح وليس كل السياح .

3-**الطلب السياحي المشتق:** يرتبط هذا النوع من الطلب بالخدمات السياحية المكملة أو المكونة للبرنامج السياحي مثل الطلب على الفنادق، الطلب على شركات الطيران، الطلب على شركات النقل السياحي أو الوكالات السياحية، الطلب على المأكولات والأطعمة، وتسعى أغلب الدول لتحويل الطلب المشتق إلى طلب خاص ثم طلب عام عن طريق توفير برامج سياحية متنوعة ومختلفة وبأسعار متنوعة كذلك، والشكل الموالي يوضح العلاقة بين مختلف أنواع الطلب السياحي.

**ثالثا : خصائص الطلب السياحي**

**1-المرونة :** تعنيً درجة استجابته للتغيرات فً الظروف الاقتصادية السائدة فيً السوق ولمدى التغير الطارئ على التراكٌيب السعرٌية للخدمات السٌياحٌية فًي الدولة المستقبلة للسابحٌين، وتعنًي كذلك درجة استجابة الطلب السٌاحً الطلب السٌياحًي في هيكل الاسعار أو التغيرات في الاحوال الاقتصادية و السياسية

الطلب السٌياحًي ينشأ قاعدته في اسواق الدول أو المناطق المصدرة للسياحة التًي تسود فٌيها ظروف اقتصاديٌة مواتيٌة بمعنى أن المداخٌيل العائلٌية والفردٌية مرتفعة فيً السوق ويٌبقى فائض فًي المداخٌيلٌ يمكن توجٌيهها الى السفر والسٌياحة و الاجتماعية

[1] بزة صالح ، تنمية السوق السياحية بالجزائر، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستار ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، 2006 ، ص20

ولأن الإنفاق السّياحَي يمثل بندا من بنود مّيزانّية شخص أو العائلة والذي يّتنافس مع بنود أخرى للإنفاق كشراء التجهّيزات أو السلع المعمرة، فإن السمة الممّزة لهذا الطلب السّياحَي أنّ يكون مرنا بالنسبة للدخل من ناحّية وبالنسبة للتكلفة من ناحّية أخرى وّينطبق ذلك على أصحاب المداخّيل المحدودة والمتوسطة والتي تّنطبق على أصحاب المداخّيل المرتفعة، فالطلب السّياحَي عالَي المرونة تجاه التغير في الأسعار، أي كلما انخفضت الأسعار فَي منطقة ما زاد تدفق السّياح إلّيها والعكس صحّيح، ولكن لّيس فَ كل الحالات لأن بعض المناطق السّياحّية الراقّية جدا تبدو المعادلة عكسّية أي كلما انخفضت الأسعار انخفض التدفق السّياحَي إلّيها والعكس صحّيح والسبب أن هذه المناطق مخصصة لطبقة معّينة من السّياح الذّينّ يتمثلون فيً رجال الأعمال

مما سبق فإن بحث أو دراسة مرونة الطلب ذات أهمّية كبّيرة فيً تحضّير واتخاذ القرارات فيً دول المقصد أو الدول المستقبلة للسّياحة لأنه من الضروري معرفة معامل الارتباط بّين زّيادة السعر وانخفاض الطلب والعكس صحّح، وتقاس درجة المرونة عن طرّق معامل المرونة والذيّ يحسب بالعلاقة التالّية:

| |
|---|
| معامل المرونة = النسبة المئوية للزيادة في الطلب / النسبة المئوية لإنخفاض السعر |

**2-الحساسية** : مدى استجابة الطلب للظروف الاجتماعية و السياسية والطلب السّياحَي عاليً الحساسّية تجاه التغيرات الاجتماعية و السياسية و الأمنية و التغيير فَي أنماط السفر فالبلدان غير المستقرة سّياسّيا وأمنّيا أو التَي تتعرض لإضطرابات سّياسّية واجتماعّية التي تستطّيع جذب السّياح حتى وان كانت أسعارها منخفضة أو أقل من البلدان المنافسة، ومهما تمتعت به من مغريات سّياحّية وتسهّيلات، فالمناخ الإقتصادي والسّياسَي المستقر هو أساس من أسس زّيادة الطلب السّياحَي[1]

**3-التوسع** : هذا وقد زاد الطلب السياحي في السنوات الأخيرة وذلك لعدة أسباب :

- التطور التكنولوجي وخصوصا في مجال النقل.
- تطور وسائل الاتصالات ونقل المعلومات شجع على السفر للتعرف على مناطق وشعوب أخرى
- التطور الاقتصادي وخاصة زيادة الدخل في الدول الغنية ساعد على عدد القادرين على السفر والسياحة.
- زيادة أوقات الفراغ المتمثلة بزيادة طول عطلة نهاية الاسبوع

[1] بلاطة مبارك ، كواش خالد، سوق الخدمات السياحية ، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر، العدد 04 ، ص161-162

4- **الموسمية** : من المعروف أن للسياحة موسم يتميز بكثرة تدفق السياح يطلق عليه موسم الذروة، وموسم يقل فيه عدد السياح يطلق عليه موسم الكساد أو موسم وسط، حيث يسود الطلب السياحي الدولي خاصية الموسمية والتي تؤثر على اتجاهاته وحجمه فترات الذروة وفترات الركود، وأسباب الموسمية هي المناخ والعوامل التنظيمية في الدول المصدرة للسائحين وتشمل هذه الأخيرة مواعيد العطلات المدرسية في الصيف ومواعيد غلق المصانع في شهر أوت بالإضافة لبعض المواسم والأعياد وبذلك يرتفع الطلب السياحي من الدول المصدرة للسائحين في هذه المواسم وينخفض ما عداها في أشهر السنة.

5- **المنافسة** : والمقصود بها عدم سيادة المنافسة الصافية أو ما يسمى باحتكار القلة في السياحة حيث بأن الدول التي تمتلك أثارا قديمة أو مقومات سياحية طبيعية يكون من الصعب منافستها من قبل الدول التي تملك مثل هذه المقومات

6-عدم التكرار : أي أن السائح نادرا ما يقوم بزيارة المنطقة نفسها التي زارها من قبل[1]

**الفرع الثاني : العرض السياحي**

يعتبر العرض السياحي ظاهرة معقدة لتعدد وتداخل عناصره ، وسوف نحاول هنا

التعرف على العرض السياحي وخصائصه

**أولا : تعريف العرض السياحي [2]**

العرض السياحي هو خليط من عناصر غير متجانسة والتي تؤخذ مستقلة بعضها

عن البعض الأخر لتشكل العرض السياحي الوطني والدولي، وبعبارة أخرى أنه' تلك المجموعات من الخدمات المقدمة للسياح أثناء تنقلهم، إقامتهم وأثناء تجوالهم ".

كما يعرف العرض السياحي بأنه " مجموع المعالم الطبيعية وعناصر الجدب المختلفة في منطقة معينة، بالإضافة إلى الخدمات والتسهيلات المتنوعة (النقل، الإطعام، إجراءات السفر)والتي من شأنها خلق رغبة لدى السائحين وإقناعهم بزيارة هذه المنطقة"

**ثانيا : خصائص العرض السياحي**

يتصف العرض السياحي في أي دولة من الدول السياحية بعدة خصائص تحدد ملامحه الرئيسية وأهمها [3]:

1-عدم القابلية للتخزين : أي أن على السائح الانتقال الى مكان تواجد المنتوج السياحي

**2**- إمكانية الاحلال: و تعين استبدال منتوج بآخر مثال: استبدال الفندق بمخيم صيفي.

---

[1] بزة صالح ، مرجع سابق تم ذكره ، ص 22-23

[2] زهير بوعكريف ، مرجع سابق تم ذكره ، ص99

[3] احسن صليحة ، محددات دالتي الطلب و العرس السياحي ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماستر ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة عبد الحميد بن باديس ، مستغانم ، 2014، ص16

3- قلة المرونة: غير قابل للتغير تبعا للأذواق و رغبات السياح في المدى القصير.

**4**-الموسمية: تتأثر المنتجات السياحية بالموسمية التي يشهدها الطلب السياحي .

5- استقلالية العناصر المكونة له : العناصر الطبيعية، الصناعية، الخدماتية المستقلة عن بعضها البعض، عكس السلع الأخرى.

6-تعدد المنتجين: هذه ميزة للمنتوج فمنهم من القطاع كالفنادق و المطاعم و مكاتب السفر و منهم خارج القطاع كمحطات الكهرباء، الوقود...الخ

7-المنافسة: يخضع العرض السياحي لمنافسة قوية عالميا بين البلدان على تسويق الخدمات السياحية كما أن هناك تنافس حتى على صعيد المواقع السياحية داخل البلد الواحد .

8-الإنتاج و الاستهلاك متزامنان: أي يحدثان في نفس الوقت.

**ثالثا : تصنيف المنظمة العالمية للسياحة للعرض السياحي**

لقد صنفت المنظمة العالمية للسياحة العرض السياحي في سبعة عناصر هي[1]:

أ-التراث الطبيعي: المناظر الطبيعية، الحالات الجغرافية، منابع المياه، الشواطئ، الأنهار والصحاري، الجبال...الخ.

ب- التراث الطاقوي

ج- التراث البشري: المعطيات الجغرافية، ظروف الحياة، العادات والتقاليد، والمعطيات الثقافية

د- الجوانب التنظيمية والدستورية والسياسية.

هـ- الجوانب الاجتماعية: التركيبات والبنيات الاجتماعية والعرقية للبلد، التربية، الإعلام والإشهار ووسائل الخدمات (النقل، الإيواء، الإطعام)

هـ- الأنشطة الاقتصادية والمالية.

[1] بزة صالح ، مرجع سابق تم ذكره ، ص15

**الفرع الثالث : الايرادات السياحية و الاستثمار السياحي [1]**

**أولا : الايرادات السياحية**

هي كل ما تحققه الدولة من إيرادات من السائحين و ما تحققه السياحة كنشاط اقتصادي و كوعاء ضريبي، إلى جانب ما يحققه الأفراد، الشركات الوطنية، المؤسسات العمومية و الخاصة في مجال السياحة، الفنادق، الطيران و الملاحة و تتأثر هذه الإيرادات بمجموعة من العوامل و المتغيرات، منها

- قوة المنتوج السياحي للدولة
- مستوى الخدمات السياحية المختلفة في الدولة .
- أسعار السلع و الخدمات السياحية في الدولة .
- مدى الوعي السياحي في الدول
- قدرة السائحين على الإنفاق السياحي .
- طبيعة النظام السياسي و الاقتصادي في الدولة المصدرة للسياحة و في الدول المصدرة للسائحين، إلى جانب العلاقة بين الدولتين .
- الوضع الأمني في الدولة المصدرة للسياحة .
- حجم الإمكانيات الطبيعية و المادية المتوفرة في الدولة السياحية

**ثانيا : الاستثمار السياحي**

يتمثل في مجموع ما ينفق في قطاع السياحة و ما تستقطب الدولة من استثمارات أجنبية موجهة لهذا القطاع. و يعتبر الاستثمار السياحي من الأنشطة الواعدة لما يتيحه من فرص كبيرة للنجاح و تحقيق عوائد مالية معتبرة. كما أن تطور الاستثمار ال سياحي يتوقف على مدى تدفق رؤوس الأموال المحلية و الأجنبية للاستثمار في مجال السياحة، إلى جانب قوة المنتوج السياحي المعروض و حجم الطلب عليه في سوق السياحية العالمية و مدى اهتمام الدولة بعنصر التسويق السياحي للتعريف بمنتوجها السياحي.

**الفرع الرابع : الانفاق السياحي [2]**

لا شك انه كلما زاد تدفق حجم الحركة السياحية زاد حجم الانفاق العام على السلع و الخدمات السياحية و بالتالي ارتفاع في معدلات الادخار مما ينشط الصناعات و الخدمات المرتبطة بصناعة السياحة ، الامر الذي

[1] بوفحيل نبيل ، دراسة مقارنة لواقع القطاع السياحي في دول شمال افريقيا ، الملتقى الوطني الاول حول السياحة في الجزائر، المركز الجامعي ، البويرة ، 2010، ص5-6

[2] سماعيني نسيبة ، مرجع سابق تم ذكره ، ص36-38

عن ذلك اتساع نطاق هذه الصناعات او الخدمات لان كل استثمار جديد يعني انفاقا جديدا و الذي ينشأ عنه مدخولا جديدا

وينظر الى الانفاق السياحي الدولي من جهة تقدير الدولة المعينة بهذا الانفاق فاذا كانت مستقبلة للسياح فان هؤلاء يعد انفاقهم بمثابة عائدات سياحية لهذه الدولة و يدون في جانب المتحصلات بميزان المدفوعات و هنا تعد صفقة دائنة ، و في الحالة العكسية فان الإنفاق السياحي يعد بمثابة مدفوعات يتحملها الدول المعنية ، و هي صفقات مدينة تدون في جانب المدفوعات من هذا الميزان للبلد المعين

يشكل الانفاق السياحي للدول المصدرة للسياح ايرادات سياحية بالنسبة للدول المستقطبة لهم ، و التي تعتبر أهم المتغيرات في التنمية السياحية في مناطق كثير من العالم ، و ترجع الاهمية في المقام الاول الى اعتبارها مصدرا مهما من المصادر المالية لخزينة الدولة ، و تعمل على تحسين ميزان المدفوعات و تحقيق رواج على مستوى كل الصناعات و الانشطة المرتبطة بالسياحة كالزراعة و الصناعة و النقل

**المطلب الثاني : أهمية و أثر السياحة في تفعيل النشاط الاقتصادي**

تعتبر السياحة نشاطا يجلب المداخيل للبلد دون الحاجة الى شحنها و توصيلها للمستهلك، بل إن الزائر يأتي الى موقع الانتاج و يشتري مجموعة متنوعة من السلع و الخدمات في البلد المضيف، و هذا الموقع يولد انماط من المنافع و التكاليف تختلف إختلافا تاما عن الصادرات التقليدية التي تشحن الى خارج البلد حتى تصل المستهلك و يتمثل تحليل الأثر الاقتصادي للسياحة حسب المنضمة العالمية للسياحة في[1] :

-تحديد موقع و أهمية و دور السياحة في الاقتصاديات الوطنية

-تقدير و تحديد العوامل المؤثرة في تنمية القطاع السياحي

-تحديد العوامل الرئيسية المحفزة في تنمية القطاع السياحي

-تحليل و دراسة النشاط السياحي و مقارنتها بنتائج القطاعات الاقتصادية الأخرى

و يمكن إبراز دور السياحة في تحفيز النشاط الاقتصادي من خلال دراسة الاثار الاقتصادية للسياحة على بعض متغيرات الاقتصاد الوطني منها : التشغيل ، ميزان المدفوعات ، تشكيل الدخل الوطني و اعادة توزيعه ، الاستثمار في البنى التحتية ..الخ

**الفرع الاول : خلق فرص و مناصب العمل**

طبيعة الخدمة السياحية تقتضي في كثير من الأحيان تعامل السائح مباشرة مع عامل الخدمة لأن المنتوج السياحي يقدم مباشرة للسياح كما أن أداء العميل وكفاءة الخدمة ومستوى أدائه له اثر كبير عليه ،خاصة وأن

[1] حميدة بوعموشة ، دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادي و علوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ،2012 ، ص36

غالبيتهم يسعون للتعامل مع أجواء تختلف كليا عن تلك الحياة اليومية و الأجواء الرتيبة المعتادين عليها، وبذلك فالسياحة تحتاج إلى توظيف الكثير من العمالة لتقديم خدماتها وهذا يعني أن إمكانية السياحة على توليد فرص العمل تفوق حدود القطاع السياحي وتمتد لتصل إلى حدود القطاعات الأخرى لأنها ترتبط مع العديد من القطاعات الأخرى التي تجهزها بمستلزمات الإنتاج و في هذا المجال هناك إحصائية عالمية تقول أن كل غرفة فندقية تولد ما نسبته 100 %فرصة عمل في الفنادق، و تولد ما نسبته 75 %فرصة عمل في بقية الأنشطة السياحية الأخرى وتولد ما نسبته % 100 .في القطاعات الأخرى

وكمثال على ذلك فبناء فندق من 200 غرفة سوف يولد 550 فرصة عمل منها200 فرصة عمل في الفنادق و150 عمل في بقية الأنشطة السياحية و200 فرصة عمل في القطاعات الأخرى

بذلك يكون للسياحة دور في زيادة عدد العمال دون أن تجاهل الآثار التي تحدثها زيادتها على الفرد والأسرة و المجتمع ككل كانخفاض البطالة وما تترتب عليه من ارتفاع لمستوى الرفاهية للمجتمع، وغيرها من المنافع و الآثار الإيجابية الأخرى[1]

تعتبر السياحة من بين القطاعات التي تخلق الكثير من فرص العمل في المجال السياحي او غير السياحي ( كالزراعة و الاتصالات .. الخ) هنا نميز نوعين من العمالة كم في التالي :

**1-العمالة مباشرة** : تشمل فرص العمل المتاحة بالوظائف التي لها علاقة مباشرة بالأنشطة السياحية و المنشآت السياحية من فنادق و مطاعم ، وكالات السفر ،شركات النقل السياحي ،و الارشاد السياحي و حماية السياحي

**2- العاملة الغير مباشرة** : تشمل الفرص المتاحة بالوظائف و القطاعات الاقتصادية الاخرى التي تعتمد عليها القطاع السياحي من أجل تأمين مستلزمات السائح من طعام و شراب ، صناعات حرفية و تقليدية و التي لها علاقة بالقطاعات التي تمد السياحة باحتياجاتها من السلع و الخدمات ، العاملين في البنية الأساسية ، الزراعة ، تجارة المواد الغذائية ، الرعاية الصحية ، التجهيزات الفندقية ...الخ

**الفرع الثاني : أثر السياحة على ميزان المدفوعات**

تؤدي السياحة وبشكل مباشر في إعادة توزان ميزان المدفوعات ( وخاصة في البلدان النامية التي تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها ) من خلال ما ينفقه السياح من أموال على النشاط السياحي، فكلما ازدادت واردات الدولة من السياحة ازدادت قابليتها وقدرتها على سد ديونها، السلع التي يستهلكها السواح الأجانب اثناء اقامتهم في البلدان التي يزورونها وتتضمن جميع الخدمات التي يدفعون نقداً مقابل تمتعهم بها او التي يستخدمونها،

[1] صديقي سعاد ، ترقية القطاع السياحي كأداة لتحقيق التنمية المحلية لولاية ميلة ، مجلة ميلاف للبحوث و الدراسات ، العدد 02 ، 2015، ص136

تساوي من حيث اثرها على ميزان المدفوعات تأثير كل الصادرات، بينما انفاق المسافرين من تلك الدولة يكون له نفس الأثر الناجم عن الاستيراد.

من المعلوم أن أهمية أي قطاع في الاقتصاد الوطني تتحدد، بمدى قدرة هذا القطاع على جلب موارد النقد الأجنبي، التي من أن تحدث فوائض في ميزان المدفوعات، ومن ثم العمل على تدعيم قدرة الاقتصاد الوطني على مجابهة الأزمات، تعرف صادرات السياحة بأنها إنفاق السائح الأجنبي في البلد المضيف، تأخذ هذا الإنفاق صورا متعددة أهمها[1]:

-الإقامة في الفنادق.

-استخدام وسائل النقل من جوي وبحري وبري

-الإنفاق الاستهلاكي الضروري للحياة " الغذاء مثلا."

-الإنفاق على مستويات السلعية خاصة في سياحة المشتريات

-رسوم التأشيرات المفروضة على السياح.

-رسوم الهبوط ومغادرة الموانئ والمطارات التي تحصل من الشركات.

وجادر الإشارة إلى أن هناك اختلافات واضحة بين الصادرات السياحية وغيرها من الصادرات خاصة السلعية منها، يمكن إجمالها فيما يلي:

-أن السائح المستهلك للسلع والخدمات يأتي إلى الدولة المصدرة للخدمات السياحية خلاف المصدرات السلعية التي تصل إلى المستهلك في موطنه

-أن السائحين القادمين إلى البلد المصدر للخدمات السياحية يقومون بشراء أنواع مختلفة من السلع والخدمات في البلد المضيف في حين أن الصادرات الأخرى فيها المعاملات على سلعة أو خدمية معينة بذاتهما.

وهناك العديد من الاعتبارات التي تبرز ضرورة الالتهام بزيادة الإيرادات السياحية من العملة الصعبة خصوصا في الدول النامية التي تتمتع بإمكانيات سياحية طبيعية أو تاريخية أو ثقافية منها:

-أن الخدمات السياحية تعد من الصادرات القابلة للنمو، كما أنها تقوم على استغلال ثروات طبيعية ومعالم أثرية تاريخية، ومزارات دينية لا تدر عائدا بغير الاستخدامات السياحية.

-حاجة البلاد النامية التي لها إمكانيات سياحية إلى العملات الصعبة اللازمة لمواجهة متطلباتهما الخارجية.

[1] حراث حنان ، مرجع سابق تم ذكره ، ص16

**الفرع الثالث :أثر السياحة على إعادة توزيع الدخل[1]**

تؤدي السياحة الى تطوير و تنمية المناطق السياحية التي تتوافر بها مزايا طبيعية و مناخية كالشواطئ و الجبال و منابع المياه و البحيرات و غالبا ما تكون هذه المناطق محرومة من الإعمار و السياحة بامتدادها الى هذه المناطق البعيدة تعيد التوازن اليها نتيجة الاستثمارات التي تصطحب الدخول في المشاريع السياحية و بالتالي تزيد من دخل المنشآت و الأفراد في هذه المناطق نتيجة نشوء نشاطات فرعية تقوم على السياحة و يترتب على ذلك اعادة توزيع الدخل بين المدن و مراكز العمران والتنمية الرئيسية و بين المراكز السياحية الجديدة و ينتج عن ذلك ايقاف النزوح الريفي .

[1] خالد كواش ، مرجع سابق تم ذكره ، ص86

**خلاصة الفصل :**

تعبر السياحة عن كافة العوامل والظواهر الخاصة بالسفر والاقامة خارج مقر الإقامة الاصلي بهدف تلبية وإشباع رغبات الترفيه والراحة أو القيام بالأعمال أو العلاج أو حتى لممارسة مختلف الرياضات أو القيام بمختلف الشعائر الدينية... الخ

تطورت السياحة حتى أصبحت مع نهاية السبعينات وحتى بداية القرن العشرين ثاني أهم بند في التجارة العالمية، حيث يلعب هذا القطاع دورا هاما في النمو الاقتصادي للدولة وذلك لإسهامها في زيادة الدخل الوطني و الناتج المحلي الاجمالي إلى جانب دورها المعهود في تقريب المستويات الاقتصادية الإقليمية، كذلك دورها في دعم ميزان المدفوعات و تنشيط الاستثمارات و خلق مناصب الشغل ...الخ

تلعب السياحة دورا هامة في تفعيل النشاط الاقتصادي حيث المساهمة تكون مباشرة أو ير مباشرة و يظهر ذلك جليا في باقي القطاعات الزراعية و الصناعية خاصة في البلدان النامية

لذا سنتطرق في الفصل الثاني الى النمو الاقتصادي وعلاقته بالنشاط السياحي .

# الفصل الثاني

# النمو الاقتصادي

# و علاقته بالنشاط السياحي

**تمهيد :**

لقد اهتم الكثير من المفكرين الاقتصاديين والسياسيين بموضوع النمو الاقتصادي حيث تزايد هذا الاهتمام خاصة بعد الحرب العالمية الثانية لدى العديد من الاقتصاديين على اختلاف توجهاتهم الفكرية والمدارس الاقتصادية التي ينتمون إليها.

هنالك علاقة وطيدة بين النشاط السياحي و النمو الاقتصادي من خلال مؤشراته الاقتصادي كالناتج المحلي الخام و العمالة و ميزان المدفوعات ، حيث تلعب السياحة المنتعشة في الدول دور كبير في دفع عجلة النمو الاقتصادي و الحد من الفقر .

**المبحث الاول: ماهية النمو الاقتصادي**

يعتبر النمو أهم المؤشرات الاقتصادية و هدف اي سياسة اقتصادية بالحكم انه من جهة يعكس حقيقة الاداء الاقتصادي بصفة عامة، و من ثم يبرز الوضعية الاقتصادية، الامر الذي يمكن توضيح الرؤى الاقتصادية و يبرر في اي اتجاه يسير الاقتصاد ، و بالتالي النمو الاقتصادي من هذا المنطق له مدلول اقتصادي و اجتماعي ، و يأتي النمو الاقتصادي في صدر اهتمامات العديد من الاقتصاديين تماشيا و تطور الفكر الاقتصادي ، و نظرا لأهمية النمو الاقتصادي سوف نتناول في هذا المبحث مفهوم النمو الاقتصادي ، و اهميته في المطلب الاول ، اما في المطلب الثاني سوف نتناول كيفية قياسه و تقديره ، اما بالنسبة للمطلب الثالث نتطرق الى عوامل النمو الاقتصادي و اهم نظرياته

**المطلب الاول : مفهوم النمو الاقتصادي و أهميته**

تعددت الكثير من التعاريف التي تفسر النمو الاقتصادي الذي بدوره له الكثير من الاهمية لذا سوف نتناول في المطلب مفهوم النمو الاقتصادي و اهميته

**الفرع الاول : مفهوم النمو الاقتصادي**

توجد عدة تعاريف نذكر منها :

**التعريف الاول:** هو الزيادة المستمرة في السلع و الخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين

**التعريف الثاني:** حدوث زيادة في الناتج المحلي أو الاجمالي الدخل القومي(الوطني) بما يحقق من زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي [1]

[1] ماموني صورية، علاقة التطور المالي بالنمو الاقتصادي، مذكرة تخرج شهادة ماستر اكاديمي، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2017، ص8

**التعريف الثالث:** و يعرف انه ارتفاع نسبة المئوية للإنتاج العام محسوبا بالأسعار الثابتة اي الارتفاع الحقيقي للدخل القومي ، اذ يمكن للبلد الذي يعتمد اقتصاده على انتاج و تصدير النفط و القهوة و الحديد أن يحقق نمو اقتصاديا عن طريق رفع انتاج هذه المواد شريطة أن لا تنخفض أسعار هذه المواد في الاسواق العالمية [1]

**التعريف الرابع:** و يعرف ايضا على انه عبارة على عملية توسع اقتصادية، تقاس بتغيرات كمية حادثة .[2]

و من خلال هذه التعاريف السابقة نستنتج ان النمو الاقتصادي هو :" الارتفاع السنوي المسجل كنسبة في الناتج المحلي الحقيقي"

و يبرر لنا هذا التعريف و التعريفات السابقة أن النمو الاقتصادي هو :

- متغير كمي يقيس التغير النسبي في حجم الناتج الحقيقي الخام
- متغير يعبر عن التوسع الاقتصادي ، و لهذا ارتبط تعريفه بالناتج الحقيقي الخام الذي يعبر فعلا عن المقدرة الاقتصادية و التوسع الاقتصادي .

**الفرع الثاني : أهمية النمو الاقتصادي**

تتمثل اهميته النمو الاقتصادي في ما يلي :

- زيادة قيمة الدخل ، مما يؤدي الى تحسين مستوى دخل الافراد
- توفير كافة الاحتياطات الاساسية ، و خصوصا المواد الغذائية بأسعار معقولة تتناسب مع القدرة الاقتصادية لكافة الناس
- المساعدة في تقديم مجموعة من الوظائف و فرص العمل
- الحرص على تحسين المستويات الصحية و التعليمية و الاجتماعية لأفراد المجتمع
- التقليل من نسب العجز المالي في الميزانية العامة
- دعم و مساندة ميزان المدفوعات من خلال وضع خطط اقتصادية تساهم في تحسينه
- تحقيق الاستقرار الاقتصادي [3]

**المطلب الثاني : تقدير و قياس النمو الاقتصادي**

هناك العديد من الطرق التي تيم فيها قياس مؤشرات الاقتصادي الكلي ، حيث هنا يتم قياس النمو الاقتصادي على عدة طرق و نذكر منها :

[1] محمود علي الشرقاوي ، النمو الاقتصادي و تحديات الواقع ، دار غيداء للنشر و التوزيع ، الطبعة الاولى ، عمان ، 2016، ص 46

[2] مصطفى احمد حامد رضوان ،التنافسية كآلية من آليات العولمة الاقتصادية و دورها في دعم جهود النمو و التنمية في العالم ، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2011، ص156

[3] محمد ناجي خليفة ، النمو الاقتصادي-النظرية و المفهوم، دار القاهرة للنشر ، القاهرة ، 2001، ص10

**الفرع الاول : طريقة الدخل**

يقيس الناتج الداخلي الخام اجمالي الدخل المحصل عليه في الاقتصاد المحلي ، حيث ان هذا الاخير هو اجمالي دخول عوامل الانتاج العاملة في الاقتصاد المحلي ، و بالتالي نلخص الى نتيجة مفادها ان :

الناتج الداخلي الخام = الدخل الوطني

حيث :

الناتج الداخلي الخام : هو مقدر بتكلفة عوامل الانتاج

الخل الوطني = مجموع الاجور + مجموع الفوائد + مجموع الارباح + مجموع الريوع

و بالتالي فان مقدار الدخل الوطني المتكون من مجموع عوائد عوامل الانتاج يتعادل بالضرورة مع الناتج الوطني و الذي يحسب كمجموع للقيم المضافة المتولدة من المؤسسات و النشاطات الانتاجية المختلفة ، وللحصول على تقدير اجمالي الناتج الوطني بسعر السوق نجد :

الناتج الوطني الخام بسعر السوق =الناتج الداخلي الخام بتكلفة عوامل الانتاج +ضرائب غير مباشرة + قيمة الاهتلاك .

**الفرع الثاني : طريقة القيمة المضافة**

تعرف القيمة المضافة على انها "ذلك الارتفاع في قيمة الناتج عن استعمال سلع ما في عملية الانتاج " اما حسابيا فتقدر القيمة المضافة كما يلي

القيمة المضافة لمنتوج ما = قيمة المنتوج النهائي – قيمة المنتجات الوسيطية

حيث ان :

المنتجات النهائية : هي المنتجات الموجهة للاستهلاك النهائي سواء من قبل العائلات او المؤسسات اذا كانت في شكل معدات و تجهيزات

المنتجات الوسيطية : و هي المنتجات المستهلكة عند استخدامها في عملية الانتاج

و تعتبر طريقة القيمة المضافة من أكثر الطرق دلالة و تعبيرا عن حجم الناتج المحصل عليه من عملية الانتاج ، كونها تتفادى مشكلة تكرار قيم بعض المنتجات في حساب قيمة الناتج الداخلي الخام ، حيث انه لهذه الطريقة يكون :

الناتج الداخلي الخام = مجموع القيمة المضافة في كل القطاعات الاقتصاد المحلي ، اي ان الناتج الداخلي الخام هو اجمالي القيمة المضافة لكل السلع و الخدمات في الاقتصاد المحلي ،و ليس الى اجمالي القيم للسلع و

الخدمات النهائية في الاقتصاد المحلي، لان ذلك يؤدي الى تكرار قيم المنتجات الوسيطية في حساب الناتج الداخلي الخام مرتين: مرة كقيمة نهائية و مرة كقيمة وسيطية في سلعة نهائية اخرى ، و لهذا السبب جاءت طريقة القيمة المضافة لتجنب مشاكل ازدواج القيم في حساب الناتج الداخلي الخام .

**الفرع الثالث : طريقة الانفاق**

يتساوى اجمالي الانفاق بالضرورة مع اجمالي الدخل في الاقتصاد المحلي ، و تفسير ذلك ينطبق من أن اي عملية انفاق اي شراء السلع و الخدمات معينة يقوم بها طرف معين ، يتولد عنها بالضرورة دخل لطرف أخر هو البائع حيث يكون هذا الانفاق هو نفسه الدخل ، وبالتالي فيما أن الانفاق يساوي الدخل ، والدخل يساوي الناتج الداخلي الخام فان: الناتج الداخلي الخام = الانفاق الكلي [1]

حيث أن الانفاق الكلي :

$$Y= C+I+G+(X-M).....(1)$$

Y: يمثل الدخل الوطني

C: يمثل انفاق القطاع العائلي (الاستهلاك)

I: يمثل انفاق قطاع الاعمال (الاستثمار الخاص)

G: : يمثل انفاق قطاع الحكومة

(X–M) : : يمثل انفاق قطاع الخارجي

**المطلب الثالث : عوامل النمو الاقتصادي و نظرياته**

يقف النمو الاقتصادي على عوامل تيم بها تحديده و نظريات لذا سوف نتناول في هذ المطلب عوامل و نظريات النمو الاقتصادي :

**الفرع الأول : عوامل النمو الاقتصادي**

بصورة عامة هناك عناصر يجب بحثها عند المباشرة بأي عملية او تنمية سواء كانت قصيرة أم طويلة الاجل ، و هذه العناصر ستلازم المخططين و منفذي العملية التنموية باستمرار .

**1–رأس المال:** و القصد هنا وسائل الانتاج المناسبة كما و نوعا بما في ذلك مستلزمات الاستفادة منها، ان عرض رأس المال يعتمد على مستوى الادخار و هذا الادخار يشكل الفرق بين الدخل و الانفاق ، فالبلدة الفقيرة تعاني قلة رؤوس الاموال ذلك لأن الناس ينفقون معظم دخولهم للاستهلاك .

[1] عمر علواني ، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2014 ، مذكرة التخرج لنيل شهادة الماستر ، تخصص اقتصاد نقدي و بنكي ، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان 2015-2016، ص56-58

**2- الموارد الطبيعية** : و يعد هذا العنصر مساعدا فهناك من الدول التي لا تمتلك الثروات الطبيعية لكنها عملاق اقتصادي كاليابان ، بينما معظم الدول العربية تملك كميات كبيرة الثروات الطبيعية لكن هذه البلدان مازالت نامية .

**3-الادارة و التنظيم** : يجب أن يتماشى التنظيم مع ما يتفق و عادات و تقاليد و أعراف و معتقدات المجتمع .

**4- العمالة** : ان الكفاءة و الخبرة شرطان لابد منهما لكي تستطيع العمالة التعامل مع طرق ووسائل الانتاج الحديثة ، و بعبارة أخرى ان الاعداد الهائلة من العمالة غير المدربة و الكفوءة ، غير الماهرة اي التي لا قدرة لها على التعامل مع ماكنة حديثة او حاسوب معقد ، قد تشكل عائقا أمام التنمية الاقتصادية و يظهر هذا واضحا في كثير من البلدان التي تعاني من البطالة و توظف عمالة أجنبية ماهرة في قطاعات العمل كافة خصوصا قطاع الصناعة ، ناهيك عن أصحاب الكفاءات كأساتذة الجامعات و مدراء المصارف و الأطباء .

**5- التكنولوجيا** :أي معرفة السبل الكفيلة بتحويل الخامات الى سلع و خدمات ، و يظهر هنا دور التكنولوجيا أكثر من ظهوره في اختراع أنواع جديدة من السلع أو تطوير الموجود منها، بعبارة أخرى فان عناصر الانتاج الارض و العمل و رأس المال بحاجة الى أنواع عديدة من التكنولوجيا التي تنتج العديد من السلع و الخدمات[1]

**الفرع الثاني : نظريات النمو الاقتصادي**

ان الكتابات بخصوص النمو الاقتصادي قديمة قدم الاقتصاد ذاته ، فقد كان الاقتصاديون التقليديون في القرنين الثامن عشر و التاسع عشر يكتبون في القوى التى تحدد التقدم للشعوب و ذلك مع بداية عملية التصنيع في أوروبا، وقد ظهرت نظريات عديدة و مختلفة في مجال النمو الاقتصادي ، و نذكر النظريات التالية [2]:

**1- نظرية النمو الكلاسيكي :**

تتضمن نظرية النمو عند الكلاسيك آراء كل من" آدم سميث "' و دافيد ريكاردو" المتعلقة بالنمو ، بالإضافة الى آراء تجاريين حول مصدر الثروة من التجارة الخارجية ثم آراء كل من "'ستيوارت ميل"' حول الاسواق و "'روبيرت مالتوس"' حول السكان ، كما أبدى الكلاسيك اهتماما كبيرا لنمو الفائض الاقتصادي فقامو بالربط ما بين عمل الجهاز الاقتصادي في أي فترة زمنية و عملية النمو الاقتصادي على الأمد البعيد ، و بذلك أنصب بحثهم على جميع العوامل التي تصوروا تأثيرها الكبير على تحديد النمو في المدى البعيد ، جراء ذلك أمكن لنا حصر عناصر النظرية الكلاسيكية في النمو فيما يلي [3]:

- **آدم سميث :**

[1] محمود علي الشرقاوي ، مرجع سابق تم ذكره ، ص 47-48
[2] مدحت القريشي ، التنمية الاقتصادية ، دار وائل للنشر و التوزيع، الطبعة الاولى، عمان، 2007، ص55
[3] أشواق بن قدور ، مرجع سابق تم ذكره ، ص70

تمثل آراء أدم سميث بداية التفكير الاقتصادي المنظم و المتصل منه بعملية النمو الاقتصادي بصورة خاصة ، و يعتبر" سميث " بان العمل مصدر لثروة الأمة ، و تقسيم العمل هو وسيلة لزيادة إنتاجية العمل و بالتالي ثرة الامة و قد اهتم " سميث " بتحديد العوامل التي تحقق النمو ، و من أكبر مساهماته هي فكرة زيادة عوائد الانتاج المستندة الى ظاهرة تقسيم العمل و التخصص و تتحقق مزايا عديدة من جراء تقسيم العمل أهمها :

- ✓ زيادة إنتاجية العمل الناجمة عن زيادة مهارة العاملين
- ✓ زيادة الابتكارات الناجمة عن التخصص
- ✓ تناقص وقت العمل اللازم لإتمام العمليات الانتاجية

و يؤكد " سميث " أن النمو الانتاج و مستويات المعيشة يعتمدان على الاستثمار و تراكم رأس المال ، و أن الاستثمار بدوره يعتمد على الادخار الذي ينجم عن الأرباح المتولدة من النشاط الصناعي و الزراعي و من تخصص العمل ، و ان تقسيم العمل يعتمد على حجم السوق و مع تحسن وسائط النقل ، فان حجم السوق يزداد و يصبح العمل أكثر تخصصا و تحل النقود محل المقايضة و تزداد الانتاجية ، و من جهة أخرى فإن حجم السوق بدوره يعتمد جزئيا على تقسيم العمل الذي يحدد معدل دخل الفرد

ويعتبر " سميث " أن الزيادة العوائد تسود في معظم النشاطات الصناعية ، بينما أن انخفاض العوائد يخص النشاطات المعتمدة على الأراضي مثل : الزراعة و المناجم لان الارض عامل ثابت من عوامل الانتاج .

- ➢ **روبيرت مالثوس :**

إن أفكار وطروحات " مالثوس "ركزت على جانبين هما نظريته في السكان و تأكيده على أهمية الطلب الفعال بالنسبة للتنمية ، و يعتبر " مالثوس " الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي يؤكد على أهمية الطلب في تحديد حجم الانتاج ، فيما يؤكد الآخرون على العرض استنادا الى قانون (say) الذي يقول ان العرض يخلق الطلب . و يرى " مالثوس " أنه على الطلب الفعال أن ينمو بالتناسب مع إمكانيات الانتاج إذا اريد الحفاظ على مستوى الربحية ، لكنه ليس هنالك من يضمن ذلك ، و قد ركز " مالثوس " على إذخار ملاك الاراضي و عدم التوازن بين عرض المدخرات وبين الاستثمار المخطط للرأسماليين ، و الذي يمكن أن يقلل الطلب على السلع ، وأن انخفاض حجم الاستهلاك يعيق التنمية ، و في حالة زيادة حجم المدخرات لدى ملاك الاراضي عن حاجة الرأسماليين للاقتراض ، فيقترح " مالثوس " في حينها فرض ضرائب على ملاك الاراضي .

- **دافيد ريكاردو :**

يعتبر "ريكاردو" من ابرز كتاب المدرسة الكلاسيكية ، و قد ارتبط اسمه بالعديد من الآراء و الأفكار منها الريع و الأجور و التجارة الخارجية .

و يرى "ريكاردو" أن الزراعة أهم القطاعات الاقتصادية لأنها تساهم في توفير الغذاء للسكان ، لكنها تخضع للقانون الغلة المتناقصة ، و أنه لم يعطي أهمية تذكر لدور التقدم التكنولوجي في التقليل من أثر ذلك ، و لهذا تنبأ بأن الاقتصادات الرأسمالية سوف تنتهي الى حالة الركود و الثبات بسبب تناقص العوائد في الزراعة .

و يعتبر توزيع الدخل العام الحاسم المحدد لطبيعة النمو الاقتصادي عند "ريكاردو" ، و الذي يحلل عملية النمو من خلال تقسيم المجتمع الى ثلاث مجموعات : الرأسماليين و العمال الزراعيين وملاك الأراضي ، فالرأسماليون دورهم مركزي في عملية التنمية و النمو إذ يوفرون رأس المال الثابت للإنتاج و يدفعون أجور العمال و يوفرون مستلزمات العمل ، من خلال اندفاعهم لتحقيق أقصى الربح يعملون على تكوين رأس المال و التوسع فيه و هنا يضمن تحقيق النمو، أما العمال الزراعيون فأنهم الأغلبية من السكان يعتمدون على الأجور ، وأن عددهم يتقرر تبعا لمستوى الأجور (أجر الكفاف) ، لان زيادة الأجور تؤدي الى زيادة السكان وزيادة عرض العمل مما يخفض الاجور الى مستوى الكفاف ،أما ملاك الاراضي فيحصلون على دخولهم عن طريق الريع لقاء استخدام الاراضي المملوكة لهم[1] .

و من الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية ما يلي :

1. إهمال القطاع العام
2. إعطاء أهمية أقل للتكنولوجيا
3. تجاهل الطبقة الوسطى :تفترض النظرية وجود تقسيم طبقي بين الرأسماليين العمال و تتجاهل بالتالي دور الطبقة الوسطى التي تقدم إسهامات أساسية في عملية النمو الاقتصادي .
4. خطأ النظرة للأجور و الأرباح و في الواقع لم يحدث أن آلة الاجور نحو مستوى الكفاف كما أن الدول المتقدمة لم تصل الى مستوى الكساد الدائم
5. القوانين غير الحقيقية : تقوم النظرة التشاؤمية للاقتصاديين الكلاسيك أمثال "**ريكاردو**" و"**مالثوس**" على أن النتيجة الحتمية لتطور رأس المال هي الكساد .

[1] مدحت القريشي ، مرجع سابق تم ذكره ، ص 56-59

6. عدم واقعية مفهوم عملية النمو حيث افترضت النظرية الكلاسيكية حالة من السكون مع وجود تغير يدور حول نقطة التوازن الساكنة [1].

**2-النظرية الكلاسيكية المحدثة :**

في الثلث الاخير من القرن التاسع عشر 1870م تغير الموضوع المركزي للاقتصاد من نمو الثروة في الامد الطويل الى دور التغير الحدي في التوزيع الكفء للموارد، و أصبح مفهوم المنفعة الحدية هو المفهوم الرئيسي للاقتصاد الكلاسيكي المحدث و الذي طوره كل من (Jevons) و(Menger) و (Walras) ، وقد عرفت هذه الافكار بالمدرسة الحدية (Marginaliste ، school) ، و قد ركز هؤلاء الاقتصاديون على دور الطلب المستند الى المنفعة الحدية في تحديد قيمة السلع بدلا من دور العرض المستند الذى ينفقه الانتاج ، كما زعم الاقتصاديون الكلاسيك .

وكان الاكتشافات في الفنون الانتاجية و الموارد الطبيعية في القرن التاسع عشر ميلادي أثر كبير على الفكر الاقتصادي و الذي ظهرت ملامحه بما يأتي :

1. استمرار ارتفاع معدلات الارباح
2. تضاءل فرص الركود الاقتصادي
3. تحقيق معدل نمو مرتفع

بخصوص النمو الاقتصادي فإن النظرية تتضمن ثلاث أفكار رئيسية وهي :

أ-في الأمد الطويل يتحدد معدل نمو الانتاج بمعدل نمو قوة العمل في الوحدات الكفؤة ، اي بمعدل نمو قوة العمل زائد معدل نمو إنتاجية العمل ، و المحددة خارج النموذج (Exogenous) مثل معدل النمو الطبيعي عند "HARROD" ، وإن معدل النمو مستقل عن معدل الإدخار و معدل الإستثمار .

ب-إن مستوى دخل الفرد يعتمد على معدل الإدخار و الإستثمار ، ذلك لأن معدل دخل الفرد يتغير إيجابيا مع معدل الإدخار و الاستثمار و سلبيا مع معدل نمو السكان

ج-عند وجود تفضيلات معطات للادخار ( بالنسبة للاستهلاك ) و التكنولوجيا ( دالة الانتاج) لدى البلدان بحيث البلدان الفقيرة التي تملك كميات قليلة من رأس المال للفرد تنمو أسرع من البلدان الغنية التي تملك كميات

[1] أشواق بن قدور ، مرجع سابق تم ذكره ، ص73

كبيرة من رأس المال للفرد ، الأمر الذي يقود الى تلاقي (Convergence) بين معدلات دخل الفرد و مستويات المعيشة فيما بين بلدان العالم المختلفة [1].

- **نظرية شو مبيتر:**

ما يميز نظرية "شومبيتر" عن غيرها هو إهتمامه الخاص بالنظم و الدور الذي يقوم به من خلال الابتكارات ، حيث تنطلق هذه النظرية من فرص وجود اقتصادي تميزه المنافسة التامة في حالة توازن راكد، حيث هذه الحالة يتم إنتاج نفس المنتجات كل سنة و بنفس الطريقة أي إنه تيار يتم تغذيته من تيارات مستمرة من القوة العاملة للأرض ، و يفترض أيضا أنه ثمة فرص جديدة دوما تظهر للمنظمين لإدخال تعديلات في الطرق التي يتم بها مزج عوامل الانتاج ، ويلعب الابتكار دورا أساسيا في تحليل "شومبيتر" للنمو الاقتصادي ، حيث تتمثل هذه الابتكارات في التقدم الفني و اكتشاف موارد جديدة و الابتكار يتضمن خمسة أصناف منها :

1) الحصول على موارد أولية جديدة
2) إقامة تنظيم جديد في الصناعة
3) إدخال وسيلة جديدة في الانتاج
4) إنتاج سلعة جديدة
5) التوسع عن طريق إدراج أسواق جديدة [2]

**3-نظرية النمو الكينزية نموذج (دومار-هارود):**

لقد كان النمو الاقتصادي سريعا و منتظما قبل الثلاثينيات من القرن العشرين ، لم تتخلله أي مشكلات حتى جاء الركود الاقتصادي و الذي سمي بالكساد العظيم خلال الفترة (1930-1939) و الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية ، لذلك بدأ الاهتمام بمسألة النمو الاقتصادي و ذلك بسبب الثروة الكينزية في نظرية الدخل من جهة بروز مشكلة الفقر بشكل واسع من جهة أخرى ، و النموذج الكينزي الاصلي يركز على القصور في الطلب و يؤشر احتمال حصول توازن إقتصادي عند مستوى أقل من مستوى الاستخدام الكامل وقد ركز "كينز" اهتمامه على الاستقرار الاقتصادي أكثر من إهتمامه بالنمو [3] .

[1] مدحت القرشي ، مرجع سابق تم ذكره ، ص66-67
[2] أشواق ب قدور ، مرجع سابق تم ذكره ، ص73-74
[3] مدحت القريشي ، مرجع سابق تم ذكره ، ص73

➢ **نموذج دومار :**

يعتبر ""دومار" كما يعتبر "كينز" أن مشكل الرأسمالية يتمثل أساسا في أزمة البطالة و تقول النظرية الكينزية بأنه في الفترة القصيرة فإن التشغيل الكامل يتحقق لما يكونا لإستثمار كاف لجعل الدخل عند مستوى التشغيل الكامل، زيادة الدخل تؤدي الى زيادة الادخار الاجمالي عند مستوى الاستثمار الأولي ، لكن هذا الشرط للتوازن على المدى القصير لا يضمن توازن النمو ، لأن للإستثمارات أثرين :

أثر الدخل أو الأثر الكينزي يؤدي أهمية للمضاعف $DI = \frac{1}{S}$

هذا يعني أن أن الدخل دالة عكسية للمعدل الحدي للادخار <S> و دالة مباشرة لتغيير الاستثمارات.

أثر السلعة ( $\delta$) حيث أن ($\delta$) الانتاجية الحدية لرأس المال الجديد و لتكن $\delta = \frac{\Delta Y}{\Delta K}$

و بالتالي فإن حاصل ضرب ($\delta$) في الاستثمار المحقق (I ) هو أن ($\delta I$) يقيس زيادة سعة الانتاج أو أثر السلعة ،شرط التوازن في السوق لما هو يغطي الدخل الجديد الناتج عن زيادة استثمار المواد الاضافية المنتجة نتيجة زيادة السعة ،و هذا يعني تساوي أثر السلعة مع أثر الدخل $\frac{\Delta I}{S} = I\,\delta \Rightarrow \frac{\Delta I}{I} = S\,\delta$

و هذا الشرط يمكن كتابته كما يلي :

$$\frac{\Delta I}{I} = \frac{S}{V} \quad \text{مع} \quad V = \frac{\Delta k}{\Delta y} = \frac{1}{\delta}$$

V: المعامل الحدل لرأس المال

وحتى يتحقق التوازن لابد أن يكون : $S\,\delta = \frac{S}{V}$

و يمكن أن يحدث لا توازن كما يلي: $\frac{\Delta I}{I} > S\,\delta$

– أي إذا كان أثر الدخل اكبر من أثر السلعة هناك لا توازن تضخمي

– عدم توازن انكماشي : هو عندما يكون أثر السلعة أكبر من أثر الدخل [1]

➢ **نموذج هارود :**

إهتم ""هارود" بكيفية تحقيق النمو المتوازن في مجتمع حركي ، حيث يعتقد أ، الاقتصاد الرأسمالي المتقدم لا يحقق نموا مستقرا الا بالصدفة و حتى إن حدث فمن المستحيل أن يحافظ على إستقراره لمدة طويلة ، وقد قام ""هارود" بوضع جملة من الفرضيات التالية :

[1] أشواق بن قدور، مردع سابق تم ذكره ، ص79-80

♦ الادخار الصافي يمثل نسبة ثانية من الدخل ، أن هذا الادخار الذي يطلق عليه الادخار الفعلي يعادل الاستثمار الفعلي عند وضع التوازن ، و على ذلك اذا زاد الادخار الفعلي يزيد الاستثمار في صورة تراكم في مخزون رأس المال .

♦ أن نسبة الدخل المستثمر تتأثر بمعدل الزيادة في الدخل ، أو السرعة التي ينمو بها الناتج

♦ على ذلك تكون المدخرات دالة للدخل ، و يكون الطلب على المدخرات دالة لمعدل الزيادة في الدخل ، وأن الطلب يساوي العرض

يقوم "هارود" بتصور معدل النمو من خلال ثلاث نقاط :

أ- معدل النمو الفعلي :

يتمثل هذا الاخير في النمو الفعلي في كل من الناتج أو الدخل الوطني و الذي يتحدد عن طريق كل نسبة الادخار و معامل متوسط رأس المال أي نسبة (رأس المال / النتاج) ، بافتراض ما يلي الادخار الاجمالي S كدالة للدخل الوطني K = SY المعامل المتوسط لرأس المال K ثابت $K= \frac{K}{Y} = \frac{\Delta k}{\Delta y}$

وباعتبار المساوات التالية I=S و$\Delta k$= I ونحصل على :

$I = \Delta k = K\Delta Y = SY = S$

ومنه معدل النمو الفعلي يساوي نسبة كل من الادخار المتوسط على معامل رأس المال

ب- معدل النمو المضمون :

هو المعدل الذي يسمح للاقتصاد أن يتبع مسار نحو التوازن ، وتقوم المؤسسات في هذا المسار بتخصيص مبلغ معين من الاستثمارات بصفة مستمرة و الذي يتناسب مع نسبة الدخل S ومبدأ المعجل المعامل الحدي C ، مع الاخذ بعين الاعتبار المساواة و التوازن بين الاستثمار و الادخار نتحصل على

$SYO = C(Y1 - Y0) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$

يمثل الاستثمار المرغوب فيه و الذي يعتبر نسبة ثابتة $C(Y1-Y0)$ حيث أن الادخار المحقق SYO

ومن العلاقة السابقة (1) نتحصل على : $GW = (Y1 - Y0) / Y0 = S/C$

و من هذه المعادلة فإنه يمكن تفسير معدل النمو المضمون ، بمعدل النمو المرغوب فيه و المستخدم للكامل مخزون رأس المال ، و يمثل C السلوك الاستهلاكي ، و S النمو المستهدف أو المرغوب فيه .

ج- معدل النمو الطبيعي :

هو معدل نمو الانتاجية n يمثل هذا المعدل في الجمع بين معدل نمو القوة العاملة وهو عبارة عن أقصى معدل للنمو تسمح به كل من التطورات ، gn و يرمز له ب a العاملة الفنية ، حجم السكان ، التراكم الرأسمالي و درجة التفضيل بين العمل ووقت الفراغ، مما يتطلب gn استمرار التشغيل الكامل ،أن ينمو الانتاج بمعدل g طبيعي و معدل النمو gw=S/C للاقتصاد أن يساوي كل من معدل النمو المضمون g

- **نموذج هارود- دومار( مقارنة بين النموذجين ) :**

نتيجة تقارب التحليل الديناميكي لهارود و دومار سمي نموذج دومار ويعرض كما يلي :

تعطي دالة الانتاج التالية: $y=\min(\frac{Kt}{v} , \frac{lt}{u})$

حيث :

L العمل

K رأس المال

U وحدة العمل

V وحدةٍ رأس المال

ودالة الادخار $St= SYt$

وتوازن سوق السلع $St= SYt$

ولدينا : $I=\frac{dKt}{dt}$

نفرض أن مخزون رأس المال مستخدم بأكمله أي :

$$\frac{dYt}{dt} = \frac{1}{V}\frac{dKt}{dt} = \frac{1}{V} It$$

و زيادة الطلب $Yt = \frac{1}{s} It \Rightarrow \frac{dyt}{dt} = \frac{1}{s} \frac{dit}{sdt}$

معدل النمو الضروري (العرض= الطلب ) $\frac{1}{V}.it = \frac{1}{s}\frac{dI}{dt} \Rightarrow \frac{dIt}{dt}\frac{1}{It} = \frac{S}{V}($

$$gw = \frac{1}{yt}\frac{dyt}{dt} = \frac{S}{V}$$

نمو عرض العمل :

$$Nt = Neo^{nt} \quad \Rightarrow \quad n = \frac{1}{N} \frac{dNt}{dt}$$

حيث :

Nt : عرض العمل في الفترة (t)

Nt : عرض العمل في الفترة (t=0)

n : يعرفه هارود على انه معدل النمو الطبيعي

و يتمثل شرط هارود –دومار في : وجوب تساوي معدل نمو الانتاج و عرض العمل حتى يتحقق التشغيل الكامل :

$$\frac{1}{y} \frac{dyt}{dt} = \frac{1}{N} \frac{dNt}{dt} = n$$

و حتى يتحقق التوازن في سوق العمل و الانتاج يجب أن يكون

$$n = \frac{S}{V}$$

n : معدل النمو الطبيعي

S : الميل المتوسط للادخار

V : معامل رأس المال [1]

**4–نظرية النمو الجديدة (الداخلية ) :**

ان نظرية النمو الجديدة توفر إطارا نظريا لتحليل النمو المستمر للناتج الذي يتحدد من قبل النظام الخاص بعملية الانتاج ، و ان الدوافع الاساسية لنظرية النمو الجديدة هي تفسير الاختلافات الحاصلة في معدلات النمو فيما بين البلدان المختلفة و كذلك تفسير الجزء الاعظم من النمو المحقق ، و باختصار فإن منظري النمو الداخلي يحاولون تفسير العوامل المحددة لمعدل نمو الناتج المحلي و الذي لم يتم تفسيره ، و الذي يتحدد خارجيا في معادلة النمو لدى (solow) و الذي يعرف بمتبقي (solow)، و بافتراضهم بأن الاستثمارات الخاصة و العامة في رأس المال البشري و التي تولد وفرات خارجية و تحسن في النتاجية ، تعوض التوجه الطبيعي لتناقص العوائد .

و يتعزز موقف النظرية الجديدة اذا وجدنا بأن التعليم و كذلك البحث و التطوير يمنعان انتاجية رأس المال الحدية من الانخفاض ، مما ينتج عنه افتراق حقيقي فيما بين أداء اقتصادات البلدان المختلفة

[1] أشواق بن قدور ، مرجع سابق تم ذكره ، ص77-78

**نقد النظرية الحديثة(الداخلية) :**

واجهت النظرية الحديثة بعض الانتقادات أهمها :

إن أحد عيوبها أنها تعتمد على عدد الفرضيات التقليدية النيوكلاسيكية و التي تعبر غير ملائمة للبلدان النامية ، و أن النمو الاقتصادي في البلدان غالبا ما يعاق من خلال عدم الكفاءة الناجمة عن البنى الارتكازية الضعيفة ،و الهياكل المؤسسية غير الكافية و أسواق رأس المال و السلع غير الكاملة ، وبسبب إهمال هذه النظرية لهذه العوامل المؤثرة فإن إمكانية تطبيقها لدراسة التنمية للقيمة التنبؤية لنظريات النمو الداخلية لم تحصل على تأييد واسع و كبير[1] .

و ختاما رغم هذه النظرية لا تزال في مراحلها التكوينية، فإنها مع ذلك تساهم في توفير فهم أفضل الاختلالات النمو طويلة الامد في تجربة البلدان المتقدمة و النامية من خلال التركيز على المصادر الرئيسية للنمو الاقتصادي الداخلي .

## المبحث الثاني : علاقة السياحة بالنمو الاقتصادي

لقد أكدت دراسات عديدة على أن النمو الاقتصادي يساهم في بروز السياحة (الوافدة والمحلية) في الدول ونمو الأسواق السياحية. حيث ظهرت دول جديدة على ساحة السوق السياحي وهذا بعد تسجيلها لنمو واعد ، فمثلا في ألمانيا الغربية وبعد البناء أصبحت القوة الاقتصادية والتجارية الأولى في أوروبا، وهو ما ساعدها على الدخول ضمن الوجهات السياحية الرئيسية، ونفس الظاهرة في اليابان، حيث حققت معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي في الإقليم وهي أيضا تعد من أهم الدول المستقبلة للسياح في الإقليم، حيث يعد ارتفاع الدخل من العوامل المحفزة على الطلب السياحي

لذا سنتطرق في هذا المبحث اهم مؤشرات النمو الاقتصادي التي تأثر على النشاط السياحي و تتأثر بها ثم ننتقل الى العلاقة بين السياحة و النمو الاقتصادي عن طريق بعض الجوانب.

### المطلب الاول : مؤشر النمو الاقتصادي [2]

ان النمو الاقتصادي يقتضي حدوث زيادة في الناتج المحلي الاجمالي و أن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي ، حيث يعتبر من بين المؤشرات الاقتصادية التي تظهر جليا و تأثر على النمو الاقتصادي .

#### الفرع الاول : الناتج المحلي الاجمالي

إن قياس نمو الناتج و اعتماد على ما تقدم يقاس الناتج المحلي الاجمالي بثلاث طرق و هي كالتالي :

[1] مدحت القريشي ، مرجع سابق تم ذكره ، 78-79

[2] شلوفي عمير ، التضخم و النمو الاقتصادي : تقدير عتبة التضخم ،اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادي ، جامعة ابي بكر بلقايد ، تلمسان ، ص66-67

**أولا : طريقة الناتج المحلي الاجمالي (القيمة المضافة)**

تبعا لهذه الطريقة يتم حساب قيم التدفق السنوي لكل السلع و الخدمات النهائية التي انتجتها جميع الوحدات الانتاجية خلال سنة ، على اساس الاسعار الجارية خلال فترة التقدير n

الناتج المحلي الاجمالي = قيمة الانتاج الكلي في المجتمع – قيمة المستلزمات الوسيطية

قيمة الانتاج الكلي = قيمة المبيعات من المنتجات النهائية + قيمة التغيير في المخزون السلعي

بموجب هذه الطريقة يتم احتساب قيمة الناتج المحلي الاجمالي من خلال طرح قيمة الموارد او السلع الوسيطية الداخلة في عملية الانتاج كمستلزمات تشغيل الطاقة الانتاجية المتاحة من قيمة الانتاج الكلية ، فهي تمثل القيمة المضافة اي انها تمثل ما تضيفه كل وحدة انتاجية الى الناتج

**ثانيا : طريقة الدخول المكتسبة**

يعتبر متوسط نصيب الفرد من الدخل اكثر المعايير استخداما و اكثر صدقا عند قياس مستوى التقدم الاقتصادي في معظم الدول و يعتبر مقياس عيني للنمو اي يقيس النمو المحقق على مستوى كل فرد من حيث زيادة ما ينفقه ويقاس النمو الاقتصادي باستخدام ما يسمى بمعدل النمو البسيط بالمعادلة التالية :

$$\text{معدل النمو} = \frac{\text{الدخل الحقيقي في الفترة الحالية} - \text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}}{\text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}} \times 100$$

فهذا المعدل يصلح لقياس معدل النمو بين فترتين زمنيتين متلاحقتين اما بالنسبة لمعدل النمو لفترتين زمنيتين متباعدتين نستعمل معدل النمو المركب الذي يأخذ الشكل التالي :

$$\text{معدل النمو} = \sqrt[n]{\frac{\text{الدخل الحقيقي في نهاية الفترة n}}{\text{الدخل الحقيقي في بداية الفترة n}}} - 1$$

حيث تشير n الى طول الفترة الزمنية التي تقاس خلالها معدل النمو الاقتصادي

ثالثا : طريقة الانفاق

يطبق هذا الاسلوب باحتساب كافة الانفاقات التي تجري في الاقتصاد على السلع و الخدمات النهائية خلال فترة زمنية معينة و ذلك كالتالي :

$$\mathbf{GDP} = \mathbf{C+I+G+} \frac{(\mathbf{E-M})}{EN}$$

يقاس GDP بتجميع نفقات C.I.G.EN و يتم تقسيم الانتاج المحلي الى العناصر التالية

1-انفاق الوحدات القطاع العائلي على السلع و الخدمات الاستهلاكية C

2-الانفتاق على المعدات الاستثمارية معدات و آلات و مواد اولية ووسطية I

3-الانفاق الحكومي G و هو ما يشمل من مشتريات الحكومة من سلع و خدمات كالمدارس و المستشفيات

4-الانفاق الخارجي EN و هو يشمل :

-انفاق الاجانب على الصادرات المحلية من سلع و خدمات استهلاكية او استثمارية E

-انفاق المحلي على الواردات المنتجة في الخارج من سلع و منتجات N

**الفرع الثاني : تحليل معيار الناتج المحلي كمؤشر للنمو الاقتصادي**

يعرف الناتج المحلي الاجمالي على انه مجموع تلك السلع و الخدمات التي ينتجها المجتمع خلال فترة معينة من الزمن ، نحصل على القيمة النهائية للناتج المحلي الاجمالي عن طريق جمع حاصل ضرب كميات السلع النهائية المنتجة خلال سنة بالأسعار السائدة في السنة و يطلق على هذه القيمة بالقيمة الاسمية للناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية ، حيث لا يمكن الاعتماد على القيمة الاسمية في تحديد معدلات النمو الاقتصادي ، بل يجب تحويلها الى قيمة حقيقية بإبعاد التأثيرات المتتالية لتقلبات الاسعار باستخدام الارقام القياسية لأسعار الاستهلاك CPI و هذا باستخدام الصيغة التالية :

$$GDP \text{ حقيقي} = \frac{GDP \text{ الاسمي في السنة الجارية}}{CPI \text{ الرقم القياسي في السنة السابقة}}$$

و يطلق عليها الناتج المحلي بالأسعار سنة ( 2018 سنة الاساس )

**المطلب الثاني: العوامل السياحية لتفعيل النمو الاقتصادي و العلاقة بينهما**

لقد أكدت دراسات عديدة على أن النمو الاقتصادي يساهم في بروز السياحة (الوافدة والمحلية) في الدول ونمو الأسواق السياحية. حيث ظهرت دول جديدة على ساحة السوق السياحي وهذا بعد تسجيلها لنمو واعد ، فمثلا في ألمانيا الغربية وبعد البناء أصبحت القوة الاقتصادية والتجارية الأولى في أوروبا، وهو ما ساعدها على الدخول ضمن الوجهات السياحية الرئيسية. ونفس الظاهرة في اليابان، حيث حققت معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي في الإقليم وهي أيضا تعد من أهم الدول المستقبلة للسياح في الإقليم، حيث يعد ارتفاع الدخل من العوامل المحفزة على الطلب السياحي

**الفرع الاول : العوامل السياحية لتفعيل النمو الاقتصادي**

-تتوقف مساهمة قطاع السياحة في النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل وبناء القدرات المحلية والحد من الفقر على العوامل التالية[1] :

1- مدى اندماج قطاع السياحة في الاقتصاد الوطني من خلال روابط أمامية وخلفية مع القطاعات الأخرى والاندماج في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية

2- مدى استخدام الإيرادات الناتجة عن السياحة بما فيها العملة الأجنبية، لتمويل تطوير البنية التحتية ودعم المنشآت المحلية، سيما المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، وللنهوض بالمهارات والمؤسسات اللازمة لإنشاء اقتصاد محلي نابض بالحياة

3- السياسات والاستراتيجيات المعتمدة من الحكومات، وما إذا كانت تشجع زيادة الاستثمار المحلي والأجنبي في السياحة ونقل التكنولوجيا والمعرفة وتدع م الأنشطة كثيفة العمالة، وتستهدف المناطق التي يعيش فيها الفقراء ويعملون

4- الجهود الوطنية الرامية إلى ضمان استدامة الأنشطة الاقتصادية وبلوغها الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

**الفرع الثاني : علاقة النشاط السياحي بالنمو الاقتصادي**

**أولا :من جانب العرض و الطلب السياحي**

أن قطاع السياحة يعد رافداً اقتصادياً ومصدراً رئيسا من مصادر الدخل الوطني ، و بين القطاعات التى ترفع من النمو الاقتصادي ، حيث أن التفسيرات التي يطرحها الباحثون في التداخل بين السياحة و القطاعات الاخرى ساهمت في توضيح و تحليل ديناميكية السياحة التي تبرز العلاقة بين السياحة و النمو الاقتصادي و التداخل الذي يحصل بينهما من خلال المقومات التي تحظى بها الدول و خاصة الدول النامية و هو ما يوضحه الشكل التالي :

[1] مؤتمر الامم المتحدة للتجارة و التنمية ، السياحة المستدامة : المساهمة في النمو الاقتصادي و التنمية و التنمية المستدامة ، مذكرة من اعداد امانة الاونكتاد، جنيف ، 2013،ص 08

**الشكل رقم 2-1 : التداخلات الكلية بين قطاع السياحة و النشاط الاقتصادي العام**

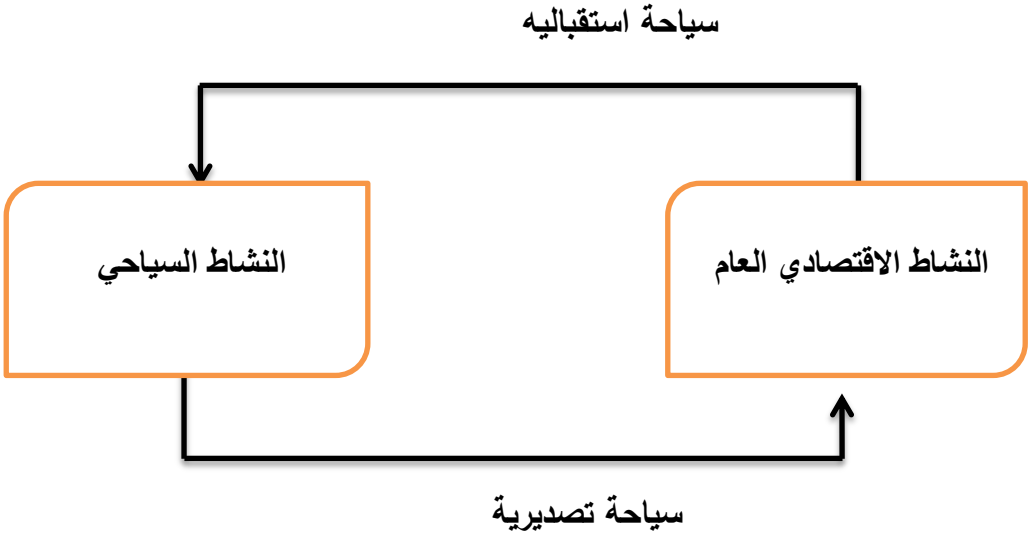


**المصدر** : منصوري محمد شريف، في ظل استراتيجية تطوير السياحة الجزائرية أثر النشاط السياحي على النمو الاقتصادي ، مجلة العلوم الانسانية ، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2 ، كلية العلوم الاقتصادية ، العدد 50، 2018، ص215

ما يوضحه الجدول التأثيرات التي تحصل بين النشاط السياحي و النشاط الاقتصادي متبادلة

- الجهة الاولى توضح سياحة استقبالية التي بدورها تقوم بتحفيز النشاط الاقتصادي للبلد المستقبل الذي يشهد توافد السياح و دخول رؤوس الاموال مما يؤدي الى انتعاش الاقتصاد ككل

- اما من الجهة الاخرى تحفيز النشاط الاقتصادي و انتعاشه يعود بالفائدة على المجتمع من خلال تحسين ظروف المعيشة و خلق مناصب العمل و رفع الدخل التي تؤدي هذه الظروف الى تشجيع على السياحة و ارتفاع الطلب السياحي و اتجاه الافراد نحو السفر لعدة أغراض

و منه نستنتج أن السياحة المستقبلة تحفز النشاط الاقتصادي للبد مستقبل السواح ، اما بالنسبة للنمو الاقتصادي يحفز على تصدير السياحة نحو الخارج ، هذه الحلقة التراكمية مترابطة فيما بينها مما يوضح جليا العلاقة المترابطة بين النشاط السياحي و النمو الاقتصادي

إن العلاقة القائمة بين النمو الاقتصادي والسياحة[1]. تساهم في إنشاء الأسواق السياحية ...وهو ما يظهر جليًا في أوروبا التي تشكل فيها "ألمانيا" قاطرة جذب اقتصادي في المنطقة بفضل ما تعرفه من نمو اقتصادي متزايد من سنة لأخرى وبشكل مستمر، مّما أدى بألمانيا لأن تكون أّول مصدر للسياح على

الصعيد الدولي، وبنفس الكيفية نجد "اليابان" الذي عرف نفس الظاهرة بفضل نموه الاقتصادي في المنطقة الآسيوية الذي أصبح أّول مصدر للسياح في المنطقة، وهو الدور نفسه الذي تقوم به "الصين "اليوم التي حققت خلال عشرية التسعينيات من القرن الماضي نمًوا اقتصاديًا متصاعدًا سنويًا أكبر من**10%**في المتوسط، مما سمح للعديد من العائلات الصينية تخصيص مبالغ من مداخيلها للإنفاق السياحي بفضل تحسن مستوى المعيشة لديها، لهذا أصبحت "الصين" اليوم تعد من أكبر البلدان حاليًا المصدرة للسياح بعد عملية الإقلاع التي عرفها اقتصادها

و يبين الشكل الآتي **الأثر المزدوج** الذي يثيره النمو الاقتصادي سواء من حيث العرض السياحي أو من حيث الطلب السياحي

**الشكل رقم 2-2 : العلاقة بين السياحة و النمو**

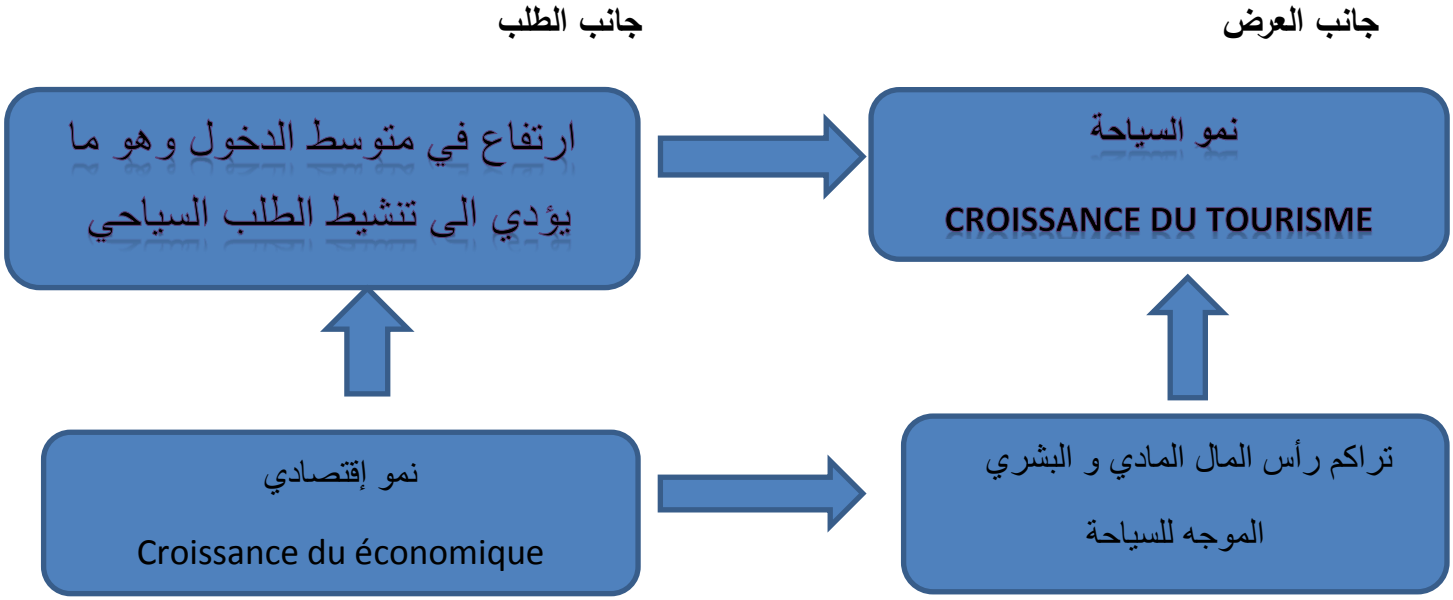


**المصدر** : خلوط عواطف ، عيسى نبوية ، أثر السياحة على النمو الاقتصادي بدول المغرب العربي ، مجلة دولية علمية محكمة ، المجلد 15، العدد 1 جامعة الاغواط، 2018

[1] د. منصوري محمد شريف، في ظل استراتيجية تطوير السياحة الجزائرية أثر النشاط السياحي على النمو الاقتصادي ، مجلة العلوم الانسانية ، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2 ، كلية العلوم الاقتصادية ، العدد 50، 2018، ص215-216

وكما هو مبين في الشكل فإن النمو الاقتصادي يؤثر على العرض السياحي من جهة وعلى الطلب السياحي من جهة أخرى كما يلي :

**1- من جانب الطلب السياحي**

ان ارتفاع الدخل الوطني في الدول التي تعرف نمو اقتصاديا كبيرا يحفز الافراد الى تخصيص جزء من الدخل الى الاستهلاك السياحي مما يؤدي الى ارتفاع الطلب السياحي ، اما بالنسبة للدول منخفضة النمو جراء الازمات الاقتصادية السابقة( خاصة ازمة الرهن العقاري ) خاصة في الدول المتقدمة التى عرفت انخفاض وجيه انذاك في توافد السواح و تباطئ تدفق رؤوس الاموال من الخارج

**2-من جانب العرض السياحي**

أن التراكمات الرأسمالية السياحية التي تتدفق على البلدان التي تستقبل السياح دليل على أن الدولة تعرف انتعاشا في الاقتصاد الوطني مما يؤدي الى ارتفاع الدخل الوطني ، حيث تقوم الدول تخصيص جزء من الدخل الى الانفاق السياحي من خلال بناية المنشآت و توفير كل المقومات لجذب السياح ، تعزيز و تطوير العرض السياحي و هذا ما يبين العلاقة القوية التي تربط النشاط السياحي و النمو الاقتصادي

**ثانيا : مساهمة السياحة في الناتج المحلي الاجمالي العالمي**

يساهم تدفق السياح إلى مختلف دول العالم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي للدول المستقبلة ( الوجهة السياحية ) حيث أنه من البديهي أن كل سائح إلى منطقة ما سيجلب معه مبالغ من العملة الصعبة تصرف في تلك المنطقة وهو ما يساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي لتلك الدولة[1] ، ففي الفترة بين 2010 و 2018 ساهمت السياحة العالمية بـ 9.8 % في الناتج المحلي الإجمالي العالمي و من المتوقع أن ترتفع النسبة الى 11.5% بحلول سنة 2029 حسب تقرير المنضمة العالمية للسياحة[2] ، و هذا ما يبرره الجدول التالي :

**الجدول رقم 2-1 : مساهمة السياحة في الناتج المحلي الاجمالي العالمي خلال الفترة 2010-2018**

| | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي "% | 9.2 | 9.4 | 9.3 | 9.5 | 9.8 | 9.8 | 10.2 | 10.2 | 10.4 |

**المصدر** : من اعداد الباحث بالاستناد الى موقع المنضمة العالمية للسياحة http://www.wttc.org/

**Source : TRAVEL & TOURISM ECONOMIC IMPACT WORLD 2018 ,2017,2016,2015,2014, 2013,2012,2011,2010**

[1] عبد الرزاق مولاي لخضر ، خلد بورحلي ، متطلبات التنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، العدد 04، 2016، ص71

[2] TRAVEL & TOURISM ECONOMIC IMPACT 2019 WORLD
https://www.slovenia.info/uploads/dokumenti/raziskave/raziskave/world2019.pdf 30/05/2019 ; 16:56

الملاحظ من الجدول أن الناتج المحلي الاجمالي العالمي في العالمي في تزايد طردي مستمر ماعدا تراجع طفيف في بعض السنوات لأسباب مختلفة ، غير أن ذلك لم يمنع من زيادة الناتج المحلي الاجمالي على المستوى العالمي بمتوسط نمو يقدر بأكثر من 2.5% في السنة خلال الفترة من 2010 إلى سنة 2018

يعد الناتج المحلي الإجمالي من أكثر المقاييس شيوعاً واستخداماً لقياس الأداء الاقتصادي سواء محليا أو عالميا أي يعكس مستوى النمو الاقتصادي ، ومن المعروف أن الناتج المحلي الاجمالي من بين المؤشرات القوية للنمو الاقتصادي التي تظهر جليا حيث أن ارتفاع GDP دليل على أن الدولة تعيش نمو اقتصادي منتعش، حيث يعتبر القطاع السياحي من بين القطاعات التي اصبحت تحسب لها الف حساب في دفع عجلة النمو الاقتصادي الى الامام ، مما يؤدي الى رفاهية المجتمع و تطوره .

**خلاصة الفصل**

من خلال مما سبق نستخلص أن النمو الاقتصادي هو نتيجة لجملة من العوامل التي ترتكز بالأساس في عوامل الانتاج العمل راس المال ، التكنولوجيا اضافة الى محددات و مؤشرات اخرى لها تأثيرها على حجم الناتج المحلي الاجمالي و من ثم عملية النمو الاقتصادي ،و انطلاقا من تطور نظريات النمو الاقتصادي و تفسيرها و من أهم هذه النظريات النظرية الكينزية ، تأكدت أن للقطاع السياحي دور مهم في عملية النمو و ذلك من خلال مؤشراته ، حيث تعتبر السياحة القطاع الذي يقوم بانتعاش النمو عن طريق الكثير من فهي القطاع الأكثر جذبا للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهو القطاع الذي يمكن أن يسهم في تطوير القطاعات الأخرى ، و يوفر مناصب الشغل و يساهم في تدفق رؤوس الاموال مما يرفع من الدخل الوطني الذي يؤدي يرفع بطبيعة الحال الدخل الفردي مما يحقق رفاهية الافراد و تحسين المعيشة و الحد من الفقر .

لقد أصبح النشاط السياحي من بين القطاعات التي لها دور كبير في تفعيل النشاط الاقتصادي و دفع عجلة النمو الاقتصادي خاصة في البلدان النامية التي تتوفر عليها جميع مقومات الجذب السياحي من مقومات تاريخية و ثقافية و ترفيهية.

لذا سنتطرق في الفصل الثالث على بلد من البلدان النامية و هي الجزائر مما تملكه من مقومات لجذب السياح خاصة المناطق التاريخية و الآثار و سنتطرق الى واقع السياحة في الجزائر و دورها في انتعاش النمو الاقتصادي .

# الفصل الثالث

# دور النشاط السياحي في الجزائر على النمو الاقتصادي

تمهيد

تتوفر بالجزائر إمكانيات طبيعية هامة وواعدة بسياحة مثمرة في المستقبل على مدار السنة صيفا وشتاءا، ربيعا وخريفا، وعلى امتداد ربوعها شمالا وجنوبا شرقا وغربا، هذه الإمكانيات السياحية في الجزائر نجدها عديدة وتنوعة فقد تكون طبيعية، أو تاريخية وحضارية، أو إمكانيات أخرى تمثل مختلف الخدمات الأساسية للقطاع السياحي الجزائري .

## المبحث الاول : واقع السياحة في الجزائر

تعتبر السياحة في الجزائر من بين القطاعات التي تتوفر فيها مقومات هائلة و مناطق جذب حقيقية ، الا أنها ليست مصدرا اساسيا للدخل الوطني، وذلك لعدة اعتبارات لعل ابرز ذلك اعتماد الدولة على قطاع المحروقات كمصدر اساسي ، الا ان الدولة اتخذت العديد من المخططات للنهوض بقطاع السياحة نظرا لأهميتها في تنويع الاقتصاد و عدم الاعتماد على مصدر واحد للدخل ، لذلك سوف نتطرق لواقع السياحة في المطالب التالية:

### المطلب الاول : الامكانات السياحية في الجزائر

وتحتل الجزائر موقعا استراتيجيا شمال القارة الأفريقية، مربوطة بكثير من المدن الأوروبية بخطوط مباشرة، وتتمتع بمساحة كبيرة تجعلها البلد الثاني في إفريقيا من حيث المساحة و للجزائر الكثير من المقومات الطبيعية و التاريخية و الثقافية و المالية التي تجعلها رياديا عن باقي الدول لجذب السياح، لذا سوف نتناول في هذا المطلب مقومات السياحة في الجزائر

#### الفرع الاول : الامكانات الطبيعية

**أولا : الموقع الجغرافي**

تقع الجزائر في شمال إفريقيا، وتحتل موقعا جغرافيا هاما في حوض البحر الأبيض المتوسط، حيث تتربع الجزائر على مساحة كبيرة مقدرة بـ 2381471كلم مربع، بحدود طويلة تقدر بـ 6000كلم، يحدها شمالا البحر الأبيض المتوسط، وجنوبا مالي والنيجر، أما شرقا تونس وليبيا، ومن الغرب المغرب موريطانيا والصحراء الغربية

**ثانيا : التضاريس**

إن تضاريس الجزائر متباينة من ناحية الإمتداد، ففي الشمال، وعلى إمتداد الساحل المتوسط المقدر بـ 1644كلم، تمتد سهول التل الجزائري والتي هي عبارة عن تتابع من الهضاب تحتوي على معظم الأراضي الزراعية، يأتي بعدها حزام جبلي يضم سلسلة جبال الأطلس التلي والصحراوي ومرتفعات الأوراس، وهي تحيط

بدورها على منطقة شاسعة مرتفعة تعرف بالهضاب العليا تحتوي على أراضي شبه قاحلة وبحيرات مالحة تسمى الشطوط

**ثالثا: الصحراء**

بالإضافة إلى الصحراء الكبرى والتي تتربع على مساحة تقارب المليوني كلم مربع، أي أنها تمثل لوحدها أكثر من 85% من المساحة الكلية للجزائر، وهي تتمثل في عدة هضاب صخرية وسهول حجرية تتخللها منطقتين رمليتين هما العرق الغربي الكبير والعرق الشرقي الكبير، واللتان تمثلان مساحات شاسعة من الهضاب الرملية.

**رابعا : المناخ**

تمتع الجزائر بمناخ البحر الأبيض المتوسط المعتدل شمالا، والمناخ شبه الجاف في منطقة الهضاب العليا، والمناخ الجاف في جنوب البلاد، وبفضل إمتداد المناطق السياحية من الساحل إلى الصحراء وإختلاف مناخها فإن ذلك ساهم في وجود سياحة بجميع أنواعها موزعة على مختلف فصول السنة، وهذا المناخ يعكس الغطاء النباتي وخصائص التربة السائدة في الجزائر، حيث نشير إلى أنه تتوفر بالجزائر حوالي 3300صنف نبات

كما نشير إلى أنه بالإضافة إلى هذه الإمكانيات الطبيعية فإن الجزائر تتوفر على تراث مادي وعلى مواقع إستثنائية تاريخية وأثرية منها مواقع تعود للعصر الحجري، العصر القرطاجي، الروماني، البيزنطي، والإسلامي وهذا نتيجة لتعاقب الحضارات المختلفة على الجزائر، فعلى السواحل والسهول الشمالية وهضاب الأطلس الشمالي نجد آثار تعود إلى عهد الرومان والعرب والمسلمين، كما نجد في الجنوب منطقة الطاسيلي والهقار[1]

**خامسا : الحمامات المعدنية**

هناك العديد من الحمامات والمحطات المعدنية موزعة عبر أنحاء الوطن، حيث بينت إحدى الدراسات التي قامت بها المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية وجود 202 منبع للمياه المعدنية، يرتكز أغلبها في الشمال، و التي تتميز بخاصيات علاجية مؤكدة ومن بين هذه الحمامات المعدنية نجد[2] :

-**حمام الصالحين** : و يقع في بلدية الحامة 07 كلم عن عاصمة محافظة خنشلة، و يعود نشأته إلى العصر الروماني، إذ يتميز بمياهه الساخنة 70 درجة مئوية و تركيبة مياهه الكيميائية تعطيه الخصائص العلاجية لأمراض الروماتيزم وأمراض الجهاز التنفسي الأمراض الجلدية، و يقع في منطقة غابية و مناخ ملائم.

[1] عميش سميرة ، دور استراتيجية الترويج في تكييف و تحسين الطلب السياحي الجزائري مع مستوى الخدمات السياحية المتاحة ، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 2015 ، ص153-154

[2] مصطفى امقران، سليمة مباركي، السياحة البئية في الجزائر الواقع و الامكانات ، مجلة الباحث في العلوم الانسانية و الاجتماعية ، جامعة البليدة2 ، العدد 33 ، 2018 ، ص512

-**حمام قرقور**: و يقع على حوالي 50 كلم من عاصمة ولاية سطيف، إذ أن الظروف المناخية مواتية لعلاج بعض الأمراض كأمراض الروماتيزم و الأمراض الجلدية و أمراض النساء، و يصنف هذا الحمام في المرتبة الثالثة عالميا بعد حمامات ألمانيا و تشيكوسلوفاكيا من حيث نوعية تدفقه ، إذ تقدر بسرعة 8 لتر في الثانية بدرجة حرارة تصل إلى 48 درجة مئوية ، و يعرف كذلك باسم" حمام سيدي الجودي

-**حمام السخنة** : يقع على بعد 56 كلم من مدينة سطيف و 80 كلم من مدينة باتنة ،مياه الحمام تحتوي على كلوريد الصوديوم و درجة مياهه 42 درجة مئوية ،التي تعالج أمراض الروماتيزم و الأمراض الجلدية

**– حمام زلفانة** : تم إنشاءه عام 1986 عندما تم إنشاء الطريق السريع رقم 49 ، و بعدها أدرك سكان المنطقة أهمية حمام زلفانة من خلال الآثار العلاجية لمياهه الساخنة، ويقع بولاية غرداية و له العديد من الينابيع الساخنة ذات صفات متميزة إلى حد ما.

– **حمام ملوان** : يقع على بعد 37 كلم عن الجزائر العاصمة ، في منطقة تسمى بوقرة و يتميز بينابيعه الساخنة في مرتفعات جبال الأطلس و مميزاته المختلفة .

– **حمام ريغة** : يقع بولاية عين الدفلى 170 كلم غرب العاصمة و الممتد عبر السلسلة الجبلية زكار يعتبر من بين أهم الحمامات التي تزخر بها الجزائر

كما أنه توجد مجموعة من الحمامات المعدنية الأخرى على غرار حمام بوغرارة بولاية تلمسان 600 كلم غرب العاصمة ، حمام بوحجر بولاية عين تيموشنت 400 كلم غربي العاصمة ،حمام بوحنيفية بولاية معسكر ،حمام ربي بولاية سعيدة في الغربي الجزائر العاصمة ، حمام المسخوطين بولاية قالمة ،حمام الشارف بولاية الجلفة 300 كلم جنوب العاصمة، وفي الشرق يوجد حمام الشلالة بولاية قالمة 500 كلم شرق العاصمة.

الجدول 3-1: أهم المحطات المياه المعدنية في الجزائر

| المحطة | الولاية | درجة حرارة المياه | المعادن الأساسية | الفوائد العلاجية |
|---|---|---|---|---|
| حمام شيقر | تلمسان | 12° | كلور الصوديوم | أمراض المفاصل والأوعية والجلد وأمراض النساء. |
| عين فرانين | وهران | 11° | بيكاربونات | أمراض المفاصل والجلد. |
| عين وركة | النعامة | 64° | كلور الصوديوم | أمراض المفاصل والجلد والأعصاب والتنفس. |
| حمام كسانة | بويرة | 42° | كلور الصوديوم | الأمراض العصبية والتنفسية والجلدية. |
| حمام شارف | جلفة | 60° | كلور الصوديوم | الأمراض العصبية والتنفسية والتناسلية. |
| حامة بوزيان | قسنطينة | 06° | بيكاربونات | أمراض الجهاز الهضمي والبولي. |
| حمام زايد | سوق أهراس | 13° | بيكاربونات | أمراض الجهاز الهضمي |

المصدر : عميش سميرة ،دور إستراتيجية الترويج في تكييف وتحسين الطلب السياحي الجزائري مع مستوى الخدمات السياحية المتاحة، متطلبات لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 2015، ص125

**الفرع الثاني : المقومات التاريخية والحضارية**[1]

تزخر الجزائر بمعالم تاريخية وثقافية متنوعة نتيجة لتعاقب حضارات عديدة نذكر منها: الحضارة النوميدية التي امتدت إلى كامل شمال القارة الإفريقية تليها الحضارة الفينيقية التي تمركزت في المدن الساحلية والحضارة الإغريقية والحضارة الرومانية التي استقرت في الجزائر قرابة 5 قرون، وأعطى هذا الغزو لحضارة الجزائر بعدا كبيرا بتحفيز حركة عمرانية قوية توجد آثارها حتى في المناطق الداخلية كمدينة تيمقاد، بالإضافة إلى آثار أخرى موجودة بتيبازة وشرشال وغيرها، ثم جاءت الحضارة الوندالية والبزنطية وأخيرا الحضارة الإسلامية من خلال

[1] عبد القادر دحمان، دور السِّياحة فِي تحقِّق التنمِّة المستدامة: دراسة حالة الجزائر، ( الجزائر، جامعة الجزائر ،03 كلِّية العلوم الاقتصادِّية والتجارِّة وعلوم التسيير، مذكرة ماجستِّر ص101 ص103

خلافات عديدة كالخلافة الفاطمية، الحمادية والمرابطين الذين نقلوا الحضارة الأندلسية والفن المعماري الإسلامي إلى بلادنا والخلافة العثمانية .

ومن أهم المواقع التاريخية والحضارية التي تتوفر عليها الجزائر موقع" التاسيمي"، الذي يعتبر من أهم وأروع المواقع العالمية من حيث طبيعته الجيولوجية، يعود تاريخ هذا الموقع إلى أكثر من 6000 سنة قبل الميلاد، وتتجلى عظمته من خلال الحفريات التي كشفت عن بقايا الحيوانات والنباتات والإنسان التي كانت تعيش بهذه المنطقة

وتتميز مدينة الجزائر العميقة بتصميمها الاسلامي القديم والأوروبي الحديث، يعرف القديم منها باسم القصبة التي توجد في أعالي العاصمة على ارتفاع 118مترا، وتعد من أكبر أحيائيا القديمة بشوارعها الضيقة، ومساجدها العتيقة، وقلعتها التي شيدها العثمانيون في القرف السادس عشر ميلادي على أنقاض جزر صغيرة كانت موقعا لمرفأ تجاري قرطاجي خلال القرن الرابع قبل الميلاد، وبالتالي هي تمثل إحدى أهمن النصب والمعالم الهندسية في المنطقة المتوسطية، وشكلا مميزا للمدينة الإسلامية، وموقعا سياحيا هاما لما تحتويه من آثار عريقة.

كما يوجد بالجزائر العاصمة قصور و منازل فاخرة ذات الطراز العربي الإسلامي، مثل " دار عزيزة"، دار خداوج العمياء"، التي وصفيا بعض المهتمين بالتراث الثقافي" بمرقد كنوز الفن الشعبي الجزائري". وثمة مساجد العاصمة، منها مسجد كتشاوة بني في العهد العثماني سنة 1792 الذي يعتبر من أشهر المساجد التاريخية بالجزائر، والجامع الكبير الذي يعتبر من اكبر مساجد العاصة ، وتم بناؤه من طرف المرابطين في نهاية القرن الحادي عشر

ومن المواقع الجمالية أيضا وادي ميزاب بغرداية، الذي يعود تاريخ بنائه إلى القرن العاشر ميلادي، ما يميز هذا الموقع قيمته الجمالية، إذ يحيط به خمسة قصور ذات تصميم بطابع صحراوي، وهي عبارة عن قرى محصنة ذات هندسة بسيطة متناسبة مع طبيعة البيئة في هذه المنطقة.

كما يشمل التراث الحضاري والثقافي للجزائر رصيدا هاما من المتاحف ومنها:

-المتحف الوطني سيرتا بقسنطينة ويعتبر من أقدم المتاحف في الجزائر، وجاءت فكرة إنشاء هذا المتحف سنة 1852 م بغرض جمع الأعداد الهائلة من الحفريات التي تم اكتشافها بهذه المدينة وعلى مستوى منطقة الشرق الجزائري ككل

-متحف باردو الوطني بالجزائر العاصمة، وتعرض به حفريات من أصل الشعوب (اثنوغرافيا)، وأخرى تعود لعصور ماقبل التاريخ، إضافة إلى قطع أثرية افريقية

-المتحف الوطني زبانة بوهران، ويشمل حفريات عن عصور ما قبل التاريخ وعن علوم الطبيعة وأصل الشعوب

-المتحف الوطني للمجاهد بالجزائر العاصمة، وتتمثل معروضاته في آثار عن الثورة التحريرية

-المتحف الوطني للفنون الشعبية بالجزائر العاصمة، و يضم معروضات عن ألوان الصناعة التقليدية والتقاليد و الفنون الشعبية

-المتحف الوطني للفنون الجميلة بالجزائر العاصمة، وتعرض به ألوان من الفن العصري، كالرسم التصوير، النحت والنقش

-متحف تيمقاد ببانتة، ويضم قطعا من الفسيفساء والآثار القديمة من نقود وأسلحة قديمة وتماثيل

-متحف هيبون بعنابة، ويحتوي على آثار قديمة تعبر عن تاريخ هذه المدينة النوميدية الرومانية.

**الشكل 3-1 : تنوع الموارد الثقافية في الجزائر**

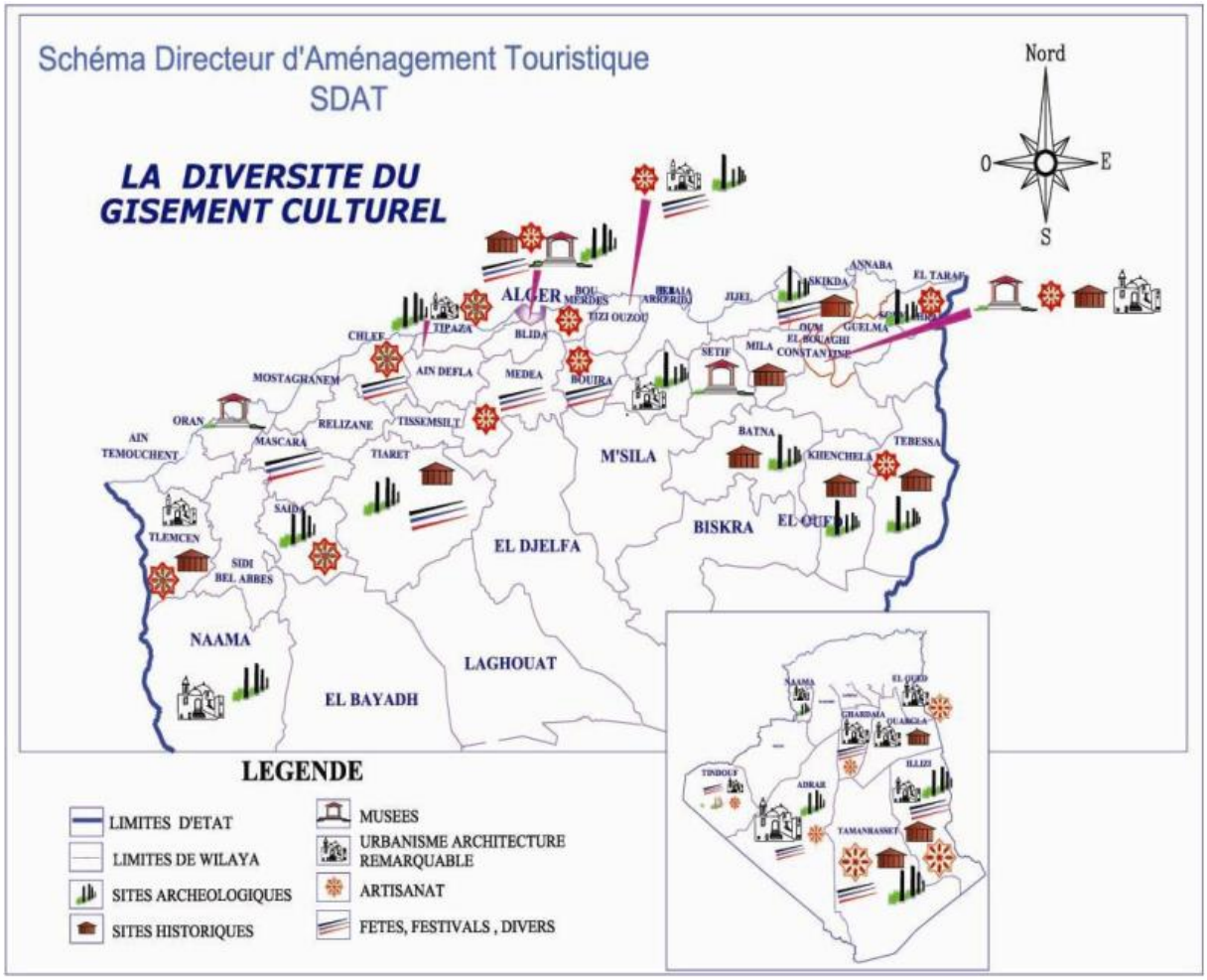


المصدر : سماعيني نسيبة ، دور السياحة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة وهران ، 2014،ص55

**الفرع الثالث : المقومات المادية و المالية**

تكمن الامكانيات المادية في البنية التحتية كهياكل الاستقبال ووسائل النقل، المطارات، الطرق والموانئ والسكك الحديدية ووسائل الاتصال ، بالإضافة إلى الإمكانيات المؤسساتية القائمة على تنفيذ استراتيجية السياحة، وآخرين متعاملين في السوق السياحية، ويمكن إعطاء بعض الأرقام حول الإمكانيات التي تحوزها الجزائر فيما يلي[1]:

-شبكة نقل بري بطول 1118306 كم وشبكة نقل بالسكة الحديدية بطول4200كم

-53 مطار جوي و 13 ميناء بحري

-1184 فندق بطاقة استيعابية 92737 سرير

-29 بنك ومؤسسة مالية موزعة في شكل فروع على المستوى الوطني.

ونود أن نشير إلى أن الإمكانيات التي يحوزها القطاع السياحي في الجزائر ضعيفة للغاية ولا ترقى للمستوى المطلوب، خاصة إذا ما قورنت بما يملكه جيراننا التونسيون والمغاربة، وهذا ما جعل القدرة الاستيعابية للجزائر في مجال الجذب السياحي وتوفير الخدمات المختلفة للسياح جد منخفضة، وهي تقل عن المتوسط العالمي المقدم 12.5 %

**المطلب الثاني : أنواع السياحة في الجزائر**

تتصف الجزائر من جنوبها إلى شمالها و من شرقها إلى غربها بطاقات سياحية كبيرة و متنوعة ومتميزة ، و تصنف السياحة الجزائرية إلى عدة أنواع مختلفة من أهمها:

**الفرع الاول: السياحة الساحلية**

ويقصد بالسياحة الساحلية هي تلك السياحة التي تنشأ وتقام على سواحل المدن، فهي تقام من طرف أفراد على امتداد شواطئ البحار والمحيطات، و تحظى باهتمام الافراد من أجل الاستجمام أو لأغراض علاجية وذلك عن طريق السباحة أو الاستلقاء على الرمال[2]

يقدر طول الشريط الساحلي الجزائري المطل على البحر المتوسط بـ 1200كلم، حيث تتوفر الشواطئ الجزائرية على عدة مناطق هامة من الناحية البيئية، كما يحتوي الساحل على مناطق ساحلية بكثبان رملية، و مناطق ساحلية قرب الغابات، تمتد من الشرق إلى الغرب . و تحتوي الجهة البحرية الشرقية على مرج مائية وشعب المرجان، بالإضافة إلى حظيرة قورايا التي تتوفر على مناظر رائعة، وحظيرة تازا التي تحتوي على مغارات بحرية

[1] عبد الرزاق مولاي لخضر، خالد بورحلّ، متطلبات تنمّية القطاع السّياحّي فّي الاقتصاد الجزائري، المجلة الجزائريّة للتنمّة، مجلة اكادّيمّية، الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلّية العلوم الاقتصادّية والتجارّة وعلوم التسيير، العدد04 ،2016، ص76

[2] د خنفري خيضر واقع الاستثمارات السياحية الداخلية في الجزائر على ضوء الاحصائيات الوطنية ، الملتقى الوطني العاشر حول السياحة الداخلية وواقعها في الجزائر و سبل تطويرها ، جامعة بومرداس، 2018، ص

ذات أشكال نادرة، والحظيرة الوطنية للشناوة ،إلى جانب مجموعة أخرى من الجزر كجزر أجليس وجزر رشقون التي تعد مواقع بحرية هامة وقد يستفاد من السياحة الساحلية في السياحة العلاجية بمياه[1]

**الجدول3-2 :** موسم نهاية الاصطياف سنة 2017

| | | موسم الاصطياف سنة 2016 | موسم الاصطياف سنة 2017 |
|---|---|---|---|
| العدد الاجمال للشواطئ | | 590 | 608 |
| عدد الشواطئ المرخصة للسباحة | | 382 | 398 |
| عدد الشواطئ الغير مرخصة للسباحة | | 208 | 210 |
| التردد على الشواطئ | | 119300863 | 132000000 |
| ايرادات الامتيازات الخاصة بالشواطئ دج | | 340731063 (*) | 642784 573 |
| وصول السياح الى المؤسسات الفندقية | عام | 1712226 | 611 101 |
| | خاص | 2948467 | |
| المساهمات المالية المخصصة لموسم الاصطياف دج | | 1516354 671 | 1405555995 |
| التشغيل في المؤسسات الفندقية | التشغيل في هياكل الاقامة | 12908 | 7127 عمل مؤسسي |
| | هياكل اخرى | 19914 | - |

**المصدر** :وزارة السياحة و الصناعة التقليدية ، احصائيات السياحة و الصناعة التقليدية لسنة 2017،ص13

**ملاحظه:** (*)إيرادات البلديات المتولدة من تأجير الخدمات خارج الشواطئ (مواقف السيارات، المحالت التجارية)

**الفرع الثني: السياحة الجبلية** [2]

إذا كانت السياحة الساحلية قادرة على جذب أعداد معتبرة من السياح فان الأمر يختلف بالنسبة للسياحة الجبلية خاصة عند تدهور الأوضاع الأمنية من هنا فان التفكير في استراتيجيات للسياحة الجبلية تستوجب أن تكون اليوم حيث تحتوي المناطق الجبلية على ثروات سياحية هامة مثل المناظر الطبيعية الخلابة والمغارات والكهوف التي أوجدتها الطبيعة منذ العصور الجيولوجية الغابرة وأصبحت النظرة إلى السياحة الجبلية تكاد تنعدم وتقتصر فقط على التزحلق على الثلج في منطقة البويرة (تكيجدة) و تيزي وزو (تلاغيلف) و البليدة (الشريعة) بالإضافة إلى جبال الأوراس وفي الواقع لا تحتاج السياحة الجبلية إلى

[1] وزاني محمد، السياحة المستدامة واقعها و تحدياتها بانسبة للجزائر ، مذكرة لنيل شهادة الماجستار ، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان،2011، ص133

[2] دريدش يامين ، تفعيل النشاط السياحي لتحقيق التنمية المحلية ، مذركة لنيل شهادة الماستر الاكادمي ، جامعة بوضياف محمد ، مسيلة ،2017،ص37

استثمارات ضخمة وهياكل مكلفة مثلما هو الحال للسياحة الساحلية وإنما يكفي أن تحدد المواقع التي لها جاذبيتها للسياح بالاعتماد على الإشهار وتقديم الأشرطة حول هذه المواقع وضمان سلامة السياح

**الفرع الثالث : السياحة الصحراوية [1]**

تتوفر الجزائر على صحراء شاسعة حوالي 87%من التراب الوطني وتمتد من أسفل السفوح الجنوبية لجبال الأطلس الصحراوي الذي يمثل الحدود الطبيعية بين الصحراء جنوبا والهضاب العليا شمالا إذ تعد الصحراء الجزائرية من أحسن المساحات الشاسعة في العالم حيث تعد المنتوج السياحي المهم الذي يمكن أن يسمح للجزائر باختراق السوق العالمية للسياحة بقدرة تنافسية عالية إذ تتمتع بكل المقومات الضرورية لإقامة سياحية ناجحة ومن هذه المكونات واحاتها المنتشرة عبر إرجائها ومبانيها المتميزة بهندستها والسلسلة الجبلية ذات الطبيعة البركانية في الهقار

**الفرع الرابع : السياحة الحموية [2]**

وهي السياحة المتعلقة بالعلاج الجسمي والنفسي وأمراض أخرى عند المواطنين، وتمارس من أجل الشفاء التام أو التخفيف من الآلام والأوجاع ، و تستخدم فيها الينابيع المعدنية كواسطة أساسية للعلاج عن طريق الاستحمام أو الشرب ، وتلعب المياه المعدنية أهمية بالغة في السياحة الداخلية، حيث تتوفر الجزائر على 202منبع مائي تم إحصاؤه على مستوى التراب الوطني، وهذه المنابع مختلفة الخصائص الفيزيائية والكيميائية ،2من حيث نسبة المعادن والفوائد العلاجية وصنفت هذه الحمامات كما يلي:

- 136منبع طبيعي –معدني ذو بعد محلي .
- 55منبع طبيعي –معدني ذو بعد جهوي
- 11منبع طبيعي –معدني ذو بعد وطني .

**المطلب الثالث : الهيئات المساهمة في نمو القطاع السياحي**

والتي تمكنا في ايجازها كما يلي[3] :

**اولا : وزارة السياحة والصناعات التقليدية**

تأسست بموجب المرسوم التنفيذي رقم 474-63 المؤرخ في 20 ديسمبر 1963 ، والتي أوكلت اليها المهام التالية

- ✓ ريف بالمنتوج السياحي الجزائري وترقيته

[1] دريدش يامين ، تفعيل النشاط السياحي لتحقيق التنمية المحلية ، مرجع سابق تم ذكره ، ص38
[2] وزاني محمد، السياحة المستدامة واقعها و تحدياتها بانسبة للجزائر ، مرجع سابق تم ذكره ، ص133
[3] بن طالبي ،فريد جاري، فاتح شال زهير، القطاع السياحي في الجزائر، واقعه وتحدياته ، مقال في السياحة و تحدياتها ، 2016، ص11-12

✓ تجسيد السياسة الحكومية في مجال السياحة وانجازات المخططات التنموية السياحية● .

**ثانيا: الديوان الوطني للسياحة**

أنشئ بموجب المرسوم 88-214 المؤرخ في 31 أكتوبر 1988 والمعدل بموجب المرسوم 92-402 بتاريخ 31 أكتوبر 1992 ،وهدف إنشاؤه الى إعداد برامج التترقية السياحية والسير على تنفيذها .

**ثالثا :الوكالة الوطنية للتنمية السياحية**

أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي 98-70 المؤرخ في 21 فيفري 1998 ، و يهدف الى صيانة و حماية مناطق الاستغلال السياحي و اقتناء الاراضي الضرورية و تخصيصها للمشاريع السياحية و كذا التهيئة لأراضي المخصصة للانشطة السياحية و الفندقة و المعدنية

**رابعا :المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية**

أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98-94 المؤرخ في 10مارس 1998 ، تهدف الى انجاز الدراسات لمعرفة الطاقة السياحية و تنميتها و القيام بدراسة التهيئة السياحية والمعدنية ، مراقبة المشاريع التنموية ووضع الخبرة للمجمعات السياحية و الفندقية و المعدنية بالإضافة إلى تأسيس بنك لأجل التهيئة و التنمية السياحية

**خامسا : اللجنة الوطنية لتسهيل الأنشطة السياحية**

أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي 94-39 المؤرخ في 25 فيفري 1994 تهدف الى اقتراح كل الاعمال التي تمكن من تحسين العمليات المرتبطة بالنشاط و الحركات السياحية و التحكم فيها ، بالضافة الى انشاء معاهد (معهد بوسعادة ، معهد تيزي وزو ، معهد بورداس ) ومدارس( المدرسة العليا للسياحة ) في التكوين السياحي بهدف ترقية الخدمات السياحية ووجود العديد من الجمعيات السياحية التي لها بعد و مجال جهوي أو وطني

**سادسا : المجلس الوطني للسياحة**

أنشأ بموجب المرسوم الرئاسي رقم 02-479 المؤرخ في 31 ديسمبر 2002 ، و الذي كلف باعداد رأيه في السياحة الوطنية ، و اقتراح كل التدابير و الادوات التي من شأنها تشجيع تنمية النشاطات السياحة

كما قامت الدولة الجزائرية من انشاء مجموعة من الاجهزة و الوكالات المكلفة بترقية و دعم الاستثمار ، نذكر منها على وجه الخصوص :

- **وكالة ترقية و دعم الاستثمارات APSI**

تأسست سنة 1993 و هي مكلفة بمساعدة المستثمرين على استيفاء الشكليات اللازمة لانجاز مشاريعهم و السهر على احترام الآجال القانونية ، كما تمنح الوكالة امتيازات و تسهيلات للمستثمرين

- **المجلس الوطني للاستثمار CNI :**

هو جهاز استراتيجي يعمل تحت سلطة رئيس الحكومة ، و تمكن مهامه في اقتراح استراتيجية وطنية لتطوير الاستثمار و أولوياته ، و اقتراح تدابير تحفيزية مسايرة للتطورات

- **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار :**

أنشأت سنة 2001، و جاءت محل وكالة ترقية و دعم الاستثمارات ، و تتولى مهام الاتصال مع الادارات و الهيئات المعنية بالاستثمار ،

اما في ما يخص مؤسسات التكوين فقد تم انشاء

-المدرسة العليا للسياحة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-255 سنة 1994

-المعهد الوطني للتقنيات الفندقية و السياحية ، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-256 لسنة 1994

-مركز الفندقة و السياحة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-257 لسنة 1994

## المبحث الثاني : دراسة دور السياحة على النمو الاقتصادي من خلال مؤشراته في الجزائر

تمكن القطاع السياحي من دخول القرن الواحد والعشرين على درجة كبيرة من التميز والرقي، حيث أصبح النمو المذهل في النشاط السياحي من أبرز الظواهر الاقتصادية والاجتماعية. ومن بين العوامل التي آلت بالقطاع السياحي إلى تبوء هذا المنصب، حجم صناعة السياحة وأثرها الاقتصادي، ولقد برزت الأهمية الاقتصادية للسياحة بعد أن أصبح هذا القطاع يشكل أحد المكونات المهمة في الهيكل الاقتصادي للعديد من الدول[1]، أما بالنسبة للجزائر سوف ندرس في هذا المبحث كيف تؤثر السياحة على النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال دراسة بعض مؤشراته ، و ماهي المخططات التي وضعتها الجزائر للنهوض بالقطاع السياحي ، و ماهي المعوقات التي تواجه السياحة في الجزائر و الحلول المقترحة لمواجهتها .

### المطلب الاول : مؤشرات النمو الاقتصادي و مدى تأثره بالنشاط السياحي في الجزائر

نظرا لأهمية القطاع السياحي على غرار جميع القطاعات في المساهمة في اقتصاديات الدول و دفع عجلة النمو الاقتصادي و الحد من الفقر و تحسين المعيشة و خلق مناصب الشغل ، سوف تتطرق في هذا المطلب الى تأثير السياحة على بعض مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر السلب كالناتج المحلي الاجمالي و دورها في خلق مناصب العمل و و تحسين ميزان المدفوعات و نبين مدى هذه المساهمة بالإيجاب أو السلب على اقتصاد الجزائر

[1] خلوط عواطف ،، عيسى نبوية ، اثر السياحة على النمو الاقتصادي بدول المغرب العربي ، مجلة دولية علمية محكمة ،المجلد 15، العدد1 ، 2018ص33

**الفرع الاول : تدفق السياح من و الى الجزائر**

الجدول 3-3 : **تدفق السواح من و الى الجزائر خلال الفترة بين 2008-2017**

| | عدد الوافدين | عدد المغادرين |
|---|---|---|
| 2008 | 1772000 | 1539000 |
| 2009 | 1912000 | 1677000 |
| 2010 | 2070000 | 1757000 |
| 2011 | 2395000 | 1715000 |
| 2012 | 2634000 | 1911000 |
| 2013 | 2733000 | 2136000 |
| 2014 | 2301000 | 2839000 |
| 2015 | 1710000 | 3638000 |
| 2016 | 2039000 | 4530000 |
| 2017 | 2451000 | 5058000 |

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على موقع مجموعة البنك الدولي، السياحة الدولية

عدد المغادرين https://data.albankaldawli.org/indicator/ST.INT.DPRT?locations=DZ

عدد الوافدين https://data.albankaldawli.org/indicator/ST.INT.ARVL?locations=DZ

2019-06-01 22:19

**الشكل 3-2:** عدد الوافدين و المغادرين من و الى الجزائر في الفترة مابين 2008-2017

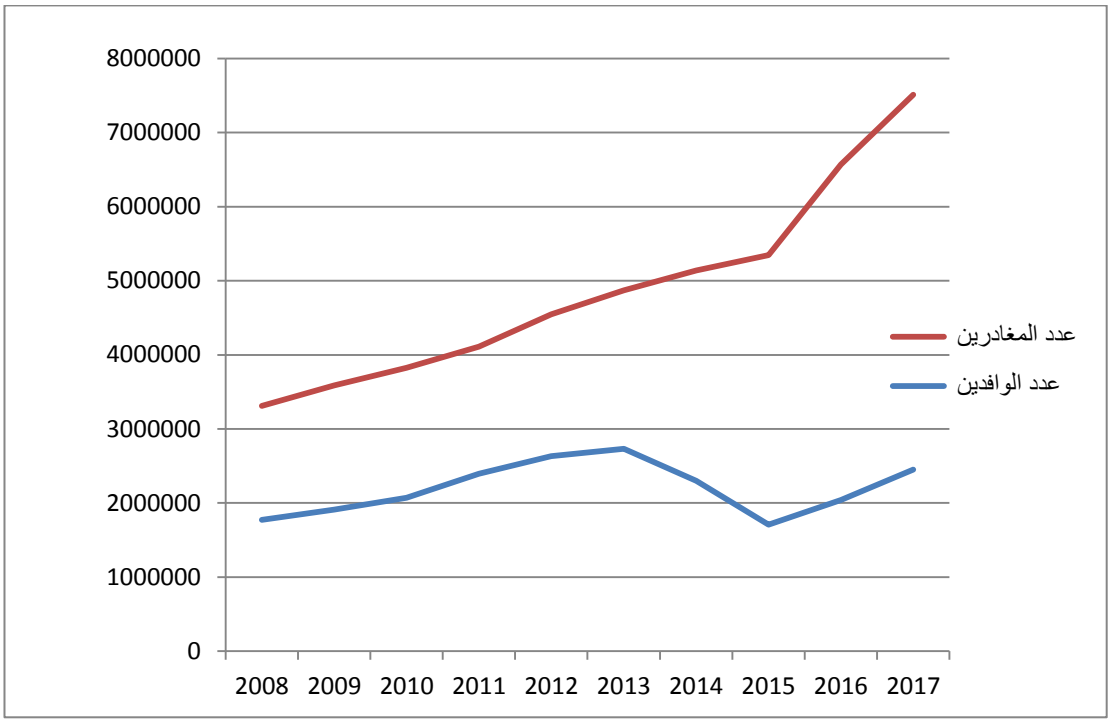


**المصدر** : مخرجات برنامج Excel بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 03

الشكل التالي يوضح اكثر عدد الوافدين و المغادرين من و الى الجزائر في الفترة مابين 2008الى2017 حيث سجل توافد السياح من 2008 الى 2017 ارتفاعا محسوسا حيث وصل سنة 2017 الى 2.4 مليون ما يعتبر هذا التوافد لابأس به ، اي أن بمقارنته مع الدول المجاورة تعتبر نسبة ضئيلة و لا ترقى الى مستوى المقومات السياحة التي تتوفر عليها الجزائر ،الملاحظ حسب هذه الأرقام أن هناك عوائق عديدة تؤثر على استقطاب السياح ويمكن ذكر أهمها في النقاط التالية[1] :

-عدم وجود مخطط ترويجي وتسويقي للوجهة الجزائرية وتواجد ضعيف في شبكات الأنترنت وكذا عدم استغلال لـ 31 مركز إعلام وتوجيه سياحي منهم 21 منجز .

-نقص الرحلات للخطوط الجوية الجزائرية وغلاء التذكر مقارنة بالشركات الأجنبية، كذلك غلق المسالك الجنوبية (للظروف الأمنية) كونه المنتوج الأساسي للأجانب .

-نقص في هياكل الإيواء من ناحية العدد والج ودة و كذا رداءة الخدمات السياحية و عدم احترافية الوكالات السياحية الجزائرية و غياب شراكة مع الوكالات الأجنبية ذات سمعة عالمية.

[1] شكري بنزرور ،رشيد ستور ، السياحة والنمو الاقتصادي في الجزائر: دليل التكامل والتحليل السببي ، جامعة الجزائر 3 ، جامعة البليدة 2 ،ص 10-11

**الفرع الثاني : تطور الايرادات السياحية من اجمالي الصادرات في الجزائر**

تشكل السياحة مصدرا مهما لتدفق النقد الأجنبي وذلك من خلال الإيرادات السياحية المحققة من القطاع السياحي، ولقد أكدت العديد من الدراسات الاقتصادية على أهمية العوائد السياحية والتي تدخل ضمن الصادرات غير المنظورة، وقصد تقييم مساهمة السياحة في جلب العملة الأجنبية [1] ، و نضرا لاهمية ايرادات السياحية في القطاع سياحي الذي بدوره يقوم بتفعيل النشاط الاقتصادي قمنا بوضع تطور الايرادات السياحية في الجزائر من اجمالي الصادرات % في الجدول التالي :

**الجدول 3-4: تطور الايرادات السياحية من اجمالي الصادرات % في الجزائر الفترة بين 2008-2017**

| السنوات | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الايرادات | 0.58 | 0.75 | 0.53 | 0.39 | 0.39 | 0.48 | 0.5 | 0.92 | 0.75 | 0.46 |

**المصدر**: من اعداد الباحث بالاعتماد على نفس المرجع السابق تم ذكره

2019-06-02 13:29 http://www.albankaldawli.org/

**الشكل رقم 3-3: تطور الايرادات السياحية من اجمالي الصادرات % في الجزائر الفترة بين 2008-2017**

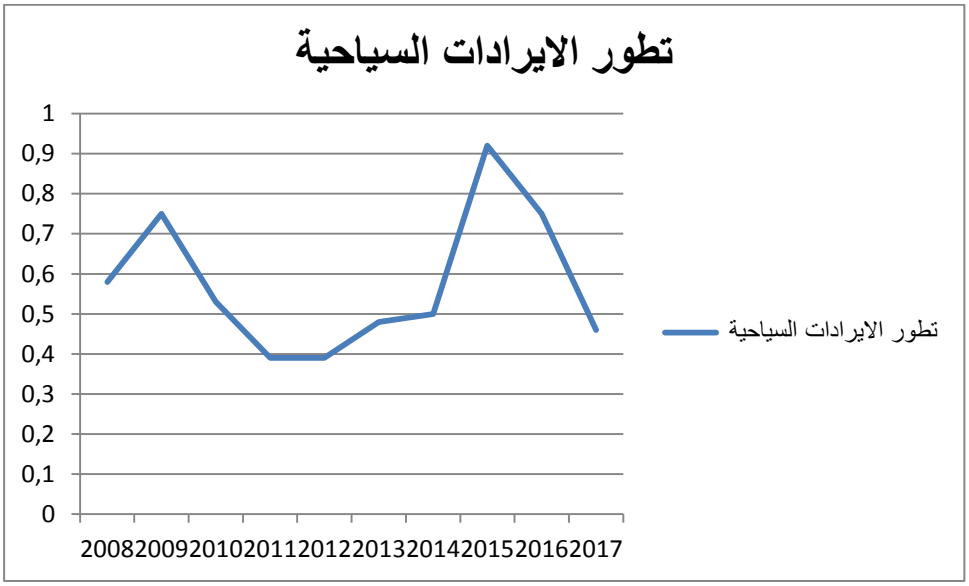


**المصدر**: مخرجات برنامج Excel بالاعتماد على بيانات الجدول رقم04

من خلال المنحنى نلاحظ ان تطور الايرادات السياحية في الفترة ما بين 2008الى 2017 شهد كثير من التذبذبات حيث شهد انخفاظا كبير في سنة 2012 و 2013 و 2014 بنسبة0.39% من اجمالي الصادرات ، ليعود للارتفاع سنة 2015 ارتفاع بنسبة 0.92% ثم شهد انخفاض تدريجي ملحوظ سنتي 2016 و 2017

[1] خلوط عواطف ،، عيسى نبوية ، اثر السياحة على النمو الاقتصادي بدول المغرب العربي ، مرجع سابق تم ذكره ، ص47

، حيث نلاحظ من البيان المدون في الجدول السابق أن الإيرادات السياحية لا تساهم إلا بقدر ضئيل جدا ضمن مجموع الصادرات الوطنية، حيث لا تشكل سوى 0.4% من إجمالي الصادرات خلال سنة 2017، وهو ما يدل على دورها المهمل في الاقتصاد، حيث أن الصادرات النفطية تستحوذ على الجزء الأكبر من إجمالي الصادرات الوطنية.

**الفرع الثالث : مساهمة السياحة في الناتج المحلي الاجمالي بالجزائر**

تعتبر السياحة من بين اكبر القطاعات المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي للدول السياحية، وتكمن مساهمته من خلال حجم الإيرادات السياحية الناتجة عن الإنفاق الداخلي للسياح على مختلف الخدمات السياحية والمتمثلة في خدمات النقل، الطعام، الترفيه، الإقامة وشراء السلع والهدايا...الخ، كما تختلف مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي من بلد الى اخر حسب اهمية وحجم القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني لذلك البلد، والجزائر واحدة من بين الدول التي تمتلك مقومات سياحية هائلة ولكنها غير مستغلة[1]، وهذا ما يتضح من خلال مساهمة القطاع في PIB كما يوضحه الجدول التالي:

**الجدول3-5 : مساهمة السياحة في الناتج المحلي الاجمالي بالجزائر في الفترة بين 2008- 2017**

| | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 3.1 | 3.7 | 3.4 | 3.3 | 3.3 | 3.5 | 3.3 | 3.50 | 3.35 | 3.30 | 3.2 |

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على موقع البنك الدولي

https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KN?locations=DZ&view=chart

14 22:2019-06-12

[1] هني حيزية ،زيدان محمد ، تطوير السياحة مدخل للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر ، جامعة حسيبة بوعلي ، 2015، ص8

**الشكل3-4: مساهمة السياحة في الناتج المحلي الاجمالي بالجزائر في الفترة بين 2008- 2017**

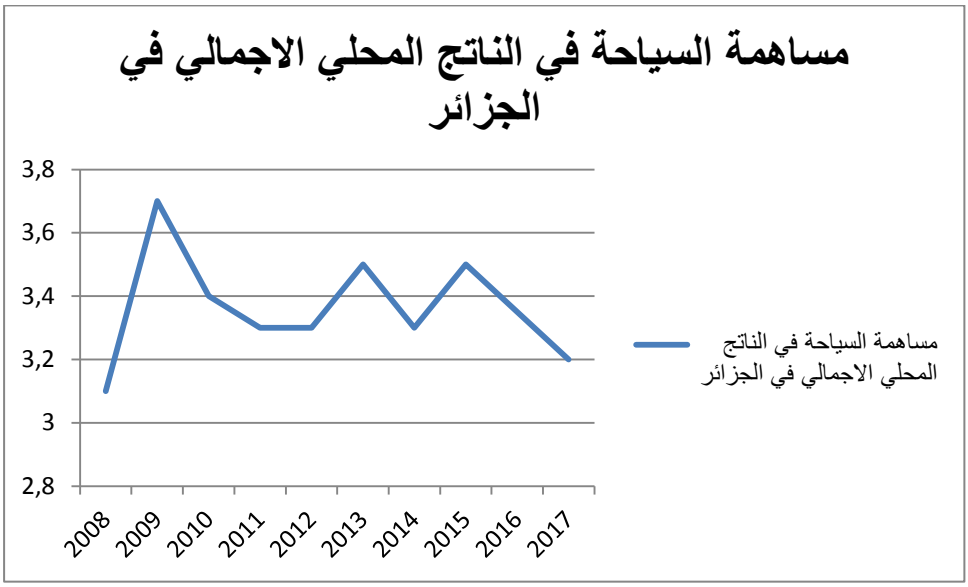


**المصدر** : مخرجات برنامج Excel بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 05

يظهر الشكل البياني مساهمة الايرادات السياحة في الناتج المحلي الاجمالي ، حيث أن نسبة مساهمة القطاع السياحي في الجزائر في الناتج المحلي الاجمالي لا تتعدى 3.5 % تقريبا و هي نسبة ضئيلة جدا عن نسبة المتوسط العالمي المقدرة ب 10% ، بالنسبة للدول الاخرى و خاصة المجاورة التي تملك نفس الاقليم و مقومات الجذب السياحي أو ربما الجزائر رائدة عنهم ، و السبب في هذا التراجع هو تكيز الدولة الجزائرية على قطاع المحروقات و إهمال أغلب القطاعات خاصة قطاع السياحة

**الفرع الرابع : تطور ميزان المدفوعات في الجزائر الفترة بين 2015-2017**

تساهم السياحة في تحسين ميزان المدفوعات من خلال تقديمها منتجا سياحيا تصديريا جديدا منافسا، حيث إنه نتيجة لتحفيز الطلب على السلع وعلى الخدمات الترفيهية، فإن الإنتاج المحلي من هذه السلعة والخدمات قد يزداد بصورة تمكنه من التموقع بوفرات اقتصادية، وبهذا يمكن تصدير بعض هذه السلع والخدمات[1] ، يمثل الجدول تطور ميزان المدفوعات الجزائري الذي يشمل إيرادات ونفقات السياحة الدولية خلال الفترة 2015-2017

[1] محمد الناصر حميداتو،نصر حميداتو، اثر النشاط السياحي على النمو الاقتصادي ، مجلة رؤى اقتصادية ، جامعة الشهيد حمة لخضر ،الوادي ، العدد 8 ، 2015، ص76

**الجدول 3-6 : تطور ميزان المدفوعات –بند السفر- الفترة 2015**-2017 الوحدة : ألف دولار

| السنوات | 2015 | 2016 | 2017 |
|---|---|---|---|
| الايرادات | 304 | 209 | 140.5 |
| النفقات | 677 | 475 | 580 |

المصدر : وزراة السياحة و الصناعة التقليدية

**الشكل رقم 3-5:** تطور ميزان المدفوعات –بند السفر- الفترة 2015-2017

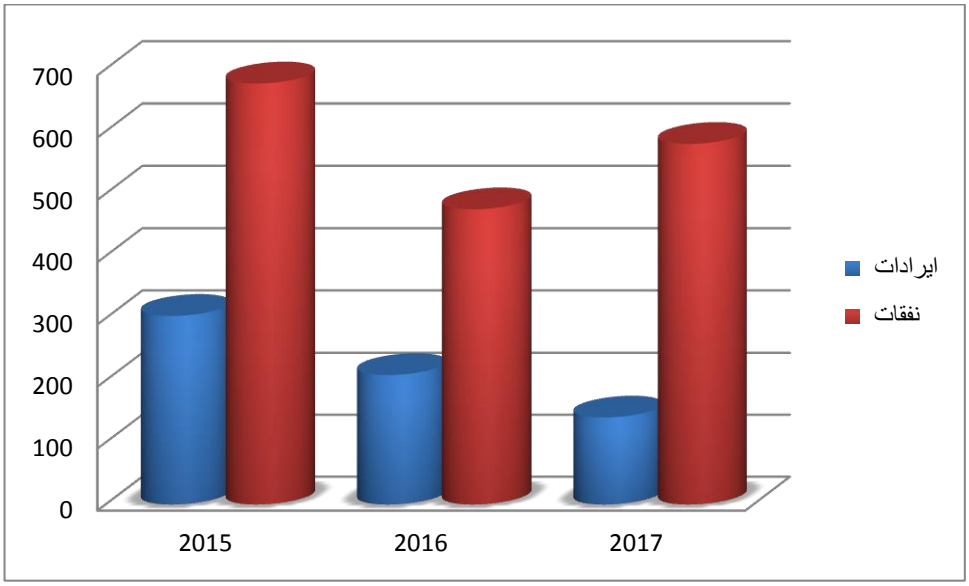


المصدر : مخرجات برنامج Excel بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 06

و نلاحظ من خلال الشكل السابق أن دور القطاع السياحي في ميزان المدفوعات في الجزائر له أثر هامشي إذا ما قورن بقطاع المحروقات أو القطاع الصناعي و التجاري ، إن بمقارنة الإنفاق السياحي مع عائدات السياحة ، نجد أن مقدار العملات الأجنبية التي ينفقها المواطنون في الخارج التي تقدر ب 580000 سنة 2017 أعلى من حجم العملات الأجنبية الناتجة عن التدفقات السواح الغير مقيمين التي قدرت ب 140500 سنة 2017 ، من المهم تحديد أن عائدات السياحة من خلال بند السفر لا تشمل جميع الإيرادات السياحية، حيث أن معظم التبادل يجري في سوق العملات الموازية، وخاصة من قبل الجزائريين المقيمين في الخارج.

**الفرع الخامس : تطور مساهمة قطاع السياحة في العمالة في الجزائر**

إن مساهمة السياحة في التشغيل يعد مؤشرا هاما في الدور الاقتصادي لقطاع السياحة و خاصة النمو الاقتصادي، وهذا نظرا لتنوع فرص العمل التي يوفرها القطاع. وتمثل الوظائف في قطاع السياحة عدد الوظائف

في الأنشطة السياحية التي تتطلب اتصالا مباشرا مع السياح (كالعاملين في الفنادق، المطاعم، الوكالات السياحية.) أما الوظائف في اقتصاد السياحة فتشمل: الوظائف السابقة، بالإضافة إلى الوظائف في القطاعات المكملة لقطاع السياحة[1] ، اما بالنسبة عن مساهمة القطاع السياحي للعمالة في الجزائر فهو مبين في الجدول التالي :

**الجدول رقم 3-7: تطور مساهمة قطاع السياحة في العمالة في الجزائر من 2008- 2018 (الوحدة: الف)**

| | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **مباشرة** | 227 | 269 | 254 | 266 | 292 | 321 | 305 | 327 | 317 | 322 | 330 |
| **غير مباشرة** | 515 | 593 | 539 | 535 | 583 | 634 | 604 | 628 | 620 | 620 | 640 |

**المصدر** : من اعداد الباحث بالاعتماد على

-مزواغي جيلالي ، مساهمة الاستثمار السياحي في العمالة و الحد من الفقر في الجزائر ، مداخلة في يوم دراسي حول استراتيجيات التنموية في الجزائر و تفاعلها بضاهرة الفقر ، جامعة عبد الحميد بن باديس ، مستغانم ، 2018،ص09

-https://www.wttc.org/economic-impact/country-analysis/country-reports/

2019-06-15 22 :45

الشكل رقم3-6 : **تطور مساهمة قطاع السياحة في العمالة في الجزائر من 2008- 2018**

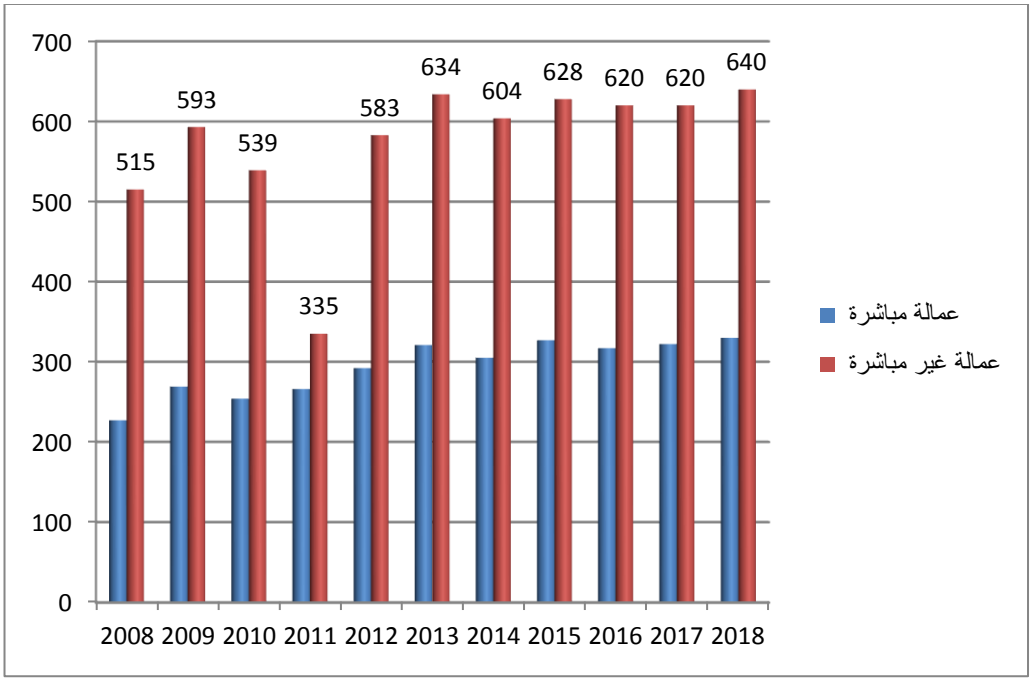


**المصدر**: مخرجات برنامج Excel بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 07

[1] خلوط عواطف ،، عيسى نبوية ، اثر السياحة على النمو الاقتصادي بدول المغرب العربي ، مرجع سابق تم ذكره ، ص50

و من خلال الشكل الشكل رقم 00 يتضح لنا جليا أن القطاع السياحي في الجزائر يوفر حوالي 33000 منصب عمل مباشر عام 2018 و أكثر من 640000 منصب عمل غير مباشر سنة 2018 ، و ما يقارب 970000 منصب عمل له علاقة بالقطاع السياحي ، الا أن النسبة الاجمالية التي يوفرها القطاع السياحي في توفير فرص العمل تعد جد ضئيلة مقارنة بفرص العمل التي يوفرها القطاع السياحي على المستوى العالمي الذي يقدر ب 319 مليون فرصة عمل خلال سنة 2018 ، و هذا راجع الى قلة المرافق السياحية التي بدورها توفر فرص العمل ، و التدفق المنخفض للسواح مما يؤثر بالسلب على العمالة .

يُعتبر قطاع السياحة من القطاعات التي تقوم بدور ريادي في دفع عجلة النمو الاقتصادي ، ومن مميّزات القطاع السياحي، أنّه يتّصف بالمرونة، والتكيّف مع أي متغيّر في كافة البلدان، وفي الوقت الحاضر يُعتبر قطاع السياحة من أكثر الأعمال التي تتّسم بالاتّساع والتطور، و من خلال ما سبق نستخلص أن مساهمة السياحة في النمو الاقتصادي خاصة هذا بعد دراسة بعض مؤشراته التي يتأثر بها و مدى فعاليتها في الجانب السياحي، تعتبر جد منخفض نظرا لعدم اعتماد الدولة الجزائرية بالقطاع السياحي رغم كل تلك المقومات التي تتوفر في الجزائر التي تعتبر ريادية و اعتمادها على قطاع المحروقات الذي يعتبر المصدر الاساسي من مداخيل الدولة ، رغم ذلك الا ان الدولة وضعت مخطط استراتيجي للنهوض بالقطاع السياحي وتنويع الاقتصاد في كامل القطاعات خاصة القطاع السياحي الذي يعتبر في الدول التي تعرف نمو اقتصاديا كبيرا من بين القطاعات الهامة والمسؤولة عن تطورها .

**المطلب الثالث : المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030**

إيمانًا بالدور الكبير الذي تلعبه السياحة على النمو الاقتصادي وخلق الثروة الاقتصادية سواء عبر السياحة الداخلية أو الخارجية بالتأثير الإيجابي على ميزان المدفوعات الدولية للبلد، وكذا قدرتها الكبيرة على تحريك النشاط الاقتصادي في قطاعات وفروع أخرى وخلق مناصب الشغل فإن السلطات العليا للجزائر وضعت إستراتيجية شاملة لتطوير قطاع السياحة منذ سنة 2008

إن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية"SDAT" لا يقتصر على كونه إطارا مرجعيا تتطور ضمنه المبادرات العمومية والخاصة إلى غاية سنة (2030 ) ، انما يرسم برنامجا لتطوير السياحة الجزائرية، وترقيتها من أجل إدراجها ضمن الشبكات الدولية بدعم مكانة الجزائر كوجهة سياحية، ودعم مكتسباتها الطبيعية والثقافية عن طريق الإستثمار وجودة العرض، كما أن هذا المخطط يضع تفاصيل مشروع سياحي شامل يشرك أكبر عدد من الفاعلين ومنهم على وجه الخصوص المجتمع المحلي المعني بالنشاط السياحي، وعليه أضحت تنمية السياحة

بالجزائر أولوية وطنية و خيارا أساسيا، من حيث هو عامل للنمو الاقتصادي وأداة لتفعيله[1] ، حيث اعلنت الدولة الجزائرية لجميع الفاعلين ولجميع القطاعات وجميع المناطق عن مشروعها السياحي لآفاق 2030، على محاولة استقبال 11 مليون سائح في آفاق (2030)

**الفرع الاول : تعريف و كيفية اعداد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030**

**أولا: : تعريف و المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030[2]**

تعد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في الجزائر لآفاق سنة 2030جزء من المخطط الوطني للتهيئة الاقليمية SNAT الذي تقرر اعداده و تحديد معالمه بالقانون 01-20 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 و المتعلق بتهيئة الاقليم و التنمية المستدامة حيث يمثل الدعامة الاساسية للقطاع لأجل وضع استراتيجيات التهيئة السياحية من خلال استعمال المؤهلات السياحية و جردها كونه يثمن القدرات الطبيعية و الثقافية و التاريخية و الدينية لتوظيفها في خدمة و ترقية السياحة خاصة أنه جاء ليوضح رؤية الدولة و خياراتها على المدى القصير2009 و المتوسط 2015 والمدى البعيد 2030

**ثانيا: : اعداد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2030[3]**

يعتمد إعداد المخطط SDAT 2030على تشخيص معمق بمساهمة نقاش الملتقيات المحلية ، الجهوية و الوطنية، و قد سمح هذا النقاش بإبراز و شرح الرهانات الكبرى و اتجاهاتها على الصعيدين الوطني و الدولي ،و يمكن عرض مراحل إعداد من خلال تقرير العام ، المخطط من ستة كتب :

الكتاب الأول : تشخيص و فحص السياحة الجزائرية.

الكتاب الثاني: المخطط الإستراتيجي- الحركيات الخمسة و برامج الأعمال السياحية ذات الأولوية.

الكتاب الثالث: الأقطاب السياحية السبة للامتياز(pot) .

الكتاب الرابع: تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية –المخطط العملي

الكتاب الخامس :المشاريع ذات الأولوية السياحية.

الكتاب السادس :الخلاصة العامة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية

[1] د. دولي سعاد، د.لعلمي فاطمة، استراتيجية التنمية السياحية في الجزائر ،استنادا للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030 ، جامعة بشار ،2018 ،ص2

[2] بركان دليلة ،هاني نوال ، الاستثمار السياحي و سبل تفعيله في ظل استراتيجية المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030 ، مجلة اقتصاديات المالية و البنكية ، جامعة بسكرة ، العدد 7 ، 2018 ، ص60

[3] صحراوي عبد الرحمان ، السبتي وسيلة ، السياحة في الجزائر بين الواقع و المأمول ، مجلة نماء الاقتصادو التجارة ، جامعة بسكرة ، العدد 2، 2017، ص60

**الفرع الثاني : أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2030[1]**

**أولا : جعل السياحة إحدى محركات النمو الاقتصادي**

–الترويج للسياحة في الجزائر، وجعلها وجهة سياحية بامتياز، ومنارة في حوض المتوسط قصد المساهمة في خلق وظائف جديدة، وبصورة أساسية في الاقتصاد العام للبلاد

–تنظيم العرض السياحي باتجاه السوق الوطنية

–ترقية اقتصاد مكمل لقطاع المحروقات.

**ثانيا: الدفع بواسطة الأثر العكسي على القطاعات الأخرى**

( الفلاحة، البناء والأشغال العمومية الصناعة التقليدية، الخدمات) من خلال النظر إلى السياحة في إطار مقاربة عرضية، تشمل مختلف العوامل )النقل التعمير، والبيئة التنظيم المحلي، والتكوين( تأخذ بعين الإعتبار منطق جميع المتعاملين الخواص )الجزائريين وأيضا الأجانب( والعموميين.

**ثالثا :التوفيق بين ترقية السياحة والبيئة**

في هذا السياق، وقع برنامج الأمم المتحدة للبيئة التابع لمنظمة الأمم المتحدة مع منظمة السياحة العالمية، إعلان مشترك للتوافق بين السياحة والبيئة عام 1982م، وتشكلت لجنة دائمة ( لجنة السياحة والبيئة) والهدف من تشكيلها، هو نشر الوعي البيئي بين شعوب دول العالم كما أن منظمة السياحة العالمية عقدت مؤتمرها في أكتوبر عام 1997 في مدينة إسطنبول التركية، تحت شعار السياحة قطاع رائد في القرن الحادي والعشرين، لإيجاد فرص عمل وحماية البيئة.

**رابعا: تثمين التراث التاريخي، الثقافي، والشعائري**

يرتبط الاقتصاد السياحي ارتباط متين مع الإقليم، المعبر عن التاريخ والتنوع الثقافي، وتعتبر العناصر التأسيسية للتراث الإقليمي (الإنسان، والطبيعة، والمناخ التاريخ.. إلخ) وتشكل صورته، وجاذبيته، وموقعه وإنتاجه، وأمام الأولوية المستهدفة للسياحة، وخاصة في المناطق الاقتصادية الهشة، التي تكمن في إنشاء وظائف وفي مضاعفة التدفقات المالية وفي الإبقاء وخلق خدمات أمام إستراتيجية تنمية مستدامة تدمج الإهتمام بالحفاظ على التراث التاريخي والثقافي وإنعاشه.

**خامسا : التحسين الدائم لصورة الجزائر**

من خلال تغيير الذهنيات والتصرفات، لبناء ثقافة سياحية جديدة ودائمة في الجزائر، خاصة وأن هذا القطاع في حاجة إلى تصورات، وسلوكات جديدة، تمكن من إعطاء صورة لائقة ولامعة للقطاع، ويرمي برنامج بناء صورة الجزائر إلى إحداث تغييرات في التصور الذي يحمله المتعاملون الدوليون، في السوق الجزائرية ضمن منظور

[1] دولي سعاد، د.لعلمي فاطمة، مرجع سابق تم ذكره ن ص7-8

يجعل منها سوقاً هامة وليست ثانوية، بما في ذلك مجموعة المواد، والطاقات المتاحة، والتي تستجيب لحاجيات المستهلكين الدوليين

لتحقيق تلك الأهداف يتم التركيز على خمس مخططات أساسية. يتعلق الأول بمخطط الجزائر كوجهة سياحية، بينما يرتبط الثاني بالأقطاب السياحية ذات الامتياز، في حين خصص الثالث لـ: مخطط الجودة السياحية، والرابع لـ : مخطط الشراكة بين القطاعين العام والخاص. ليتم في الأخير تخصيص الخامس لـ: مخطط تمويل السياحة.

**المطلب الثالث : المعوقات السياحية التي تكبح النمو الاقتصادي في الجزائر والحلول المقترحة لمواجهتها**

توجد الكثير من المعوقات في القطاع السياحي التي تواجهها الجزائر التي تأثر بصفة مباشرة أو غير مباشرة على النمو الاقتصادي خاصة و الاقتصاد الوطني عامة ، لذا سوف نقوم في هذا المطلب الى تسطير العديد من المعوقات التي تواجهها الجزائر و نقوم بوضع بعض الحلول المقترحة لمعالجة هذه المعوقات والتصدي لها للنهوض بالقطاع السياحي في الجزائر.

**الفرع الاول: المعوقات السياحية التي تكبح النمو الاقتصادي**

أحصت وزارة السياحة والصناعات التقليدية مجموعة من النقائص أو المعوقات التي حالت دون تطور القطاع السياحي في الجزائر، وذلك من خلال الزيارات للمواقع وتشمل هذه النقائص[1]:

-**ايواء وفندقة:** طاقات غير كافية وذات نوعية سيئة (عجز في طاقات الاستقبال، الهياكل الفندقية والإطعام ذات نوعية وأصالة، هياكل إيواء متأكلة وغالية نسبيا بالنسبة للسكان المحليين، ٪10فقط من الفنادق تستجيب للمعايير الدولية.)

-**وكالات الأسفار**: غياب التحكم في التقنيات الحديثة للسوق (غياب التحكم في التقنيات الجديدة لسوق السياحة الدولية، عدم التكيف مع الطريقة العصرية للتسيير الالكتروني للنقل قصد تنظيم عمليات الحجز والخدمات، خضوع استقبال السياح في الجنوب لوكالات الأسفار الأجنبية التي تحدد وجهتهم، وغياب مخطط للتكوين المستمر وعدم وجود تنظيم لوكالات الأسفار وميثاق يحكم المهنة .)

-**ضعف نوعية المنتوج وخدمات السياحة الجزائرية** (انعدام النظافة والصيانة للفضاءات العامة والخاصة، غياب خدمات جذابة وأعمال لإبراز المنتجات المحلية.)

[1] عبد الرزاق مولاي لخضر ، خالد بورحلي ،متطلبات تنمية القطاع السياحي ، في الاقتصاد الجزائري ،المجلة الجزائرية للتنمية ،العدد04، 2016،ص77،78

-**تغلل ضعيف لتكنولوجيات الاعلام والاتصال في السياحة** (عدم كفاية مواقع الانترنت مع التركيز الشديد على ترقية الصحراء والاكتشاف الثقافي، صعوبة التكيف مع الوزن المتزايد لتكنولوجيا الإعلام والاتصال في قطاع السياحة) متطلبات تنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري

-**ضعف نوعية النقل والمواصلات** (عدم القدرة على خدمات نقل كمية ونوعية متكيفة مع الطلب، زادت حدة من خلال إضافة التسعيرة المبالغ فيها مقارنة مع الممارسات الدولية، سوء الربط الجوي باتجاه الجنوب يضاف إليه عد التنسيق في رحلات الربط عند المغادرة باتجاه الخارج.)

-**بنوك وخدمات مالية غير متكيفة** ( عدم ملاءمة وضعف وسائل الدفع العصرية على مستوى البنوك والمؤسسات المستقبلة للسياح، قوانين لا تسمح بتوطين العمليات سواء بالنسبة للاستقبال أو إيفاد السياح للخارج، تعارض طريقة تمويل الاستثمار والنشاط السياحي مع طبيعة الاستثمار السياحي.)

-**الأمن مسألة أساسية** (غياب الأمن الصحي الغذائي اضطرابات).

-**عجز في تسويق وجهة الجزائر**(ضعف الاتصال الداخلي والخارجي وضعف في التعاون بين مختلف القطاعات والشركاء في قطاع السياحة، عجز في الاعلام والاتصال الإيجابي مما أدى إلى ظهور مشكل حقيقي خاص بالصورة والتسويق، انعدام أدوات للإعلام والسهر الاستراتيجي على النشاط السياحي، وسائل ترفيه متأكلة وغير مؤهلة لا تتماشى مع تقنيات الاتصال الحديث، غياب أنشطة إعلامية.)

**الفرع الثاني : الحلول و المقترحات للنهوض بالقطاع السياحي لتفعيل النشاط الاقتصادي**

-**تحفيز وزيادة الاستثمارات في القطاع السياحي** بما يتوافق وزيادة أعداد السياح من خلال توفير خدمات البنية التحتية والمرافق العامة في المناطق السياحية المستهدف تنميتها وتقديم مزيد من التسهيلات لتحسين عرض المنتج السياحي بما يحقق تحفيز الطلب السياحي للدولة.

-**تطوير المنتج السياحي وتهيئة مناطق سياحية جديدة واعدة** لمواكبة متطلبات الأنماط المختلفة للنشاط السياحي من خلال تحقيق تخطيط سياحي مستدام للموارد والإمكانيات السياحية والبيئية والطبيعية وحمايتها من السطو والهدر والاستخدام الجائر وتهديدات التلوث والتغيرات المناخية[1].

-**تأهيل العنصر البشري الكفؤ** : صحيح أن الدولة الجزائرية وفرت الموارد المادية والمؤسسية للنهوض بالقطاع السياحي، لكنها أهملت المورد البشري الذي يعد روح أو المحرك الرئيسي للبرامج الاقتصادية، لذا يجب التوجه نحو الاستثمار في الموارد البشرية من خلال تكوينها وتأهيلها وحتى إعادة تأهيلها إن لزم الأمر، بهدف تقديم وتسيير البرامج التنموية خاصة في القطاع السياحي

[1] عيساني عبد الفتاح القطاع السياحي في الجزائر ، مشاكله و مقترحات..ماجيستر في الاقتصاد ، الجزائر

Source https://diae.net/29851/ 12-06-2019 12:45

-**ترقية مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر** في الجزائر وتوجيهه نحو الاستثمار في القطاع السياحي من خلال :

- ✓ حل مشكلة العقار السياحي في الجزائر.
- ✓ تقديم امتيازات وتحفيزات جبائيه للاستثمارات السياحية سواء للمستثمر الوطني أو الأجنبي.
- ✓ القضاء على البيروقراطية والفساد الاداري[1]

[1] عبد الرزاق مولاي لخضر ، خالد بورحلي ، مرجع سابق تم ذكره ، ص78

**خلاصة الفصل :**

يعد النشاط السياحي في الجزائر على النمو الاقتصادي هامشيا خلال الفترة بين 2008-2018، خاصة بعد دراسة بعض مؤشرات النمو الاقتصادي كالناتج المحلي الاجمالي، و ميزان المدفوعات و خلق فرص العمل المباشرة و الغير مباشرة خاصة في الجانب الفندقي، حيث استخلصنا أن دور السياحة في النمو الاقتصادي يعتبر ضعيف بمقارنته مع القطاعات الاخرى، و ذلك نظرا لعدة عوامل ولعل ابرز ذلك هو اعتماد الدولة على قطاع المحروقات كصدر أساسي لاقتصادها، و بما أن تركيبة اقتصاد الدولة مبني هكذا ، فلا بد على الدولة الجزائرية إلا العمل على تجريك عجلة النمو الاقتصادي، و ذلك بالاهتمام بقطاع السياحة الداخلية والخارجية ، وذلك بزيادة العرض السياحي الذي يعد غير كافي لحد الآن. فما على الدولة الا التوجه نحو الاستثمار في هذا القطاع الحيوي وتشجيع المستثمرين الأجانب والمحليين لتقوية وتحسين البنى التحتية، من طرقات ومطارات وموانئ وفنادق...الخ ، لاستقطاب أكبر عدد ممكن من السياح الأجانب

يتضح لنا من خلال دراستنا أن السياحة أصبحت ظاهرة اقتصادية دولية ضخمة لا يمكن تجاهلها، وصناعة كبيرة لها مكانة بارزة بين الأنشطة الاقتصادية الأخرى، حيث اصبحت الدول تعطيها ألف حساب خاصة بعد تطور التكنولوجيا الحديثة مما سهلت في تطوير السياحة و جعلها مكسب حقيقي خاصة في الجانب الاقتصادي والسياحة تؤدي دورا فعالا في النمو الاقتصادي ورفع مستوى دخل الاقتصاد الوطني، وتوفيرها لفرص العمل وتحقيق إيرادات بالعملة الصعبة، كما أنها مجال واسع لجذب رؤوس الأموال الأجنبية من خلال السياح و المستثمرين الوادفين الى الداخل

ونظرا لأهمية القطاع السياحي أصبحت العديد من الدول المتقدمة والنامية الاستثمار فيه و تطويره و توفير كل المقومات التي تعمل على جذب السياح و المستثمرين من كل ربوع العالم

إن الجزائر ورغم امتلاكها لمقومات سياحية فريدة ومتميزة إلا أنها لم ترقى إلى المستوى المطلوب نتيجة لسوء الاستغلال، وعدم توفر أبرز مرافق الجذب السياحي ، وأيضا نتيجة اعتمادها على قطاع المحروقات، إلا أنها الآن بعدما اتخذت سبيلها إلى طريق الإصلاح ، و لعل ذلك يتمثل في مخطط التهيئة السياحية لآفاق 2030 ، وأصبح تنويع الاقتصاد والموارد ضرورة حتمية تفرض عليها انتهاج سياسة سياحية جديدة تهدف إلى ترقية وتطوير المنتوج السياحي والاهتمام بالاستثمار فيه، الذي من شأنه رفع مستوى النمو الاقتصادي للدولة ، أي أن قطاع السياحة قادر على إن يكون قطاعا حيويا و يمكن الاعتماد عليه كقطاع بديل لقطاع المحروقات لمرحلة ما بعد البترول ، و أن يكون منافسا له.

**النتائج :**

من خلال هذا الموضوع نستنتج النتائج التالية :

- يعد النشاط السياحي موردا اقتصاديا هاما من العملة الصعبة من خلال تدفق السياح الأجانب والمواطنين المقيمين بالخارج إلى داخل الوطن لدوافع متعددة، وبقائهم لمدة تزيد على 24سا وتقل عن سنة دون ممارستهم لأعمال تجارية
- للنشاط السياحي دورا هاما في القضاء على البطالة و خلق فرص العمل كبيرة سواء مناص عمل مباشرة كالفنادق و المطاعم و المرشدين السياحيين أو الغير مباشرة عن طريق القطاعات التي ترتبط ارتباطا وثيقا بقطاع السياحة كالنقل والصناعة و الزراعة
- النشاط السياحي يلعب دورا كبيرا في رفع مستوى الدخل الوطني ، و دفع عجلة النمو الاقتصادي الذي بات هذا القطاع من الشغل الشاغل للكثير من الدول المتقدمة و النامية

- الجزائر تمتلك الكثير من المقومات الطبيعية و التاريخية و المادية التي تجعلها موقعا رياديا في جذب السياح و المستثمرين الا ان الدولة تركز على قطاع واحد الا و هو قطاع المحروقات
- في السنوات الاخيرة انتهجت الجزائر الى الكثير من المخططات الاستراتيجية لتنمية قطاع السياحة من خلال الاهتمام بالبنية التحتية و تشييد الفنادق و تشجيع الاستثمار في القطاع السياحي
- وجود أثر هامشي جدا للنشاط السياحي في الجزائر على النمو الاقتصادي ، و ذلك لاهتمام الدولة الغير الكافي للدولة بقطاع السياحة ، و توجيه كل قوتها نحو الاقتصاد الريعي و الاعتماد على قطاع المحروقات كمصدر أساسي للعملة الصعبة و تدفق رؤوس الاموال الى الداخل .

**التوصيات و الاقتراحات :**

و على صدد هذا البحث و على ضوء النتائج التي توصلنا اليها يمك تقديم هذه التوصيات التي تخص تنمية القطاع السياحي الذي بدوره يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي :

- وضع خريطة للاستثمارات السياحية وفك العزلة عن المناطق النائية بتشجيع الاستثمارات الخاصة فيها و تشييد البنى التحتية الى جانب الاهتمام بمسألة التنقل الى كل المناطق و خاصة المناطق الصحراوية عبر فتح خطوط جوية مباشرة باتجاه المدن والمركبات السياحية
- تحسين المنتج السياحي الجزائري من خلال تحسين الخدمات الأساسية في المواقع السياحية كالنظافة المياه ، تكنولوجيا الاعلام و الاتصال و فتح مكاتب صرف دائمة على مستوى الحدود و الفنادق المصنفة .
- ضرورة الاهتمام أكثر بالقطاع السياحي في الجزائر، والعمل على الالتزام بتطبيق الخطط والبرامج التنموية السياحية، وتسخير كل الامكانات الموجودة من الوزارة أو المؤسسات الوصية
- تشجيع التعاون والشراكة الخواص في مجال السياحي، وذلك من خلال مراجعة القوانين الاستثمار في القطاع السياحي وجعلها أكبر مرونة لجذب المستثمرين و السواح الاجانب
- على مستوى المجتمع المدني يجب اعداد برامج انشر التوعية و الثقافة السياحية بين السكان المحليين بحيث تشمل برامج للتعامل مع المنشآت و المناطق السياحية ، و سلوكيات التعامل مع السائحين
- ضرورة زيادة إنشاء المزيد من مراكز التكوين في المجال السياحي، من مدارس ومعاهد أو كليات لأنه يوجد بالجزائر أربعة مراكز التكوين فقط ( بومرداس ، بوسعادة ، تيزي وزو ، بير خادم)
- استخدام الاسس العلمية في جمع الاحصائيات وتكريسها لدى مؤسسات الجمارك والمؤسسات السياحية والتجارية لتفادي الاحصائيات غير المنطقية وغير الواضحة على الاقتصاد الوطني

**قائمة المراجع باللغة العربية:**

**اولا: قائمة الكتب:**

1-ماهر عبد العزيز توفيق، **صناعة السياحة**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان الاردن، ص23

2- ادهم وهيب مطر، التسويق الفندقي و مبيع و ترويج الخدمات السياحية و الفندقية الحديثة دار مؤسسة رسلان للطبع و النشر ، الطبعة الاولى ، دمشق ، 2014، ص10

3- محمود علي الشرقاوي، النمو الاقتصادي و تحديات الواقع ، دار غيداء للنشر و التوزيع ، الطبعة الاولى ، عمان ، 2016، ص 46

4-مصطفى احمد حامد رضوان ،التنافسية كآلية من آليات العولمة الاقتصادية و دورها في دعم جهود النمو و التنمية في العالم ، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2011، ص156

5-محمد ناجي خليفة، النمو الاقتصادي النظرية و المفهوم، دار القاهرة للنشر ، القاهرة ، 2001، ص10

6-مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية، دار وائل للنشر و التوزيع، الطبعة الاولى، عمان، 2007، ص55

**ثانيا: قائمة الرسائل والاطروحات الجامعية**

7-بزة الصالح ، تنمية السوق السياحية بالجزائر، رسالة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجيستر ،جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2013،ص05

8-حراث حنان ، أثر الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر ، مذكرة تخرج من متطلبات نيل شهادة الماستر اكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحيد بن باديس ، مستغانم ، 2015، ص12

9-عميش سميرة ،دور استراتيجية الترويج في تكييف وتحسين الطلب السياحي الجزائري مع مستوى الخدمات السياحية المتاحة، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 2015،ص43-44

10-زهير بوعكريف ،التسويق السياحي و دوره في تفعيل قطاع السياحة ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2012، ص20

11-حسن صليحة ، محددات دالتي الطلب و العرس السياحي ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماستر ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة عبد الحميد بن باديس ، مستغانم ، 2014، ص16

12- نصر حميداتو ، النشاط السياحي في الجزائر و اثره على النمو الاقتصادي، مذكرة لنيل شهادة ماستر اكاديمي ، جامعة الوادي ، 2015نص11

13-حميدة بوعموشة ، دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادي و علوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ،2012 ، ص36

14-ماموني صورية، علاقة التطور المالي بالنمو الاقتصادي، مذكرة تخرج شهادة ماستر اكاديمي، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2017، ص8

15-شلوفي عمير ، التضخم و النمو الاقتصادي: تقدير عتبة التضخم ،اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادي ، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، ص66-67

16-مؤتمر الامم المتحدة للتجارة و التنمية ، السياحة المستدامة : المساهمة في النمو الاقتصادي و التنمية و التنمية المستدامة ، مذكرة من اعداد امانة الاونكتاد، جنيف، 2013، ص 08

17-عميش سميرة ، دور استراتيجية الترويج في تكييف و تحسين الطلب السياحي الجزائري مع مستوى الخدمات السياحية المتاحة، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 2015 ، ص153-154

18- عميش سميرة ،دور استراتيجية الترويج في تكييف وتحسين الطلب السياحي الجزائري مع مستوى الخدمات السياحية المتاحة، متطلبات لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2015، ص125

19-عبد القادر دحمان، دور السِّياحة فَي تحقُّق التنمية المستدامة: دراسة حالة الجزائر، ( الجزائر، جامعة الجزائر ،03 كلِّية العلوم الاقتصادِّية والتجارِّة وعلوم التسيير، مذكرة ماجستير ص101 ص103

20- سماعيني نسيبة ، دور السياحة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة وهران ، 2014،ص55

21- وزاني محمد، السياحة المستدامة واقعها و تحدياتها بالنسبة للجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان،2011، ص133

22-دريدش يامين، تفعيل النشاط السياحي لتحقيق التنمية المحلية ، مذكرة لنيل شهادة الماستر الاكاديمي ، جامعة بوضياف محمد، مسيلة ،2017،ص37

**ثالثا: المقالات و الملتقيات**

**1- المقالات الصادرة عن المجلات**

23-د.يحي سعيدي، سليم العمراوي، مساهمة القطاع السياحي في تحقيق التنمية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، العدد 36،ص

24-بلاطة مبارك ، كواش خالد، سوق الخدمات السياحية ، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر، العدد 04 ، ص161-162

25-صديقي سعاد، ترقية القطاع السياحي كأداة لتحقيق التنمية المحلية لولاية ميلة، مجلة ميلاف للبحوث و الدراسات ، العدد 02 ، 2015، ص136

26-د. منصوري محمد شريف، في ظل استراتيجية تطوير السياحة الجزائرية أثر النشاط السياحي على النمو الاقتصادي ، مجلة العلوم الانسانية ، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2 ، كلية العلوم الاقتصادية ، العدد 50، 2018، ص215-216

27-عبد الرزاق مولاي لخضر ، خلد بورحلي ، متطلبات التنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، العدد 04، 2016، ص71

28-مصطفى امقران، سليمة مباركي ،السياحة البئية في الجزائر الواقع و الامكانات ، مجلة الباحث في العلوم الانسانية و الاجتماعية ، جامعة البليدة2 ، العدد 33 ، 2018 ، ص512

29-عبد الرزاق مولاي لخضر، خالد بورحلً، متطلبات تنمّية القطاع السِّياحًي فًي الاقتصاد الجزائري، المجلة الجزائريّة للتنمية، مجلة اكادًيمّية، الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلّية العلوم الاقتصادًية والتجارّة وعلوم التسيير، العدد04 ،2016، ص76

30-خلوط عواطف ،، عيسى نبوية ، اثر السياحة على النمو الاقتصادي بدول المغرب العربي ، مجلة دولية علمية محكمة ،المجلد 15، العدد1 ، 2018ص33

31-محمد الناصر حميداتو، نصر حميداتو، اثر النشاط السياحي على النمو الاقتصادي ، مجلة رؤى اقتصادية ، جامعة الشهيد حمة لخضر ،الوادي ، العدد 8 ، 2015، ص76

32-بركان دليلة ،هاني نوال ، الاستثمار السياحي و سبل تفعيله في ظل استراتيجية المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030 ، مجلة اقتصاديات المالية و البنكية ، جامعة بسكرة ، العدد 7 ، 2018 ، ص60

33-صحراوي عبد الرحمان ، السبتي وسيلة ، السياحة في الجزائر بين الواقع و المأمول ، مجلة نماء الاقتصاد و التجارة ، جامعة بسكرة ، العدد 2، 2017، ص60

34-عبد الرزاق مولاي لخضر ، خالد بورحلي ،متطلبات تنمية القطاع السياحي ، في الاقتصاد الجزائري ،المجلة الجزائرية للتنمية ،العدد04، 2016،ص78،77

**2- الملتقيات:**

35-بوفحيل نبيل، دراسة مقارنة لواقع القطاع السياحي في دول شمال افريقيا، الملتقى الوطني الاول حول السياحة في الجزائر، المركز الجامعي، البويرة ، 2010، ص5-6

36-د.خنفري خيضر واقع الاستثمارات السياحية الداخلية في الجزائر على ضوء الاحصائيات الوطنية، الملتقى الوطني العاشر حول السياحة الداخلية وواقعها في الجزائر و سبل تطويرها، جامعة بومرداس، 2018، ص

37-بن طالبي، فريد جاري، فاتح شال زهير، القطاع السياحي في الجزائر، واقعه وتحدياته ، مقال في السياحة و تحدياتها ، 2016، ص11-12

38-شكري بنزرور، رشيد ستور، السياحة والنمو الاقتصادي في الجزائر: دليل التكامل والتحليل السببي، جامعة الجزائر 3 ، جامعة البليدة 2 ،ص 10-11

39- هني حيزية ،زيدان محمد ، تطوير السياحة مدخل للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر، جامعة حسيبة بوعلي، 2015، ص8

40- مزواغي جيلالي، مساهمة الاستثمار السياحي في العمالة و الحد من الفقر في الجزائر، مداخلة في يوم دراسي حول استراتيجيات التنموية في الجزائر و تفاعلها بظاهرة الفقر ، الملتقى الوطني ، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم ، 2018،ص09

41-د. دولي سعاد، د.لعلمي فاطمة، استراتيجية التنمية السياحية في الجزائر،الملتقى الوطني استنادا للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030، جامعة بشار،2018 ،ص2

42-عيساني عبد الفتاح القطاع السياحي في الجزائر ، مشاكله و مقترحات مداخلة ماجيستر في الاقتصاد ، الجزائر

**رابعا: قائمة المواقع الالكترونية**

43-TRAVEL & TOURISM ECONOMIC IMPACT 2019 WORLD

https ://www.slovenia.info/uploads/dokumenti/raziskave/raziskave/world2019.pdf 30/05/2019 16:56

44- موقع مجموعة البنك الدولي ، السياحة الدولية

https://data.albankaldawli.org/indicator/ST.INT.DPRT?locations=DZ

https://data.albankaldawli.org/indicator/ST.INT.ARVL?locations=DZ

2019-06-01 22:19

45- مجموعة البنك الدولي، ايرادات السياحية

http://www.albankaldawli.org/ 2019-06-02 13:29

46- مجموعة البنك الدولي ، الناتج المحلي الاجمالي

https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KN?locations=DZ&view=chart

2019-06-12 14:22

47- وزراة السياحة و الصناعة التقليدية

https://www.mta.gov.dz/?page_id=7253&lang=ar#amenagement

2019-06-13 19:45

48-economique impact : contry report

https://www.wttc.org/economic-impact/country-analysis/country-reports/

2019-06-15 22 :45

49-موقع شبكة ضياء

https://diae.net/29851/ 11-06-2019 00:15